

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة وهران

كلية الحقوق

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

التحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي دراسة مقارنة لحالتي الجزائر وتونس

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص النظم السياسية المقارنة

تحت إشراف الأستاذ الدكتور

عمار جفال

إعداد :

بلهوارى كريمة

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة وهران	أستاذ التعليم العالي	عبد المجيد بن نعمة
مقورا	جامعة الجزائر	أستاذ التعليم العالي	عمار جفال
مناقشا	جامعة الجزائر	أستاذ التعليم العالي	حسين بوقارة
مناقشا	جامعة وهران	أستاذ محاضر - أ-	بومدين بوزيد

السنة الجامعية

1430-1431 هـ

2009-2010 م

شكر وتقدير.

الله عز وجل الشكر والحمد والثناء العظيم على عونه وتوفيقه إياي لإنجاز هذا العمل، وأسأله أن يكون في ميزان حسناتي.

كل الشكر والامتنان لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور عمار جفال، الذي أشرف على هذه المذكرة، وكان له الفضل في تقديم التوجيهات القيمة، فله مني أصدق التحيات وأنبل عبارات التقدير.

شكر وتقدير عميق للأستاذ الدكتور عبد المجيد بن نعمة الذي سهر طوال فترة التكوين على تقديم النصح والتوجيه بالأراء السديدة، ولم يبخل بالجهد والوقت لإنجاح هذا المشروع.

شكر و عرفان لكل الأساتذة الذين ساهموا في مشروع ماجستير النظم السياسية المقارنة من جامعتي الجزائر وهران.

لا يفوتني أن أتوجه بالشكر الجزيل لمستخدمي المكتبة المركزية بجامعة وهران، ومستخدمي مكتبة العربي بلمهدي بالجزائر العاصمة، لتعاونهم وتسهيلهم مهمة البحث، فلهم مني جميعا كل الامتنان.

كل العرفان لرئيس دائرة ثنية الحد والكاتب العام وموظفات الأمانة العامة الذين تعاونوا معي ولمست فيهم التشجيع على مواصلة البحث.

أوجه شكري للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه المذكرة.

لكل من أسدى لي العون من قريب أو من بعيد، ولم يبخل علي بالدعاء أعظم امتناني.

الفهرس

الصفحة

العنوان:

مقدمة

الفهرس

فهرس الجداول والأشكال

2	الفصل الأول: الإطار النظري لدراسة التحول الديمقراطي
3	المبحث الأول: ابستيمولوجيا التحول الديمقراطي
5	المطلب الأول: تعريف التحول الديمقراطي وأهم المفاهيم المصاحبة له
11	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي
18	المطلب الثالث: مراحل التحول الديمقراطي وأشكاله
27	المبحث الثاني: مداخل التحول الديمقراطي
27	المطلب الأول: المدخل التحديثي التنموي
33	المطلب الثاني: المدخل الانتقالي
37	المطلب الثالث: المدخل البنوي
42	المبحث الثالث: تجارب الانتقال الديمقراطي في دول المغرب العربي
42	المطلب الأول: طبيعة النظم السياسية المغربية
45	المطلب الثاني: عوامل الانتقال وأهم الإصلاحات المنتهجة في الدول المغربية
55	المطلب الثالث: تقييم تجارب التعددية في بلدان المغرب العربي
60	الفصل الثاني: بيئة التحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري
60	المبحث الأول: محددات النظامين السياسيين التونسي والجزائري
60	المطلب الأول: المحددات السياسية في البلدين
76	المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية في البلدين

- 85 _____المطلب الثالث: المحددات الاجتماعية في البلدين
- المبحث الثاني: التأطير الدستوري والقانوني للتحول في النظامين السياسيين
- 91 _____التونسي والجزائري
- 92 _____المطلب الأول: البنية الدستورية والقانونية للتحول في تونس
- 96 _____المطلب الثاني: البنية الدستورية والقانونية للتحول في الجزائر
- 103 _____المطلب الثالث: أوجه الشبه والاختلاف بين البلدين
- 104 _____المبحث الثاني: البيئة المؤسسية في البلدين
- 104 _____المطلب الأول السلطة التشريعية
- 112 _____المطلب الثاني: السلطة التنفيذية
- 117 _____المطلب الثالث: السلطة القضائية
- 120 **الفصل الثالث: بنى التحول المؤثرة في النظامين السياسيين التونسي والجزائري**
- 120 _____المبحث الأول: طبيعة السلطة السياسية في البلدين
- 122 _____المطلب الأول: النخبة السياسية الحاكمة في تونس
- 130 _____المطلب الثاني: النخبة السياسية الحاكمة في الجزائر
- 141 _____المطلب الثالث: طبيعة التداول على السلطة في البلدين
- 147 _____المبحث الثاني: التعددية الحزبية كآلية للانتقال الديمقراطي في البلدين
- 148 _____المطلب الأول: تركيبة الأحزاب السياسية في تونس
- 154 _____المطلب الثاني: تركيبة الأحزاب السياسية في الجزائر
- 160 _____المطلب الثالث: الأحزاب والانتخابات
- 175 _____المبحث الثالث: بنية المجتمع المدني في البلدين
- 177 _____المطلب الأول: مكونات المجتمع المدني في تونس
- 182 _____المطلب الثاني: مكونات المجتمع المدني في الجزائر
- 185 _____المطلب الثالث: خصائص المجتمع المدني في البلدين



الملاحق

قائمة المصادر والمراجع

فهرس الجداول والأشكال:

الصفحة منوان الجداول والأشكال

1-الجدول:

- جدول رقم (1): طرق تولي الحكم في تونس 141
- جدول رقم (2): الانتخابات الرئاسية التي شهدتها تونس 143
- جدول رقم (3): رؤساء الجزائر وخلفياتهم 144
- جدول رقم (4): نتائج الانتخابات الرئاسية الجزائرية 2009 145
- جدول رقم (5): نتائج الانتخابات التشريعية الجزائرية 2007 164
- جدول رقم (6): نتائج الانتخابات التشريعية التونسية 1999 165
- جدول رقم (7): نتائج الانتخابات التشريعية الجزائرية 2002 166
- جدول رقم (8): نتائج الانتخابات التشريعية التونسية 2004 169
- جدول رقم (9) : نتائج الانتخابات التشريعية الجزائرية 2007 171

2-الأشكال:

- شكل رقم (1): تغطية الجرائد اليومية التونسية للانتخابات الرئاسية والتشريعية 168
- شكل رقم (02): الوقت المخصص في التلفاز للحملة الانتخابية للأحزاب التونسية 169

قائمة المنظمات

بالعربية	بالفرنسية	الرمز
الجيش الشعبي الوطني	Armé Nationale Populaire	ANP
جيش التحرير الوطني	Armé de Libération Nationale	ALN
المكتب السياسي	Bureau Politique	B.P
جبهة التحرير الوطني	Front de Libération Nationale	FLN
الجبهة الإسلامية للإنقاذ	Front Islamique de salut	FIS
حزب الجبهة الوطنية	Front Nationale Algérienne	FNA
جبهة القوى الاشتراكية	Front des Forces Socialiste	FFS
المجلس الأعلى للدولة	Haut Conseil d'Etat	HCE
حركة الديمقراطيين الاشتراكيين	Mouvement démocratique socialiste	MDS
حركة الاتجاه الإسلامي	Mouvement de Tendance Islamisme	MTI
حركة مجتمع السلم	Mouvement Islamiste de Paix	MSP
حركة النهضة	Mouvement	MN

	Nahdha	
حركة الإصلاح الوطني	Mouvement de Reforme Nationale	MRN
الحركة الثقافية البربرية	Mouvement Culturelle Berbères	MCB
منظمة المجاهدين الجزائريين	Organisation de Moudjahidine Algérienne	OMA
المنظمة العلمية والثقافية المحترفة	Organisation Scientifique et Culturelle Professionnelle	OSCP
الحزب الدستوري الاشتراكي	Parti socialiste destourien	PSD
حزب الوحدة الشعبية	Parti d'Union Populaire	PUP
حزب العمال الشيوعي	Parti de Travailleurs Communiste	PTC
الحزب الديمقراطي التقدمي	Parti Démocratique de Progression	PDP
الحزب الاجتماعي التحرري	Parti Socialiste de Libération	PSL
حزب العمال	Parti des Travailleurs	PT

التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	Racemlé pour la Culture et la Démocratie	RCD
التجمع الوطني الديمقراطي	Racemlé Nationale Démocratique	RND
التجمع الدستوري الديمقراطي	Racemlé Constitutionnelle Démocratique	RCD
الاتحاد الوطني للشباب الجزائري	Union Nationale des Jeunes Algérienne	UNJA
الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات	Union Nationale des Femmes Algérienne	UNFA
الاتحاد الوطني للعمال الجزائريين	Union Nationale des Travailleurs Algériennes	UNTA
الاتحاد الوطني للمزارعين الجزائريين	Union Nationale de Paysannes Algériennes	UNPA
الاتحاد العام للعمال الجزائريين	Union générale des Travailleurs Algérienne	UGTA
الاتحاد العام التونسي للشغل	Union générale des travailleurs tunisiennes	UGTT

إن الديمقراطية بالمفهوم الجامد، كنظام يقوم على دولة القانون والفصل بين السلطات والتعددية الحزبية وتداول سلمي على السلطة وانتخابات حرة ونزيهة، كما يصوغ له أصحاب الخطاب الديمقراطي، ليست موضوع بحثنا هذا، باعتبار هذا الأخير يعبر عن ما يسمى بالديمقراطية الراسخة، ذات تقاليد عريقة بالممارسة الديمقراطية. بحيث أن هذه الحتمية لا يمكن أن نقول أنها تحققت بالصورة المرسومة لها حتى في البلدان التي تبنت هذا النمط من الحكم تاريخياً. بل إن هذا البحث سينصب على دراسة تجارب الديمقراطية في دول المغرب العربي مع التركيز على نموذجين هما الجزائر وتونس، وذلك بقصد تجنب الوقوع في خطأ الاعتقاد بأن التحول الديمقراطي هو نفسه الديمقراطية. فبالنسبة لهذه الدراسة القضية هي قضية الخروج من التسلطية عبر آليات الانتقال الديمقراطي.

فقد شهد العالم منذ نهاية السبعينات انتقال العديد من البلدان من النظم التسلطية الشمولية إلى الديمقراطية؛ ولما كان لهذه السيرورة من التجارب سمات مشتركة، أطلقت على إثر ذلك العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت مفهوم التحول الديمقراطي، ولم تكن منطقتنا العربية بمنأى عن ذلك.

إن مفهوم التحول الديمقراطي يثير العديد من الإشكالات التي تتطلب التحديد، سواء في شقه النظري أو التطبيقي، فدراسة تجارب الانتقال الديمقراطي، تتطلب تحليل مختلف البنى المكونة للنظم السياسية، وتفسير الأثر الذي تمثله سواء في تعزيز وتدعيم هذه العملية، أو إعاقتها وتشويهها. إذ تمثل الدراسات المقارنة لمختلف أشكال التحول الديمقراطي، دروساً يمكن أن تستخلص لمعرفة السبل الكفيلة والمساعدة لترسيخ النمط الديمقراطي، والعراقيل التي تعتبر سبباً لانتكاسة محاولات الانتقال الديمقراطي.

فيما يخص أهمية دراسة التحول الديمقراطي تتجلى في شقين أساسيين، يتمثل الشق الأول في أهمية الدراسة النظرية لموضوع التحول الديمقراطي، والشق الثاني يتمثل في الدراسة التطبيقية للموضوع. فقد أثار المفهوم بحد ذاته العديد من

الإشكالات خاصة منها المرتبطة **بتحديد المصطلح** الذي اقترنت به العديد من المفاهيم، فقد برز المفهوم أكثر في ظل تحولات دولية شهدت بدايات انتصار القطب الغربي على القطب الشرقي، وقد حاول الأول الترويج لنموذجه بمختلف المشاريع والبرامج، التي حملت معها العديد من المفاهيم (كالإصلاح، والتغيير، والحكم الراشد...) وغيرها من المفاهيم التي تمّ عولمتها. هذا ما جعل بروز ظاهرة التحول الديمقراطي لا ترتبط بعوامل داخلية فقط بل حتى العوامل الخارجية ساهمت في انتشار هذه الظاهرة أكثر. لذلك تبرز الأهمية في تحديد مختلف **العوامل المؤثرة على التحول الديمقراطي**.

أيضا تبرز الأهمية في كشف مختلف الرؤى التي حاولت تفسير ظاهرة التحول الديمقراطي، انطلاقا من تراتب وتكرار الأسباب المؤدية لحدوث القطيعة مع النظم الاستبدادية والانتقال إلى الديمقراطية.

أما فيما يخص الجانب التطبيقي للموضوع المتمثلة في اختيار الجزائر وتونس كنموذجين، تتجلى الأهمية في النزول إلى أرض الواقع، ومحاولة تشخيص التجربة عن قرب، بمعرفة طبيعة الأبنية والمؤسسات السياسية الموجودة في البلدين، ومعرفة طبيعة السلطة السياسية الحاكمة في كل من تونس والجزائر، ومختلف القوى الفاعلة في النظامين، كما تظهر الأهمية في الكشف عن آليات عمل النظامين السياسيين، ومدى ما توفره من شرعية لهذه الأنظمة. فعند الحديث عن التحول الديمقراطي يجرنا ذلك إلى معرفة مدى تمتع السلطة الحاكمة بقدر من الشرعية، والكشف عن دور الانتخابات في تفعيل هذه الأخيرة، وحفظ القوى السياسية من المشاركة السياسية، كدور الأحزاب السياسية الممثلة لمختلف الفئات الموجودة في المجتمع، بما يوفر للمواطنين التعبير عن تفضيلاتهم اتجاه القضايا السياسية ومشاركتهم في صنع القرار السياسي. ويعتبر المجتمع المدني من المواضيع الأساسية التي تثار عندما يتعلق الأمر بالتحول الديمقراطي، خاصة إذا ساهم في نشر

الثقافة الديمقراطية، وتكوين وعي مجتمعي بها، لما كان لهذا الأخير من حضور واضح في العديد من التجارب خصوصا في دول أمريكا اللاتينية.

وتتبع أهمية اختيار المقارنة بين تجربة الجزائر وتونس، كنموذجين من العالم العربي عموما، ودول المغرب العربي خصوصا، في أنهما كانتا من الدول العربية السباقة لاتخاذ خطوات نحو الديمقراطية. وكذا الكشف عن خصوصية تجربة الانتقال الديمقراطي في هذه المجتمعات.

ومن الأسباب الأساسية أيضا لاختيار موضوع التحول الديمقراطي إضافة عمل يعنى بتسليط الضوء على ظاهرة تبحث في كوامن الموضوع من مختلف جوانبه، لافتقاد المكتبات العربية لدراسات حول التحول الديمقراطي إلا ما قل منها، فقد ارتكزت الجهود على توصيف النموذج الديمقراطي "الديمقراطية" بالمفهوم العام، وكثرت الكتابات حول معايير وأبنية الديمقراطية كمعطى جاهز لغرسه في مجتمعاتنا العربية، وكثر الحديث عن أسباب استعصاء هذا النموذج في مجتمعاتنا؛ مع إغفال التطرق لجوانب تجارب الدول العربية ومعرفة إمكانياتها، وفرصها، وتحديد أسباب نكوصها، والبحث في السبل الكفيلة لتدعيمها.

لذلك تعالج هذه الدراسة إشكالية الطريق الذي اتخذته كل من تونس والجزائر للخروج من بوتقة الاستبداد، ومعرفة الاحتمالات الممكنة للانتقال الديمقراطي فيهما بمعنى هل التغييرات التي شهدتها كل من تونس والجزائر تعبر عن تحول ديمقراطي؟

وينضوي تحت هذه الإشكالية الكبرى تساؤلات عديدة من بينها:

- ما طبيعة البيئة الداخلية للنظاميين السياسيين التونسي والجزائري؟
- ما طبيعة نظام الحكم في كل من تونس والجزائر؟
- هل ساهمت مختلف القوى السياسية الفاعلة في البلدين في تدعيم أو تراجع عملية الانتقال الديمقراطي؟ وكيف تعامل النظام السياسي مع هذه القوى؟

هل قبل مشاركتها في تدعيم أسس العملية الديمقراطية أم فرض عليها قيودا وفق ما يتناسب وتكريس بقاء نخبة معينة في الحكم؟

- كيف أثرت الآليات التي اتخذتها كل من تونس والجزائر في عملية الانتقال الديمقراطي؟ خاصة خيار التعددية الحزبية، ودور الانتخابات؟ هل عبّر وجود هذه الآليات عن محاولة جادة للانتقال أم كانت بمثابة الإجراءات الرمزية لإضفاء نوع من الشرعية فقط؟ أمام شعوب هذه الدول وضغوط القوى الدولية؟

ولمحاولة الإجابة عن مختلف هذه التساؤلات ستعتمد الدراسة على مجموعة من **الفرضيات العلمية** باعتبارها دراسة تفسيرية :

- وضعت كل من تونس والجزائر بنى مؤسسية على غرار الديمقراطيات الغربية وفق قواعد وأسس دستورية وقانونية لكنها تتميز ببقائها الشكلي.
- كلما كان احتكار السلطة السياسية من قبل نخبة سياسية واحدة قل ذلك من إمكانية تحول ديمقراطي حقيقي.
- كلما شدد النظام قبضته على المعارضة وقوى المجتمع المدني كان ذلك عائقا أمام التحول الديمقراطي.
- كلما تميزت الأحزاب السياسية بالضعف والهشاشة كان ذلك تعبيراً عن انسداد أفق التحول الديمقراطي.
- كلما كرسّت الانتخابات لغير التعبير عن التداول السلمي عن السلطة أو التعبير عن الإرادة الشعبية فقدت مصداقيتها في اعتبارها آلية من آليات تفعيل التحول الديمقراطي.

وللتحقق من هذه الفرضيات أو تنفيذها، تعتمد الدراسة على مجموعة من المناهج والاقترابات، تسهل مهمة البحث، بحيث تعتمد على الاقتراب المؤسسي للتقرب من ظاهرة التحول الديمقراطي ومعرفة مؤسسات الدولة في مختلف مراحل النظامين السياسيين التونسي والجزائري، ومدى ما تميزت به هذه المؤسسات من

توزيع للقوة و الأدوار بين مختلف السلطات السياسية في البلدين، وكذا استخدام الاقتراب النسقي في توضيح الأثر الذي تمثله كل من البيئة الداخلية والخارجية على مسار التحول الديمقراطي في البلدين. ولا يمكن أن تهمل هذه الدراسة اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع لمعرفة طبيعة السلطة السياسية الحاكمة ومدى ما تحضى به من قبول لدى مجتمعاتها، وكذا ما توفره الدولة من آليات لتمكين المواطنين من الحصول على حقوقهم المدنية والسياسية أو العكس. ويعتبر أيضا منهج دراسة الحالة بمثابة اللبنة الأولى للمقارنة، لما يوفره من معلومات وبيانات دقيقة ومفصلة حول كل حالة محل الدراسة، ما يسهل سبر أغوار الظاهرة وكشف كوامنها. ويعتبر المنهج المقارن بمثابة التجربة في العلوم الاجتماعية، وسيتم الاعتماد عليه لتفسير التشابه والاختلاف في تجربة الانتقال الديمقراطي في البلدين وتفسير مختلف العناصر التي وظفت في هذه الدراسة لفهم طبيعة التحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري.

ولذلك ستعتمد هذه الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع والدوريات، يمكن القول أنها تتميز بالتنوع والتعدد، خاصة أنها اعتمدت على التنوع اللغوي، بالعربية والأجنبية (الفرنسية والانجليزية)، وأيضا تمّ الاعتماد على مراجع عامة بغية الإلمام بجميع جوانب الموضوع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومراجع متخصصة يمكن أن نذكر منها كتاب حسنين توفيق، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، كتاب حافظ عبد الرحيم، الزبونية السياسية في المجتمع العربي قراءة في تجربة البناء الوطني في تونس، ناجي عبد النور النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، اسماعيل قيرة: مستقبل الديمقراطية في الجزائر، عبد اللطيف الهرماسي، الدولة والتنمية في المغرب العربي تونس أنموذجا، بالإضافة إلى مراجع أخرى دعمت البحث، لكن ما ميز هذه المراجع تركيزها على جوانب وإغفال أخرى كالتركيز على حقبة معينة، دون أخرى، أو على متغير دون الآخر. ومن الكتب المترجمة تم الاعتماد بصفة أساسية على: صموئيل هنتنغتون، الموجة الثالثة، وغسان سلامة (معد) لكتاب ديمقراطية من دون

ديمقراطيين سياسات الانفتاح في العالم العربي والإسلامي. ومن الكتب باللغة الأجنبية تم الاعتماد على مجموعة نذكر منها

- Abdelhak Azzouzi, Autoritarisme et Aléas de Transition Démocratique dans les Pays du Maghreb.
- Isabelle Werenfels, Managing Instability in Algeria, Elites and Political Change Since 1995
- Mohsen Tomi, La Tunisie de Bourguiba a Ben Ali

وغيرها من الكتابات خصوصا المتعلقة بالجزائر ككتابات الهواري عدي القيمة حول الجزائر في مرحلة الأزمة السياسية. بالإضافة إلى العديد من المقالات باللغة الانجليزية التي ساهمت في إثراء الموضوع من الناحية النظرية، و التطبيقية ، مثل مجلة المستقبل العربي والعديد من التقارير، باللغة العربية ، وفيما يخص اللغة الأجنبية مقالات من مثل **The Journal of Conflicts Resolution** ، **Annuaire de L'Afrique du Nord**

لا يخفى أن الدراسة العلمية لا تخلوا من الصعوبات، والتي من بينها صعوبة الحصول على المراجع، ففيما يتعلق بهذه الدراسة كانت الصعوبة أكثر في الجانب النظري للموضوع، لأن أغلب ما كتبر في الموضوع كان باللغات الأجنبية، وعدم توفر هذه الكتابات في مكاتبنا.

وقد تم تقسيم هذه الدراسة وفق منهجية الفصول والمباحث بحيث اعتمدت هذه الدراسة على خطة متكونة من ثلاثة فصول مسبقة بمقدمة ومنتوية بخاتمة، انصب الفصل الأول على الدراسة النظرية لموضوع التحول الديمقراطي ضمت ثلاث مباحث تحت كل مبحث ثلاث مطالب وكان من ضمنها مبحث خاص حول تجارب دول المغرب العربي للانتقال على الديمقراطية، وجاء الفصل الثاني حول بيئة النظامين السياسيين التونسي والجزائري، وانضوى تحته ثلاث مباحث أيضا ضمت ثلاث مطالب، وخصص الفصل الأخير حول القوى الفاعلة في النظامين السياسيين



التونسي والجزائري واحتوى أيضا على ثلاث مباحث تحت كل مبحث ثلاث مطالب
مراعاة لتوازن الخطة واتساقها.

الفصل الأول: الإطار النظري لدراسة التحول الديمقراطي

المبحث الأول : ابستيمولوجيا التحول الديمقراطي

المطلب الأول: تعريف التحول الديمقراطي وأهم المفاهيم المصاحبة له

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي

المطلب الثالث: مراحل التحول الديمقراطي وأشكاله

المبحث الثاني: مداخل دراسة التحول الديمقراطي

المطلب الأول: المدخل التحديثي

المطلب الثاني: المدخل الانتقالي

المطلب الثالث: المدخل البنوي

المبحث الثالث: نظرة عامة حول تجارب دول المغرب العربي للانتقال الديمقراطي

المطلب الأول: طبيعة النظم السياسية المغربية

المطلب الثاني: عوامل الانتقال وأهم الإصلاحات المنتهجة في الدول المغربية

المطلب الثالث: تقييم تجارب التعددية في دول المغرب العربي

الفصل الأول الإطار النظري لدراسة التحول الديمقراطي

يعد بروز الأزمات التي عرفتها الأنظمة التسلطية والشمولية منذ بداية سنوات السبعينات في العديد من دول العالم خصوصا جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية* واتجاهها إلى الديمقراطية دافعا لبروز العديد من الدراسات حول موضوع التحولات الديمقراطية أو ما اصطلح عليه بالدمقرطة « Democratization »، فقد دخلت هذه الديمقراطيات في إطار ما أسماه "صموئيل هنتنغتون" Samuel P Huntington بالموجة الثالثة للديمقراطية، كما برزت أيضا دراسات حول شروط الديمقراطية وغيرها¹.

ومع نهاية الثنائية القطبية وتوجه العديد من دول أوروبا الشرقية، إلى نمط الحكم الديمقراطي نتيجة تراجع شرعية نظمها التسلطية السابقة، وعدم قدرتها على مواجهة التحديات التي فرضتها عدة متغيرات داخلية وخارجية، أصبح النموذج الديمقراطي ضرورة على الدول السير نحوها بما فيها بلدان العالم العربي.

وفي هذه الأوضاع جاء كتاب "فرانسيس فوكوياما" Francis Fukuyama "نهاية التاريخ والرجل الأخير" ليؤكد أن النظام الدولي الذي بدأ يرتسم بعد سقوط جدار برلين مع نهاية الحرب الباردة هو تأكيد على انتصار الديمقراطية الغربية كشكل لحكم الإنسانية التي بلغت عالميتها نهاية كل الثورات الأيديولوجية. ففي رأي فوكوياما التاريخ وصل للنهاية لأن العقل بلغ أوجه وحقق مجده².

وكان "هيغل" من قبله قد رأى في الديمقراطية حاجة يتحرك التاريخ من أجلها والدليل على هذه الحاجة تلك الثورات الإثنية والثقافية والاجتماعية³.

* في جنوب أوروبا البرتغال عام 1974 وإسبانيا بعد وفاة الجنرال فرانكو 1975، وفي أمريكا اللاتينية في الأرجنتين 1983، البرازيل 1985 وغيرها من البلدان كالتشيلي والبيرو...

¹ Abdelhak AZZOUZI, **Authoritarisme et Alés de Transition Démocratique dans les Pays du Maghreb**(Paris : L'Harmattan,2006), P.15

² Francis FUKUYAMA , **La Fin de l'Histoire et le Dernier Homme**(France : Flammarion, 1992),P.11

³ Abdelhak AZZOUZI, Op.Cit.,P.16

المبحث الأول: ابستيمولوجيا التحول الديمقراطي:

عن الأصول التاريخية للتحول اعتبر "روبرت داهل" Robert Dahl أن البشرية عرفت نوعين من الاتجاه نحو الديمقراطية، التحول الأول: كان في الدول المدن في القرن الخامس قبل الميلاد والذي عرفته كل من اليونان وروما، أما التحول الثاني: فكان تدريجيا وعرفته الدول القومية والذي ساد الأمم الدول، والدول القومية في القرن التاسع عشر حيث عرفت العديد من دول أوروبا والعالم الناطق بالانجليزية التحول الديمقراطي، كما أنه في القرن العشرين اكتسحت العقيدة الديمقراطية الشرق أيضا لكن بنسب قليلة، وفي أواخر القرن العشرين أصبحت الديمقراطية أقوى الأفكار السياسية كأيدولوجية وطموح عالمية¹.
أما صموئيل هنتنغتون فيرى أنه حدثت ثلاث موجات للتحول الديمقراطي يمكن تحديدها كما يلي

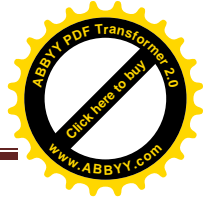
الموجة الطويلة الأولى من التحول إلى الديمقراطية 1828-1926:

والتي تكمن جذورها في الثورتين الفرنسية والأمريكية، وتعد أمريكا أول من بدأ الاتجاه نحو الديمقراطية عام 1828 لوجود التصويت لدى البالغين من الذكور، وجود مسؤول منتخب لديه الأغلبية في البرلمان، وجود انتخابات دورية شعبية وكانت قد انتقلت هذه الظاهرة إلى سويسرا، فرنسا، المملكات الانجليزية، بريطانيا العظمى وعدد من الدول الأوروبية قبل نهاية القرن 19م، وكذا بعد الحرب العالمية الأولى في إيرلندا وإسlanda وفي غضون مئة عام تحولت العديد من الدول إلى الديمقراطية مثل ما تنبأ به "ألكسي دي توكفيل" Alexis De Tocqueville².

إلا أن هذه الموجة عرفت موجة مضادة ففي العشرينات من القرن العشرين، بحيث بدأت موجة من العودة للحكم الشمولي والتقليدي مثل ما حدث في إيطاليا وألمانيا، بتولي كل

¹ Robert DAHL, **Democracy and its Critics**(U.S.A. : Yale university, 1989),P.213

² صموئيل هنتنغتون ، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، تر. عبد الوهاب علوب (القاهرة: دار الصباح، 1993)، ص ص.74-75



من موسوليني وهتلر الحكم، وكذا حدوث مجموعة من الانقلابات العسكرية في الديمقراطيات الحديثة مثل بولندا، استونيا، ليتوانيا، يوغسلافيا واليونان.

الموجة الثانية :

بدأت مع بداية الحرب العالمية الثانية بحيث أدى احتلال الحلفاء إلى دفع عملية إنشاء مؤسسات ديمقراطية في ألمانيا الغربية، إيطاليا، النمسا، اليابان، كوريا. وفى أواخر الأربعينات وبداية الخمسينات، تحركت كل من تركيا واليونان اتجاه الديمقراطية ودول أخرى من أمريكا اللاتينية قامت بها حكومات منتخبة شعبية مثل الأرجنتين، كولومبيا، البيرو، وفنزويلا؛ لكنها عرفت موجة مضادة في أواخر الخمسينات بحيث بدأ التحول إلى الأنظمة الشمولية عن طريق العنف في العديد من دول أمريكا اللاتينية مثل البيرو في 1962 بحيث تدخل الجيش وألغى الانتخابات كما تولت الحكم أنظمة عسكرية في البرازيل، بوليفيا، الأرجنتين، الإكوادور، الشيلي و الأروغواي، كما سيطر أيضا الجيش في باكستان، كوريا، إندونيسيا واليونان.¹

الموجة الثالثة:

تبدأ الموجة الثالثة من التحول نحو الديمقراطية بعد نهاية الديكتاتوريات في البرتغال عام 1974 بحلول أنظمة الديمقراطية مكان الأنظمة الشمولية في حوالي ثلاثين دولة بأوروبا آسيا وأمريكا اللاتينية وأصبح يبدو أن التحرك نحو الديمقراطية يأخذ سمة المد العالمي.²

المطلب الأول: تعريف التحول الديمقراطي وأهم المفاهيم المصاحبة له:

¹ المرجع نفسه، ص ص.76-79

² المرجع نفسه، ص80.

التعريف اللغوي:

يعني التحول عن الشيء أي الزوال عنه إلى غيره ، فيقال حال الرجل يحول مثل تحول من موضع إلى موضع آخر تحولا جوهريا¹ .

والتحويل مصدر حقيقي من حوّل، والحوّل بكسر الحاء اسم يقوم مقام المصدر²، وقد وردت في القرآن الكريم كإسم في قوله تعالى:

"إن اللذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس نزلا، خالدين فيها لا يبغون عنها حولا"³

ويقصد بحولا: تبديلا أو تغييرا ففي الآية لا يبغون عنها حولا أي لا يختارون عنها غيرها بدلا ولا طعنا⁴.

التعريف الإصطلاحى:

يرى "دافيد بيتهم" David Beetham أن الديمقراطية تعبر عن عملية التغيير داخل كل الطيف السياسي ومختلف الحركات السياسية وهذه العملية يمكن أن تطبق في أي نظام، والتغيير لا يكون فقط بالانتقال من أشكال الحكم التسلطية والديكتاتورية⁵.

إلا أن هذا التعريف يعد ناقصا ذلك أنه لا يوضح الكيفية التي تتم من خلالها عملية التحول وكذا الوسائل المستخدمة لتحقيق ذلك.

أما "غاي هرمت" في معجم علم السياسية والمؤسسات السياسية عرف الديمقراطية بأنها تشير في معناها الواسع إلى التوسع التدريجي لمبدأ المواطنة ليطل عدد كبير من

¹ أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، مج. 11، ط3. (بيروت: دار صادر، 1994) ص.188.

² المرجع نفسه

³ القرآن الكريم، سورة الكهف، الآيتين: 107-108

⁴ عماد الدين أبي الفداء اسماعيل بن كثير، تفسير القرآن العظيم، مج. 03 (بيروت: مكتبة الهلال، 1990)، ص.609

⁵ David BEETHAM, **Democracy and Human Rights** (Britain : Polity press,2003) , PP.33-34

المشاركين، وتعتبر حقلاً سياسياً واسعاً لاتخاذ جماعي ومباشر للقرار أو من خلال ممثلين منتخبين¹.

وكان هنتنغتون قد اعتبر أن أهم نقطة في عملية التحول الديمقراطي هي تغيير حكومة لم يتم اختيارها بطريقة ديمقراطية واستبدالها بأخرى يتم اختيارها بانتخابات حرة وعلنية ونزيهة، كما يرى أن التحول عملية معقدة وتستغرق وقتاً، فهي تشمل على إسقاط النظام غير الديمقراطي وإقامة بديل ديمقراطي، ثم تدعيم أسس البنية الديمقراطية². بمعنى تراجع نظم الحكم التسلطي بكافة أشكاله واستبداله بأخرى تعتمد الاختيار الشعبي بواسطة الانتخابات للوصول إلى السلطة وتبادلها، ذلك كبديل لحكم الفرد وانتهاك القوانين والدستور³.

أما "شميتر" Schemiter و "أودنيل" O' Donnel فيحددان عملية التحول بالفترة التي تعقب حكم نظام وتسبق تولى نظام آخر، وخلال هذه الفترة تميل المواجهة إلى التركيز على طبيعة المؤسسات السياسية المزمع إقامتها والمزايا التي يجب أن يحصل عليها الأفراد ذات المصلحة، بهدف إعادة توزيع الموارد العامة وتؤدي تلك المواجهات والمجادلات إلى إنتاج قواعد سياسية، إلا أن النتائج لا يمكن التنبؤ بها بحيث يمكن أن تكون ليبرلة أو ديمقراطية أو عودة للنظام التسلطي⁴.

كما يرى "جون درايزك" John Dryzek أن هناك على الأقل أربعة معايير مختلفة لتعريف التحول الديمقراطي:

- الحق الدستوري: وخاصة حق الانتخاب، ويقصد به عدد المشاركين في أي عملية سياسية.

¹ غاي هرمت، معجم علم السياسية والمؤسسات السياسية، تر. هيثم اللمع (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005)، ص. 201 وفي نفس الصدد أنظر أحمد سعيان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، عربي، انجليزي، فرنسي (لبنان: مكتبة لبنان ناشرون، 2004)، ص. 177.

² صموئيل هنتنغتون، مرجع سابق، ص. 67-68.

³ محمد السيد سليم، آسيا والتحويلات العالمية (القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، 1998)، ص. 211.

⁴ مادو ضيوف، ليبرلة سياسية أم انتقال ديمقراطي منظورات إفريقية، تر. مصطفى مجدي الجمال (القاهرة: مركز البحوث العربية، 1998)، ص. 25.

- الأفق: ويقصد به مجالات الحياة والعلاقات الاجتماعية في ظل سيادة الديمقراطية.
- المصادقية: ويقصد بها درجة البقاء الحقيقي أو الدوام الفعلي للسيادة الديمقراطية وعدم بقائها كرمز ويتعين على الفاعلين الديمقراطيين في هذا الإطار أن يكونوا مطلعين على الأمور وليسوا جاهلين بها، و أن يكونوا مؤهلين للمشاركة.
- الالتزام الديمقراطي: ويعني أن أي دولة ديمقراطية لا ينبغي لها اختراق الممارسات والإجراءات الديمقراطية عند التعامل مع حالات المعارضة السلمية أو عند تسوية النزاعات، كما أن الالتزام الديمقراطي يعني أنه لا ينبغي أن يسمح للأغلبية أن تنكر صوت الآخرين وحرمانهم من الحصول على فرص متساوية للوصول إلى مواقع صنع القرار¹.

بالإضافة إلى وجود عدة متغيرات تساهم في عملية التحول الديمقراطي، فقد يكون متغير النخبة التي تكون أحيانا من النظام السابق، وقد يكون خيار التحول خيارا عقلانيا أو نابعا من مجتمع مدني واع، بالإضافة إلى وجود عدة متغيرات أخرى تساهم في عملية التحول².

من خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص أن التحول الديمقراطي يعنى سقوط أنظمة تسلطية وحلول أخرى ديمقراطية تركز على مؤسسات سياسية منتخبة، يكون فيها مبدأ التداول على السلطة محفوظا بحيث تنتقل السلطة من حكم الفرد أو القلة إلى حكم الأغلبية أو ممثلي الشعب كتجسيد للإرادة الشعبية وفق انتخابات حرة ونزيهة، شريطة استمرارية هذه العملية وتكريس سبل تعزيزها وترسيخها.

ومن بين المصطلحات التي ينبغي التمييز بينها وبين التحول الديمقراطي نجد، الانتقال الديمقراطي، الانفتاح السياسي، التغيير السياسي، لذلك سيتم تعريف خصائص كل مصطلح على حدة لإزالة اللبس وتفادي الخلط بين المصطلحات.

¹ ميكي باتو ماكلي، تيقو تيقاينين، عالم آخر ممكن، التحول الديمقراطي للمؤسسات العالمية، تر. محمد علي فرح، مراطلعت الشايب (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2008)، صص 18-19.

² David ROBERTSON, *The Routledge Dictionary of Politics* (London : 3rd ed., Published by Routledge, 2004), P.140

1- الانتقال الديمقراطي: Transition to democracy

يشكل الانتقال الديمقراطي فترة زمنية انتقالية غير واضحة المنفذ وليس فيها ما يؤكد أنها ستؤدي فعلا إلى الديمقراطية¹، فيرى كل من شميتز وأدونيل أن الأطراف يقومون بإعداد ميثاق قد يكون علني بين مجموعة قوى ساعية إلى تحديد أو إعادة تحديد القواعد التي تحكم ممارسة السلطة على قاعدة ضمانات متبادلة للمصالح الحيوية لكل الأطراف المشاركة في العملية، ويعد الميثاق التعاقدية خطوة بالغة الأهمية والحوية في عملية التحول الديمقراطي ذلك أنه يضع الأسس للانتقال، وقد يمتد لفترة طويلة، ويتعلق ذلك بمستوى الحراك الاجتماعي والثقافي²، مما يؤدي إلى حراك سياسي، ويقصد بالحراك الاجتماعي: زيادة القراءة والكتابة والتعليم ونشر وسائل الإعلام بالإضافة إلى تمزق التكتلات الاجتماعية التقليدية (الطبقة، العشيرة، العائلة...) مما ينتج أثرياء جدد يطالبون بنفوذ سياسي ومكانة اجتماعية تتناسب مع موقعهم الاقتصادي الجديد، كما أن التمدن أيضا من مظاهر الحراك الاجتماعي بحيث تبرز الهجرة السريعة من المناطق الريفية إلى المدن³.

إن هذه المتغيرات الاجتماعية ينعكس تأثيرها على الحياة السياسية خصوصا في المرحلة الانتقالية اتجاه الديمقراطية، فهذه الفترة يمكن أن تؤدي إلى الديمقراطية أو العودة إلى النظام التسلطي، فهي غير واضحة المعالم ولا يمكن التنبؤ بنتائجها.

2- الانفتاح السياسي: Political openness

هو نمو شعور عقلائي لدى نظام حكم الفرد أو القلة بتآكل شرعيته التقليدية أو الثورية ومن ثمة قيامه نتيجة لذلك بتقديم تنازلات سياسية⁴، مثل إقرار بعض الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين وتخفيف القيود المفروضة على ممارسة بعض الحقوق والحريات،

¹ غاي هرمت، مرجع سابق، ص. 201

² رضوان زيادة، "الديمقراطية التوافقية كمرحلة أولية في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي"، المستقبل العربي، ع. 33 (ديسمبر، 2006)، ص. 89

³ صاموئيل هنتنغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، تر.سمية فلو عبود (بيروت: دار الساقي، 1993)، ص

ص. 63-66

⁴ علي خليفة الكواري، ندوة مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، الدوحة، 2007/12/30

كحرية الرأي والتعبير والإفراج عن بعض المعتقلين السياسيين¹، وحتى فتح الباب أما التعددية السياسية التي تشير إلى الاعتراف بوجود تنوع في المجتمع فهي المجال الذي تمارس فيه الحرب بواسطة السياسية أي بواسطة الحوار أو الاعتراض والأخذ والعطاء² لكن هذه التعددية يمكن أن تكون مجرد واجهة شكلية لنظام تسلطي فيصبح استخدام مصطلح "التعددية المقيدة" الأنسب³.

فالانفتاح إذن يعبر عن قدرة السلطة على الاستمرار في الحكم بأسلوبها التسلطي الأمر الذي يؤدي إلى إطلاق هذه السيرورة من التنازلات⁴، لكنها غير كافية من جهة ومن جهة أخرى يمكن أن تصل بالبلد إلى الانتقال إذا توافقت مختلف الأطراف على قواسم مشتركة لتحقيق الانتقال إلى نظام الحكم الديمقراطي.

3- التغيير: Changement

التغيير بالمعنى الواسع هو الانتقال من حالة لأخرى انتقالاً يؤثر على البنية والعملية معاً، بحيث يكون كمي إذا مس حجم العملية ويكون نوعي إذا تعلق بطبيعة العملية محل التغيير وقد يكون التغيير إيجابياً إذا كانت مساهمته إيجابية في رفع أداء البنية وسلبياً إذا انخفض أداؤها⁵.

ويبدو التغيير أكثر وضوحاً في الحياة الاجتماعية غير أنه يتطلب عامل أساسي وهو ضرورة تكيف الأفراد وحراكهم الاجتماعي⁶، كما يشترط أن يكون حاسم النتائج⁷.

¹ حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص. 92

² رعد صالح الألوسي، التعددية السياسية في عالم الجنوب (عمان: مجد لاوي للنشر والتوزيع، 2006)، ص. 38

³ حسنين، مرجع سابق، ص. 92

⁴ الكواري، مرجع سابق

⁵ عبد المطلب غانم، دراسة في التنمية السياسية (القاهرة: مكتبة النهضة الشرق، 1981)، ص. 11-13

⁶ مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه (القاهرة: المكتبة الأنجلومصرية، 2006)، ص. 355

⁷ إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات العولمة، سياسية، اقتصادية، اجتماعية، نفسية، إعلامية (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2004)، ص. 62.

والتغير السياسي حسب "كارل ماركس" Karl Marx يرد إلى تغير اجتماعي يتحدد بحد ذاته من خلال تحول القوى المنتجة وعندما تصبح علاقات الإنتاج غير متفقة مع الإمكانيات الجديدة الناشئة عن تطور القوى المنتجة تحدث الثورة¹.

أما "فيلفريدو باريتو" V. Pareto المختص في دراسة النخبة يرى أن المجتمعات تتميز بفارق أساسي بين النخبة المكونة من الأفراد الأكثر جدارة في مختلف الميادين وجماهير الأفراد الأقل جدارة، تحدث صراعات داخل النخبة التي تعد في تحول دائم فتريد النخب القديمة التمسك بالسلطة والفتية الوصول إليها و يسميها باريتو دوران النخب، في حالة التمسك التعسفي للنخب القديمة واحتكار السلطة وعدم تمكن النخب الجديدة من الوصول إليها تندلع الثورات من أجل التغيير².

وهناك نوعان من التغيير هما التغيير الثوري والتغيير الإصلاحي

1 التغيير الثوري: يؤدي إلى تغيير كمي ونوعي في آن واحد بحيث يحدث التغيير على جميع المستويات الاجتماعي، السياسي، الاقتصادي وحتى الثقافي.

2 التغيير الاصطلاحي: بحيث يعتمد على إصلاحات في النظام السياسي قد تكون كمية أو نوعية في إطار النظام القائم، وقد تمس هذه التغييرات الأبنية والأدوار³.

من خلال ما تقدم يمكن استخلاص أن التغيير قد يكون جذريا إذا كان ثوريا، وقد يمس فقط بعض جوانب البنية السياسية إذا كان إصلاحيا.

كما اقترنت أيضا مصطلحات الإصلاح السياسي والحكم الراشد بالتحول الديمقراطي أي إصلاح مؤسسات النظم السياسية، والحكم الصالح بمعنى ترشيد المؤسسات وفق النموذج الديمقراطي واعتماد آليات المحاسبة السياسية والشفافية.

¹ جان ماري دانكان، علم السياسة، تر. محمد عرب صاصيلا (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 1997)، ص. 167.

² المرجع نفسه، ص. 167-168.

³ عبد المطلب غانم، مرجع سابق، ص. 51.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي

هناك العديد من العوامل تدفع بالنظم للتحول نحو الديمقراطية بالرغم من أن الآراء قد تضاربت حول الدافع الأكثر أهمية إلا أن تحديد هذه الأسباب كل على حدة يعد تفسيراً لظاهرة التحول الديمقراطي .

صموئيل هنتنغتون حاول تفسير ظاهرة التحول الديمقراطي كما يلي :

السبب الواحد: بحيث يمكن أن تفسر ظاهرة التحول اتجاه الديمقراطية في عدة دول نتيجة سبب واحد وهو مثلاً، قيام قوى عظمى جديدة أو تغيير في ميزان القوة في العالم، أي حدث هام يؤثر على المجتمعات.

التطور الموازي: بحيث ترى بعض النظريات أن الديمقراطية تنمو في الدولة التي تمر بمراحل من النمو الاقتصادي وتحقق مستوى من الناتج الإجمالي القومي بالنسبة للفرد أو مستوى محدد من محو الأمية.

كرات الثلج: بحيث قد يكون من الأسباب الهامة لحدوث التحول في دولة واحدة هو حدوثه في دولة أخرى فيتم تناقل أخبار الأحداث السياسية الهامة في وقت واحد تقريباً حول العالم وبالتالي فإن حدوث التحول في دولة ما يمكن أن يطلق شرارة حدث مماثل في الوقت نفسه في دولة أخرى.

العلاج السائد: يمكن أن تتفاوت أسباب التحول بصورة كبيرة بين الدول إلا أنه يمكن أن يكون نفس رد الفعل بحيث تشترك مجموعة من الدول في التحول من أجل معالجة مشاكل متباينة كالتضخم، انهيار القانون، الكساد الاقتصادي¹.

كما تشير أعمال "غابرييل ألموند" Gabriel Almond و"سيدني فربا" Seidny Verba و"أنكلس" Alex Inkels و"سميث" David Smith إلى ضرورة وجود قيم الثقافة السياسية كعامل رئيسي يسبق عملية التحول الديمقراطي، بينما يضع آخرون مثل "سايمون مارتان ليبسيت" S.M.Lepset، و"ورونالد أنجلهارت" Ronald Inghart، و

¹ هنتنغتون، الموجة الثالثة، مرجع سابق، ص ص. 91-93

هنتغتون، مستوى الرخاء الاقتصادي عاملا آخر يصاحب عملية الانتقال وفي الوقت نفسه يؤكد الكثير من الباحثين على وجود نخبة سياسية مناضلة من أجل الديمقراطية كعامل حاسم في عملية الانتقال الديمقراطي مثل "روبرت داهل" Robert Dahl وروستو و"أرند ليجبهارت" Arend Lijphart، ويرى آخرون مثل "لورنس هوايتهيد" Lorence withead وبرهان غليون أن دعم الدول الديمقراطية ذات التجربة العريقة بالديمقراطية أمر مطلوب في عملية الانتقال الديمقراطي، كدعم الولايات المتحدة الأمريكية لدول أمريكا اللاتينية والاتحاد الأوروبي لدول أوروبا الشرقية¹.

ويمكن حصر العوامل المؤثرة في التحول لديمقراطي كما يلي:

1- الثروة:

هناك ارتباط وثيق بين الديمقراطية والثراء، بحيث أن ارتفاع إجمالي ناتج الدخل الفردي له دور في الاتجاه نحو الديمقراطية، والدليل التاريخي على ذلك هو الثورة الصناعية وما لحقها من تحولات إلى الديمقراطية، فقد أثبتت الأبحاث التجريبية في العديد من الدول أن النمو الاقتصادي يزيد من حظوظ الانتقال الديمقراطي². (نظرية التحديث)

فالدول ذات المستويات العالية من الثراء لديها حظوظ أكثر لترسيخ وتعزيز عملية التحول الديمقراطي³.

¹ اسماعيل الشطي، "الكويت وتجربة الانتقال الديمقراطي"، في **مداخل الانتقال الديمقراطي**، علي خليفة الكواري (محررا) (بيروت: ط.2، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005) ص.133

² _____ «Causes of Democratization,» **The Free Encyclopedia from Wikipedia**, 02/02/2009 in <http://en.wikipedia.org/wiki/democratization>

³ Thomas CAROTHER, « How Democracies Emerg, » **Journal of Democracy**, Vol.18, n°.01, (january 2007),P.24

2- الثقافة السياسية*:

يعتبرها غابرييل ألموند نمط من الاتجاهات والتوجهات الفردية تجاه السياسة التي يشترك فيها أفراد النظام السياسي وهذه السمات الفردية تتضمن:

أ- التوجهات المعرفية: مثل المعرفة سواء الدقيقة أو غير ذلك بالأغراض والمعتقدات السياسية.

ب- التوجهات العاطفية: مثل مشاعر الارتباط، الاهتمام، الرفض وغيرها اتجاه الأغراض السياسية.

ج- التوجهات القيمية: مثل الأحكام والآراء بخصوص الأغراض السياسية والتي تتضمن عادة تطبيق معايير القيم على الأغراض السياسية¹.

كما وضع داهل مجموعة من العناصر تتألف منها الثقافة السياسية:

1- التوجهات الخاصة بحل المشكلات هل تتحوا نحو النزعة البراغمية أم العقلانية.

2- توجهات نحو السلوك الجمعي هل تتسم بالتعاون أم أنها ليست تعاونية.

3- التوجهات نحو النسق السياسي هل تتميز بالولاء أم تتسم باللامبالاة².

لذلك يعتبر مفهوم الثقافة السياسية مفهوما مهما لفهم وتحليل أبعاد ظاهرة التحول

الديمقراطي فالعديد من الباحثين اعتبرها شرط أساسي يسبق الدعوة إلى الديمقراطية.

* يرجع غابرييل ألموند مفهوم الثقافة السياسية إلى ثلاثة أصول فكرية: الأول: علم النفس الاجتماعي، الأنثروبولوجيا السيكولوجية خاصة أعمال فرويد وأبحاث الأنثروبولوجيين أمثال مانيلوفسكي ونديكت بحيث عنيت بدراسة العوامل المؤثرة في تشكل اتجاهات الأفراد وأنماط سلوكهم ومن ثمة الاهتمام بدراسة التنشئة الاجتماعية، الثاني: علم الاجتماع الذي مثلته أعمال فيبر، و دوركايم وقد ركز فيبر على أهمية الدين والقيم وتأثيرها على النشاط الاقتصادي والبناءات السياسية، الثالث: تطور البحوث المسحية وأساليب أكثر دقة لاختيار العينات وإجراء المقابلات وتحليل البيانات لإجراء دراسات حول الثقافة السياسية. ومن بين أهم التعريفات للثقافة السياسية ما ذهب إليه "روى ماكريدس" إلى أن الثقافة السياسية تمثل تلك الأهداف المشتركة والقواعد العامة المقبولة، أما "صموئيل بير" يرى أنه من بين عناصر الثقافة السياسية هي القيم والمعتقدات والاتجاهات العاطفية التي تحدد ما الذي يجب أن تكون عليه الحكومة.

¹ غابرييل ألموند، بينهم باول الابن، السياسة المقارنة دراسات في النظم السياسية العالمية، تر. أحمد على محمد عناني، مرا. أحمد حمودة (القاهرة: دار الوعي العربي، 1980)، ص. 49

² محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي والمجتمع في العالم الثالث، التغيير والتنمية السياسية، ج. 2 (الإسكندرية: دارا لمعرفة الجامعية، 1986)، ص. 129

ومن الأوائل الذين أكدوا على أهمية الأسس الثقافية في عملية التحول الديمقراطي بالخصوص الأسس الدينية "ماكس فيبر" الذي أكد على وجود علاقة قائمة بين ظهور البروتستانتية وتطور الرأسمالية وانعكاس ذلك على تطور الأسس السياسية للمجتمع، ففي المجتمعات التي برز فيها الاتجاه البروتستانتية كاتجاه ديني مسيطر رافقه بروز قوة رأسمالية صاعدة، حيث شجعت التعاليم البروتستانتية على البحث عن الربح والفائدة التي رأت في العمل تفضيل إلهي للفرد وحسب هذا الاعتقاد الحرية الدينية تقود إلى التعددية في الاتجاهات وهي الأرضية التي شيدت عليها الديمقراطية¹، وتطور الثقافة المدنية في بريطانيا يعد المثال الأبرز من ثقافة تقليدية إلى حديثة بانفصالها عن الكنيسة في روما وبرز طبقة التجار، ومع ظهور الثورة الصناعية وبرز ثقافة سياسية لدي النخب وضعت أسس التغيير السريع في البنية الاجتماعية في القرنين الثامن والتاسع عشر مما أدى إلى وضع مبادئ النظام البرلماني². وبالرغم من وجود الاتجاه الذي رأى في الدين عاملا لوجود أو غياب الديمقراطية فإن "أدم برزورسكي" وزملاؤه رفضوا حتمية وجود هذه العلاقة³.

وما يعرف الانتقال إلى الديمقراطية وجود موروث ثقافي ضد الديمقراطية، وفقا للييست الديمقراطية تحتاج إلى ثقافة تدعيم بقبول كل من المواطنين والنخب السياسية لحرية التعبير، الإعلام التجمع، الدين، قبول بحقوق المعارضة، قواعد القانون وحقوق الإنسان، ويقر لبيسيت بأن التجارب الاستعمارية والتقاليد الدينية يمكن أن تعقد قبول معايير الديمقراطية⁴، لذلك فانسجام أفراد مجتمع معين وعلى رغم التفاوت في المستويات يتم خلال وجود عامل موحد يلعب دورا كبيرا في خلق هذا الانسجام ألا وهو العامل الثقافي⁵، لذلك اعتبر كل من ألموند و فربا المواطن كل شخص قادر على أن يكون له دور في الحكم وله

¹ سويم العزي، الديكتاتورية الاستبدادية والديمقراطية في العالم الثالث (بيروت: المركز الثقافي العربي، 198) ص.111

² Gabriel A. ALMOND, Sidney VERBA ,The Civic Culture Political Attitudes and Democracy in Fives Nations(1989) P.5

³Jean LOUIS Thiébault, «Lipset et Les Conditions de La Démocratie,» **Revue**

Internationale de Politique Comparé, Vol. 15, n° 03, (2008)P.401

⁴ Gabriel ALMOND, Sidney VERBA,Op.Cit.,P.5

⁵ سويم العزي، مرجع سابق، ص. 119

القدرة على تأثير في صناعة القرارات وعليه ينبغي للمواطنين أن يتشبعوا بالقيم التالية: المنافسة الموضوعية، الالتزام بالقانون، التمتع بروح النقد السياسية، التحمس للتحزب دورهم في المشاركة، الثقة بالنفس للظهور كمواطنين ديمقراطيين¹، كما أكد على أن الثقافة السياسية خليط متوازي للثقافة الرعائية Parish Culture وثقافة الخضوع Sujestion Culture وثقافة المشاركة Participation Culture فالثقافة المدنية هي مزيج من هذه الثقافات الثلاث وتشجع على بقاء ثقافة سياسية مرنة وتعددية².

وبغض النظر على أن الديمقراطية ظاهرة سياسية تعنى بتنظيم المؤسسات السياسية، فهي ظاهرة اجتماعية ينبغي مراعاة السياق الاجتماعي والثقافي، لذلك وضع أرنولد ليجبهارت مصطلح "الديمقراطية التوافقية" Consoliational democracy لدلالة على أنها استجابة لتحديات ثقافية تعددية في مجتمع يقسم للعديد من الديانات أو اللغات أو الثقافات و الإثنيات³. وكما سبق الذكر يعتبر معيار الثقافة السياسية أساسيا في عملية التحول الديمقراطي حتى ولو كان صعبا تحقيقها على مستوى الجماهير فليس صعبا تحقيقه على مستوى النخب، وهذه الثقافة يصفها "لاري دايموند" بأنها:

- **براغماتية:** حيث تعزز الانفتاح الفكري وتسهل المساومة والتسوية وتكبح دور الأيديولوجية في العمل السياسي وخطر الاستقطاب النزاعي.
- **مدنية:** بحيث تركز الثقة الاجتماعية والحس التعاوني والالتزامات الرئيسية بالنظام والأمة والمجتمع وتشكل روابط عمودية بين النخب والجماهير.
- **متغيرة:** حيث تتأثر بالتطور الاقتصادي والتحرك الاجتماعي والمدني والممارسة المؤسساتية والتجربة التاريخية⁴.

¹ G.Almond, S.Verba, Op.Cit., P.P.206-207

² Jean Louis , Op.Cit., P.404

³ Mahram KAMRAVA, **Democracy in The Balance Culture a Society in Middle East** (U.S.A.: Chatham House Publishers,1998) P. 21

⁴ الشطي، مرجع سابق، ص، 137

4- المجتمع المدني:

يعتبر هذا الأخير الميدان الذي تعمل فيه الحركات الاجتماعية المتعددة سواء كانت ثقافية، دينية، نسوية، ومختلف الطبقات (كالمحامين، الصحفيين، نقابات العمال والمقاولين)، فالمجتمع المدني ينبغي أن يكمل دور الأحزاب السياسية في التحفيز على المشاركة السياسية، ورفع مستوى الفعالية السياسية ذلك أنه من بين الأهداف الأساسية للمجتمع المدني النضال من أجل إعداد مجتمع ديمقراطي سياسي قابل للاستمرار¹.

ففي المجتمعات الديمقراطية، تلعب المنظمات الوسيطة أدوارا رئيسية في تشكيل وتطوير أوضاع البلاد سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، بسبب استقلاليتها وتخصصها؛ فهي تلعب دور المحاور الدائم بين الحكام والمحكومين، وتشكل وسيلة للتعبير عن احتياجات الناس. وتعتمد استمراريتها على مشاركة المواطنين، لذلك فإن الدور الرئيسي الذي تقوم به هذه المنظمات هو تعليم المواطنين سبل المشاركة السياسية، بشرح كيفية عمل النظام الديمقراطي، والدور الذي يستطيع المواطن العادي أن يلعبه في نظام حكم ديمقراطي². فالنظريات الحديثة للتحول الديمقراطي تعتمد بشكل أساسي على دور المجتمعات المدنية في التغيير، ذلك أن التحولات التدريجية في العقليات والأيدولوجيات وتطلعات المجتمع المدني للسياسة، يعتبر من عوامل التحول الديمقراطي³.

5- تجربة سابقة مع الديمقراطية:

وفقا لبعض النظريات حضور أو غياب الديمقراطية في بلد ما سابقا يمكن أن يدل على مصيرها لاحقا، فهناك بعض من يؤكد على أنه من الصعب مثلا أو يستحيل أن تترسخ

¹ لاري دايموند، "المجتمع المدني والنضال من أجل الديمقراطية"، إعد. لاري دايموند، تر. سمية فلو عبود في الثورة الديمقراطية النضال من أجل الحرية والتعددية في العالم النامي (بيروت: دار الساقى، 1995)، ص.ص. 16-18
² مارياروزاس، "المشاركة المدنية في المسار الديمقراطي في الأرجنتين"، الثورة الديمقراطية، المرجع نفسه، ص. 37
³ Faye DONNELLY, « A Changing Geopolitical Landscape: Informal Institution and Democratization, » **Open Republic**, 19/04/2008

الديمقراطية مباشرة في بلد لم تكن له أي تجربة سابقة مع الديمقراطية، بحيث يقولون أن بناء الديمقراطية يكون تدريجياً¹.

6- الدعم الخارجي:

لقد برزت أهمية هذا العامل عند تحول العديد من دول أوروبا الشرقية إلى الديمقراطية، فقد لعب الإعلام الخارجي من فضائيات وإنترنت دوراً أساسياً في زعزعة الحكم التسلطي وتعزيز الثقة بالديمقراطية، كما أدى الدعم الاقتصادي الذي تلقتة تلك الدول من العالم الغربي دوراً حاسماً في تجاوز أعباء الانتقال إلى الديمقراطية بل ساهم في تقرير مصير تلك الشعوب، أو إنقاذها من استبداد شعوب أخرى مثل ما حصل في تيمور الشرقية والبوسنة والهرسك وكوسوفو ومقدونيا وغيرها².

وقد كان صموئيل هنتنغتون قد وضع مجموعة من الشروط التي حسبها ينبغي أن تتوفر في بلد ما حتى يتمكن من التوجه إلى الديمقراطية كما يلي:

- مستوى عال من الثراء الاقتصادي والتحديث الاجتماعي.
- التوزيع المتساوي نسبياً للدخل والثروات.
- وجود اقتصاد حر.
- وجود أرسنقراطية إقطاعية في مرحلة ما من تاريخ المجتمع.
- غياب الإقطاع في المجتمع.
- وجود برجوازية قوية فبدون برجوازية لا قيام للديمقراطية.
- وجود طبقة متوسطة قوية.
- ارتفاع نسبة التعليم وانخفاض الأمية.
- البروتستانتية.
- رسوخ تراث التسامح والتفاهم واحترام القانون وحقوق الفرد.
- وجود التعددية الاجتماعية والفئات والفئات الفردية الوسيطة والقوية.

¹ Wikipedia, Op.Cit.

² إسماعيل الشطي، مرجع سابق، ص.139

- تطور روح التنافس السياسي قبل التوسع في المشاركة السياسية.
 - انخفاض مستوى العنف المدني .
 - انخفاض مستوى التطرف السياسي.
 - المرور بتجربة الاستعمار البريطاني أو الخضوع لقوة أجنبية.
 - وجود زعماء سياسيين مؤمنين بالديمقراطية.
 - وجود إجماع حول المبادئ السياسية والاجتماعية أو غيابه¹.
- في الحقيقة الشروط التي وضعها هنتنغتون ممكن أن نجدها بنسب متفاوتة وتختلف من بلد إلى آخر، كل حسب ظروفه وإمكاناته، إلا أن هناك بعض الشروط يمكن التحفظ عليها كالبروتستانتية، فنجد نجاح الديمقراطية في عدد من الدول الإسلامية كماليزيا وإندونيسيا فمعيار الدين أمر حساس بحيث إذا أتينا إلى مجتمعاتنا العربية والإسلامية الدين أمر مقدس ولا يمكن تجاوزه.

المطلب الثالث: مراحل التحول الديمقراطي وأشكاله

أولاً: مراحل التحول الديمقراطي:

حين يبدأ التحول الديمقراطي تتراكم مراحل تلقائياً بحيث تمهد كل مرحلة للمرحلة أخرى تليها، وما يهم في التفرقة بين مراحل التحول الديمقراطي معرفة مميزات كل مرحلة².

المرحلة الأولى:

تنفجر الرغبة في المطالبة بالحريات الديمقراطية، ويبرز فاعلين اجتماعيين يقومون بتشكيل تنظيم يعبر عن تطلعاته مثال (الكنيسة الكاثوليكية في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية)، كما أنه كثيراً ما تحدث ثورات تلقائية تتزايد معها أهمية هذه المطالب ويتزايد حجمها داخل المجتمع (كرات الثلج snawball) .

¹ صموئيل هنتنغتون، الموجة الثالثة، مرجع سابق، ص ص. 97-98

² Mahram KAMRAVA, Op.Cit.,P.21

المرحلة الثانية:

خلال هذه المرحلة تواجه الدولة تدريجيا أزمات سياسية لا يمكن احتواؤها ببساطة¹، وتبرز الأزمات من خلال حدوث مجموعة من القطاعات بحيث تتجم قطيعة مع السلطة الأوتوقراطية وتبرز مقاطعة المجتمع لمختلف التشكيلات السياسية، كالحزب، الدولة، والانفصال عن مؤسسات وأيديولوجية النظام القديم كما تظهر أيضا مؤثرات الأزمة الاقتصادية، ومن هنا يفقد النظام شرعيته وينفجر الرفض الشعبي للحزب الواحد، كما تظهر أزمة المواطنة وتتميز بغياب المشاركة السياسية وأزمة الهوية مما يصعد احتمالات التغيير السياسي².

المرحلة الثالثة:

تعتبر التعبئة مرحلة أخرى تتم فيها عملية شحذ طاقات المجتمع نحو التحول³ وحسب "الارنر ودويتش" تحقيق الديمقراطية يتم أولا بتعبئة القاعدة لعملية التنمية فالتعبئة تقود إلى انتخابات عامة فعالة ترتفع فيها نسبة المشاركة السياسية، فتصبح بذلك عملية التحول ممكنة⁴.

المرحلة الرابعة:

يعد إجراء مفاوضات بين مختلف النخب السياسية الموجودة خطوة قابلة للنجاح ينتج عنها تحول فعلي في السلطة فيتم إجراء عقد سياسي يعتبر كقاعدة ضامنة لمصالح مختلف الفاعلين مع وجود إجماع على الحد الأدنى لممارسة السلطة، كما لا يعتبر العقد ائتلافا أو

¹ Ibid.

² H.M.Noah , « Democratie et Transformation Sociale en Afrique, » **Idara**, Vol.09, n°.02(1999)PP.80-90

³ اسماعيل عبد الفتاح، معجم مصطلحات عصر العولمة، مرجع سابق، ص.287

⁴ Bertrand BADIE, **Le Développement Politique** (Paris: Economica, 5eme ed., 1994) P.29

تحالفا منظما وإنما هو مجرد تسوية للمشاكل و اتفاق على الشروط القبلية لوضع المؤسسات الديمقراطية¹.

المرحلة الخامسة:

تتم فيها إقامة مؤسسات النظام الديمقراطي وفق دستور جديد مع اختيار صانعي السياسة والبيروقراطيين وما شابه ذلك² ، فبذلك تكون عملية الانتقال بالتخلي عن قواعد اللعبة السياسية السابقة، ويظهر فاعلين سياسيين جدد مع استراتيجيات جديدة، ويصبح الانتقال واضحا عندما تأتي حكومة إلى السلطة وفق انتخابات شعبية حرة، فهذه الحكومة تعبر عن ولادة سياسة عامة جديدة³.

المرحلة السادسة:

تعتبر هذه المرحلة مرحلة تعزيز الديمقراطية، وتقتضي التخلي عن كل تقاليد النظام القديم سواء كان سلطاني أو بيروقراطي، والانتقال إلى الديمقراطية يكون بإقامة مؤسسات منتخبة ثم تدعيمها وترسيخها، كالتأكيد على العلاقة بين ديمقراطية النظام السياسي وتحرير الاقتصاد، فمنطق الديمقراطيات المترسخة يفترض انتخابات منتظمة عادة ما تكون مدتها القصوى محددة وفق الدستور، حتى يتمكن الفاعلين السياسيين من الاحتفاظ بشرعيتهم لغاية تنظيم انتخابات أخرى للتداول على السلطة⁴.

¹ Jean LECA, « La Démocratisation dans le Monde Arabe Incertitude, Vulnérabilité, et Légitimité, » in Ghassan Salamé, **Démocratie Sans Démocrates Politique d'Ouverture dans le Monde Arabe et Islamique** (France : Fayard, 1994)PP.36-37

² Mahram KAMRAVA, Op . , Cit., P.21

³ Delcamp NATHALIE, « Transition Démocratique d'un Pays : Quelques Précision Théorique » Paris : 2005, in [http:// www.irences.net/fr/fiches/notions/fiche-notions-177.html](http://www.irences.net/fr/fiches/notions/fiche-notions-177.html)

⁴ Jean LINZ, « Les Contraintes Temporelles de La Démocratie, » in Javier Santiso (dir.), **a la Recherche de la Démocratie Mélanges Offert a Guy Hermet** (sans : E.D.I.K. , 2004) P.18

الشكل التالي يبرز مراحل التحول الديمقراطي¹:

تحول متقدم	التحول من أسفل	
*الاضطراب السياسي الداخلي	*المجتمع المدني	*الوسيط
*- أزمات	*- هزات	*العملية
- مفاوضات وانتقال	- أزمات	
- تعزيز المؤسسات	- مفاوضات وانتقال	
	- تعزيز المؤسسات	
*شبه ديمقراطية	*ديمقراطية قابلة للحياة	*احتمالات
		المخرجات

وانطلاقاً من تجارب خاصة ببعض بلدان أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية من وضع سيرورة على شكل ثلاث مراحل تعبر عن الانتقال الديمقراطي:

أ-مرحلة الانفتاح:The Opening:

ما يميز هذه المرحلة أن فيها تبدأ بدايات اختتام الديمقراطية بحيث يعرف البلد نوعاً من مظاهر اللبرلة Liberalization وتوسيع هامش الحرية وتوفير شروط الإصلاح كخطوات مهمة لتحطيم النظام السلطوي.

ب-مرحلة الاختراق:The Breakthrough:

تتميز بغياب النظام التسلطي وظهور نظام جديد ديمقراطي تمارس فيه السلطة من قبل حكومة منتخبة انتخاباً حراً ونزيهاً، وتعمل هذه الحكومة في إطار مؤسسات شرعية يتم إرساؤها وفق دستور جديد.

¹ Mahram KAMRAVA, Op.Cit., P.22

ج-مرحلة التدعيم أو الترسخ: The Consolidation:

يعتبر مسار هذه المرحلة بطيئا هادف من خلال التحول من الديمقراطية الشكلية إلى جوهر الممارسة الديمقراطية وذلك من خلال ما يلي:

- ✓ إصلاح مؤسسات الدولة.
 - ✓ تنظيم انتخابات دورية رهانها الرئيسي ممارسة السلطة بشكل فعال .
 - ✓ تقوية مؤسسات المجتمع المدني.
 - ✓ جعل الديمقراطية موطنة داخل المجتمع بإرساء ثقافة مدنية سياسية ديمقراطية، يكون للمجتمع المدني دورا أساسيا في هذه العملية¹.
- يستخلص من خلال توصيف مراحل التحول الديمقراطي أنها خاضعة لتجارب وخصوصيات الدول، وأنه حتى لو توافرت نفس الشروط يبقى معيار علمية توصيف هذه المراحل نسبيا.

ثانيا: أشكال التحول الديمقراطي:

يمكن رصد خمسة أشكال للتحول الديمقراطي

1- التحول الديمقراطي بعد ثورة اجتماعية:

لهذه الثورات صيغتان إحداهما تضرب بجذورها في التاريخ وأخرى معاصرة، فالأولى حدثت لأسباب اقتصادية بالأساس تحالفت فيها طبقتين الوسطى والدنيا [البرجوازية المتعلمة الراضة لتقديم الجباية الملكية وأخرى تعاني أوضاعا اقتصادية مزرية] ضد النخب الحاكمة من ملوك وأمراء إقطاع، انتهت بوضع قيود قانونية وسياسية على ممارسات هذه النخب²، وفي هذا الصدد يرى دايموند أن التغييرات تساهم في ولادة ثورة قد تكون دموية كالتى عرفتها الولايات المتحدة والتي دفعت بالكثير من الناس للمخاطرة براحتهم وأمنهم وثرواتهم وأسباب معيشتهم وحياتهم حتى تتحقق الديمقراطية، ويرى أن عنصر

¹ محمد الهاشمي، "الانتخابات المغربية، الانتخابات التشريعية 2007 تجديد السلطوية بقواعد ديمقراطية"، المستقبل العربي، ع.345 (نوفمبر 2007)، ص.62

² معتز بالله عبد الفتاح، المسلمون والديمقراطية، دراسة ميدانية (القاهرة: دار الشروق، 2008)، ص.2

النضال والمجازفة الشخصية والتحرك وتنظيم فئة عرضية من المواطنين قد يكون من بينهم نخبة ثرية ذات مواقع مرموقة مهم جدا في التحول إلى الديمقراطية¹.

أفضل نماذج هذا النمط من التحول نجده في إنجلترا في القرن 17م والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في القرن 18م، أما الصيغة المعاصرة فكان العامل السياسي هو الغالب مع الرغبة في التخلص من الحكام وتغيير قواعد اللعبة السياسية و الدستورية بحيث في النظام التسلسلي تكون القوى قد وصلت إلى درجة من القمع لم يعد ممكنا معها إلا أن تغامر من أجل إصلاحات ديمقراطية حقيقية، ويعد نموذج القضاء على تشاوشيسكو في رومانيا أحد أهم هذه الأمثلة وكذا ثورة كوستاريكا عام 1948 وبوليفيا عام 1952 ويأتي نموذج جورجيا و أوكرانيا كمثالين حديثين²

2- التحول الديمقراطي تحت سلطة الاحتلال أ و بالتعاون معه

أوضح الأمثلة التاريخية دور الاحتلال البريطاني في الهند والاحتلال الأمريكي لليابان وفي ألمانيا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية³ حيث تفرض دولة ديمقراطية على مستعمراتها المؤسسات الديمقراطية وتستقل المستعمرة وتحفظ بالمؤسسات القائمة، وتعد غينيا الجديدة مثال ذلك في الموجة الثالثة⁴، لكن نجاح هذا النمط لا يتوقف على ما تبقىه الدولة المستعمرة من مؤسسات وإنما أيضا على تبني النخب التي تستلم السلطة عند الاستقلال للمبادئ لديمقراطية وإجراءاتها.

3- التحول الديمقراطي بقيادة نخبة ديمقراطية:

وهو النموذج الذي يأتي بعد انهيار النظم الاستبدادية، إما لموت الحاكم المستبد أو هزيمة عسكرية تفقده شرعيته مما يؤدي إلى وصول نخب ديمقراطية تدير عملية التحول وتختار أن تضع قيود دستورية على الممارسة السياسية ، مثال ذلك إسبانيا، البرازيل،

¹ لاري دايموند، الثورة الديمقراطية النضال من أجل الحرية والتعددية في العالم النامي، مرجع سابق، ص.15

² معتز بالله عبد الفتاح، مرجع سابق، ص.3

³ المرجع نفسه، ص.4

⁴ صموئيل هنتنغتون، الموجة الثالثة...، مرجع سابق، ص.104

تايوان، المجر، ويعد المثال الإسباني أكثر وضوحا بوفاة الجنرال "فرانكو" ما سمح بعودة الملكية الدستورية إلى إسبانيا، وظهرت بوضوح عملية التحول في 1982 وبعد أول تداول سلمي على السلطة في أعقاب انتخابات برلمانية¹.

4- انفتاح سياسي تكتيكي يفضي إلى مطالب ديمقراطية غير متوقعة:

يبدأ بمحاولة النخبة الحاكمة تمديد فترة بقائها في السلطة من خلال قليل من لانفتاح السياسي التكتيكي كالسماح بوجود أحزاب معارضة ثم التضييق عليها لكن لمعارضة تستغل هذا القدر من الانفتاح لخلق شرعية بديلة بما ينهي بفقدان النخبة المستبدة القدرة على وقف عملية الانفتاح مثلما حدث في الاتحاد السوفيتي في ظل حكم غورباتشوف، وكوريا الجنوبية في 1987، وجنوب إفريقيا 1990، لكن ما يلاحظ أن للانفتاح السياسي المحدود آثار إيجابية شريطة وجود معارضة قوية تتمتع بمصداقية كافية لدى تيارات واسعة من المواطنين.

5- تعاقب النخبة المستبدة على انسحابها من الحياة السياسية:

بعد ارتفاع تكلفة القمع تنسحب هذه النخب المستبدة بعد أن توقع عقد يضمن لها عفوا سياسيا وبعض الامتيازات على ن لا تقف في مواجهة السلطة الحاكمة الجديدة مثلما حدث في اليونان، البرتغال، لبيرو والأرجنتين، والمثال الأكثر وضوحا انسحاب بينوشيه من الحياة السياسية في الشيلي².

كما نجد أن صموئيل هنتنغتون قد حدد أيضا خمسة أشكال للتحول الديمقراطي مراعيًا عامل استمرارية هذه العملية .

النمط الأول: النمط الساخر:

هو الذي عرفته دول أمريكا اللاتينية خصوصا التي كانت تتأرجح بين حكومات ديمقراطية شعبية وأنظمة عسكرية محافظة إلى أن ينسحب الجيش من الحكم بناء على مطلب شعبي.

¹ معتز بالله عبد الفتاح، مرجع سابق، ص ص. 4-5

² المرجع نفسه، ص ص. 5-6

النمط الثاني: المحاولة الثانية:

بحيث تسقط الشمولية ويقوم نظام ديمقراطي لكنه يفشل نتيجة عدم وجود القواعد التي تقوم عليها لديمقراطية ثم تعتلي حكومة شمولية السلطة، تستمر لفترة تطول أو تقصر، ثم تبذل جهود لإقامة الديمقراطية يكون القادة قد اكتسبوا خبرة من تجاربهم السابقة.

النمط الثالث: الديمقراطية المتقطعة:

يندرج ضمن هذا النمط ديمقراطيات تظل لفترة طويلة ثم يبرز نوع من عدم الاستقرار وينمو الاضطراب يؤدي إلى تعطيل العملية الديمقراطية.

النمط الرابع: الانتقال المباشر:

من نظام شمولي مستقر إلى نظام ديمقراطي مستقر إما من خلال التطور التدريجي أو الإحلال المباشر.

النمط الخامس: بعد جلاء الاستعمار:

بعد استقلال المستعمرة تحتفظ بالمؤسسات الديمقراطية التي تركها الاستعمار¹ كما أن "مرلينو" Morlino من خلال دراسته لأسباب التغيير قسم عملية التحول إلى ستة أشكال :

1- مستمر / غير مستمر ، 2- سلمى / عنيف ، 3- متوازي / غير متوازي

4- رئيسي / هامشي ، 5- سريع / طويل ، 6- داخلي / خارجي

فإذا كان التقسيم الأخير (داخلي / خارجي) متعلق بمجموعة من الأحداث تؤدي إلى التحول كالاحتلال مثلا أو أسباب أخرى فإن التقسيمات الأخرى تكون إما بالقطيعة أو بالتبني المستمر لشروط التحول بطريقة مشروعة، وقد يكون التحول جذري بالانتقال من نظام إلى آخر كما قد يكون تدريجيا².

¹ صموئيل هنتنغتون، مرجع سابق، ص ص. 102-104

² Madeleine GRAWITZ, Jean LECA, **Traité de Science Politique les Régime Politique Contemporains**, Vol.2 (Paris: Press Universitaire de France, 1985),P.606

كما حدد هنتنغتون ثلاث تفاعلات أساسية في عملية التحول كانت بين الحكومة ولمعارضة، الإصلاحيين والمحافظين في الائتلاف الحاكم، وبين المعتدلين والمغالين في المعارضة، والأهم في هذه التفاعلات هي السمة التنافسية أو التعاونية التي كانت تتفاوت تبعاً للطبيعة الغالبة لعملية التحول، لذلك يمكن إيجاد ثلاث سمات من التحول:

1- **التحول:** لا يحدث إلا إذا كان الإصلاحيين أقوى من المحافظين، وإلا إذا كانت الحكومة أقوى من المعارضة، وكان المعتدلون أقوى من المغالين وعندما يمضي التحول قدماً يندمج المعتدلون المتواجدون في المعارضة في الائتلاف الحاكم بينما الجماعات المحافظة المضادة للتحول تنشق عليه.

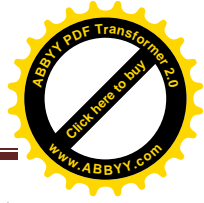
2- **الإحلال:** في هذا الإطار تكون المعارضة أقوى من الحكومة والمعتدلين أقوى من المغالين، وغالباً ما كان انشقاق الجماعات يؤدي إلى سقوط النظام وقيام بديل ديمقراطي.

3- **الإحلال التحولي:** يكون فيه التفاعل بين الإصلاحيين والمعتدلين دون طغيان قوة إحداهما على الآخر وبدرجة ملموسة مع قدرة كل منهما على احتواء الفئات المضادة للديمقراطية، وفي بعض حالات الإحلال التحولي تتفق الحكومة مع المعارضة السابقة على اقتسام السلطة ولو بصورة مؤقتة¹.

من خلال ما سبق تصنف أشكال التحول انطلاقاً من أصل هذه العملية، فالتحول يكون بالخروج من النظام التسلسلي كلياً، وحينما يكون نابع من المجتمع والمعارضة فهو إحلال، ويوجد بعد آخر متعلق بطريقة سير عملية الانتقال، كالمفاوضات التدريجية (إصلاح Reforme) أو من خلال التحطيم الكلي (قطيعة Repture) أو من خلال الربط بينهما كما فعل "جون لينز" Jean Linz وسماها Transaction التي تأخذ نفس المعنى عند هنتنغتون الإحلال التحولي².

¹ صموئيل هنتنغتون، مرجع سابق، ص. 196.

² David BEETHAM ,Democracy and Human Rights, Op. Cit. P.34



لمبحث الثاني : مداخل دراسة التحول الديمقراطي:

منذ 1950 ظهرت العديد من النظريات اعتبرت كسياسيات توجيهية لدول العالم الثالث الحديثة الاستقلال، فالكتابات المبكرة في العلوم السياسية وخصوصا في السياسة المقارنة، تنبأت بعملية التحول السياسي في الدول العالم الثالث انطلاقا من تقليد النماذج الغربية المتقدمة¹.

من خلال الاطلاع على مختلف الأبحاث والدراسات حول موضوع التحول الديمقراطي يمكن التحدث عن ثلاثة مداخل أساسية تعتبر كمنطلقات لدراسة ظاهرة التحول الديمقراطي والاقتراب من منها وسبر أغوارها، الأول المدخل التنموي التحديثي الذي ركز عليه الكثير من كتاب التحديث والتنمية السياسية الذين رأوا في هذين الأخيرين قاعدة أساسية للتحول الديمقراطي من بينهم (لارنر Leirner ، دويتش، ليبسيت، هنتنغتون ...) وغيرهم ممن أجروا دراسات إحصائية وكمية انطلاقا من تجارب العديد من الدول ، الثاني وهو المدخل الانتقالي الذي ركز على التطور التاريخي للاتجاه نحو الديمقراطية و أهمية وجود نخبة ديمقراطية سواء كانت النخبة الحاكمة أو المعارضة وإبراز دورها في عملية التحول الديمقراطي، وأهم رواد هذا الطرح (روستو، أودونيل، شميتز، وهوايتهيد) ، والمدخل الثالث هو المدخل البنيوي الذي يحلل عمليات التغيير التاريخي الطويلة المدى بالتركيز على مفهوم القوة والسلطة المتغيرة ومن أهم رواد هذا الاتجاه (برانجتون مور Barington Moore، وبوتر Poter) .

المطلب الأول: المدخل التحديثي التنموي :

أولا يقصد بالتحديث الانتقال من المجتمع التقليدي traditional society إلى المجتمع الحديث Modern socceity، ولا يعد التحديث مجرد القدرة على استخدام ما أنتجه الآخر وإنما قدرة المجتمع ككل على التجديد².

¹ Heather DEEGAN, Issue in Third World Politics, The Middle East and Problem of Democracy (U.S.A.: Lynne Rienner Publishers, 1994),P.4

² عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات عصر العولمة، مرجع سابق، ص.45

وقد كان "دفيد أبتير" David Apter عرفه على أنه يدل على استيراد أدوار اجتماعية جديدة من المجتمعات الصناعية وتبنيها في المجتمعات التقليدية، وهو استجابة لاعتبارات خارجية وداخلية، خارجية ذلك أن ظهور هذه الأدوار الجديدة ما هو إلا تأثر بالمجتمعات الصناعية، وداخلية لأنها أي الأدوار تنتظم، تستقر و تتنامى مكان الوظائف التقليدية بمعنى إحلال، ووفقا لأبتير بناء نموذج تحديثي يتطلب وجود أصوات منادية به، ومن هنا أكد على أهمية تحليل طبيعية النظام السياسي الذي سيولد والتغيرات التي تحدث خلال فترة التحديث وقد أكد على مسألة اللاستقرار التي تميز المجتمعات في طور التحول¹. ويتفق معظم المؤرخين على أن التحديث بزغ بعد نتائج الثورات الكبرى كالثورة الأمريكية والفرنسية اللتين قدمتا الإطار العام للمؤسسات السياسية الديمقراطية ونظم القانون ومبادئ سيادة الدولة، والثورة الصناعية في بريطانيا التي قدمت أو وضعت الأسس الاقتصادية للإنتاج الصناعي بواسطة أجور القوى العاملة في المناطق الحضرية، والسكن الحضري و أنشئت حركة التصنيع والتحضر كنماذج جديدة للحياة، والرأسمالية كشكل جديد للتوزيع والخصخصة²

وانطلاقا من هذا استخدم العديد من علماء الاجتماع أسلوب المقارنة للصورة التقليدية والمتحضرة للمجتمعات*.

أما التنمية فقد تناولها العديد من الباحثين كل من زاوية خاصة، فالنسبة لروستو مثلا ركز على الشروط الاقتصادية كارتفاع معدل الاستثمار وتغير ميول الأفراد وسلوكهم إزاء

¹Bertrand BADIE, *Le Développement Politique*, Op.Cit., P.P.96-100

² معن خليل العمر، *التغيير الاجتماعي* (الأردن: دار الشروق للتوزيع، 2004)، ص.61.
* مثل أوغست كونت أعطى مجموعة من الصفات للمجتمع الحديث كتنظيم العمل، استخدام التكنولوجيا، التفاوت الطبقي، قيام اقتصاد تنافسي..)، وهربرت سبينوزا قارن بين المجتمع الصناعي والمجتمع العسكري، إيميل دوركايم قارن بين المجتمع العضوي والمجتمع الميكانيكي، ماكس فيبر قارن بين المجتمع الرأسمالي و المجتمع التقليدي، وقد ركز أولئك المفكرين على ستة محاور: شكل التملك، التكنولوجيا السائدة، صفة القوى العاملة أو أنواعها، أشكال التوزيع الاقتصادي، طبيعة القانون، الدوافع العامة.

العلم والاختراع وكان ألموند اعتبر النظام الرأسمالي للبلدان المصنعة نموذجا للتطور ومثالا للبشرية¹

إلا أن هناك تداخل كبير بين التنمية والتحديث بالرغم من محاولة العديد من المفكرين التفرقة بينهما خاصة في دراسة موضوع التحول الديمقراطي .

فالمفهوم متميزان تحليليا لكنهما متداخلان فعليا، ذلك لوجود علاقة دياليكتية بين ظاهرتين، بحيث أن النخب السياسية في سعيها لتعظيم قوتها وسلطتها قد تسعى إلى تحقيق عمليات التحديث والإسراع بها في داخل مجتمعاتها وفي نفس الوقت قوى التحديث تؤثر على سلوك وسياسيات النخب الحاكمة² .

هناك العديد من الأدبيات ركزت على تحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والديمقراطية*، ويعد المقال الشهير " لسيمور مارتان ليبسيت" المنشور عام 1959 تأكيد على وجود علاقة مباشرة بين التطور الاقتصادي والديمقراطية وحجته في ذلك أن العديد من الدول ذات اقتصاد قوي لديها حظوظ أكبر لتدعيم الديمقراطية، ولتطوير حجته صنف دول أمريكا اللاتينية وأوروبا والدول الناطقة بالانجليزية إلى سلسلتين وكل سلسلة فيها مجموعتان مركزا على التجارب الديمقراطية لهذه الدول فبالنسبة لأوروبا، وأمريكا الشمالية وزيلندا الجديدة اعتبرها ديمقراطيات مستقرة في مواجهة ديمقراطيات غير مستقرة أو دكتاتوريات غير مستقرة، وبالنسبة لأمريكا اللاتينية ديمقراطيات وديكتاتوريات غير مستقرة في مواجهة ديكتاتوريات مستقرة³.

وركز ليبسيت على متغير التطور الاقتصادي والاجتماعي كازدياد درجة الثراء، نمو الطبقة الوسطى ، ارتفاع مستوى التعليم والقراءة والكتابة وكذا ازدياد وسائل الاتصال لنشر

¹ عبد اللطيف الهرماسي، الدولة والتنمية في المغرب العربي، تونس أنموذجا (تونس: سراس للنشر، 1993)، ص.12

² أسامة غزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث (الكويت: عالم المعرفة، 1987)، ص ص. 31-32
*لقد كان آدم سميث في كتابه ثروة الأمم أول من عبر عن هذا الاتجاه من خلال دعوته للبرالية السياسية باعتبارها شرطا ضروريا للأداء الفعال للسوق ومحرك النمو الاقتصادي وبالنسبة له الحد الأدنى من الحكم يفرضي إلى الحرية الفردية والمنافسة والكفاءة.

³ Jean LOUIS, « Lipset et les Conditions de la Démocratie,» Op.Cit. ,P.395

القيم الديمقراطية¹، وقياس درجة الديمقراطية انطلاقاً من نظام التعليم وفعاليتها من خلال مثلاً سقف التمدرس لدى مختلف الفئات العمرية وكذا مستوى التعليم العالي خصوصاً لجيل (18 و20 سنة) الذي يعبر عن نمو التمدرس لفئة عمرية مهمة وكذا مستوى الرعاية الاجتماعية لكل فرد ومعيار التشغيل وحظوظ الأفراد من توزيع الموارد².

يعتبر ليبسيت أول من أسس للعلاقة الموجودة بين مستوى دخل الفرد والديمقراطية فكان يرى أن نمو المجتمعات اقتصادياً ينعكس على عدم قدرة المواطنين تحمل الكبح المفروض عليهم من قبل نظمهم السياسية وتنمو المطالب الشعبية للتحول الديمقراطي³.

كما أن هناك العديد من الأعمال تصب في نفس الطرح كأعمال روستو 1960، "كوزنيت" 1966 Kuznet، "تايلور" 1968 Taylor، هذه الأعمال ركزت على التحديث الاقتصادي وأهمية التغيير البنوي كالتحضر، التعليم ودخل الفرد للإتجاه إلى الديمقراطية، أما دراسة "مور" 1966 Moor ربطت عملية الديمقراطية بارتفاع الطبقة الوسطى⁴.

أما هنتنغتون ومن خلال تجارب التحول الديمقراطي استخلص مجموعة من الملاحظات حول علاقة النمو الاقتصادي بالتحول الديمقراطي بالرغم من أنه اعتبرها علاقة معقدة وتتفاوت من بلد لآخر ومن فترة لأخرى، ومن بينها: - حققت العديد من الدول مستويات عالية من النمو الاقتصادي في أوائل السبعينات مما مهد الطريق لقيام الديمقراطية ويسر الانتقال إليها.

- أدى النمو الاقتصادي الشديد السرعة إلى زحزحة الأنظمة الشمولية في عدد من الدول فأجبرها إلى القيام إما بالتحول الليبرالي أو تكثيف القمع.

¹ Roberto P. KORZNIEUNICZ, Kimberley AWBREY, « Democratic Transition and Semi Periphery of The World Economic,» **Sociological Forum**, Vol.7, n°. 4 (Dec.,1992)P.610

² Robert CASTEL, Jean Claude PASSERON, **Education, Développement et Démocratie** (Paris : Monton &co, 1967) PP. 224-226

³ David L. E PSTIEN et all., « Democratic Transition, » **American Journal of Political Science**, Vol.50, n°.03 (Jul.,2006),P.552

⁴ Ibid. et Yi FENG ,Paul J. ZAK, « The Determinants of Democratic Transition, » **Journal of Conflicts Resolution**, Vol.43, n°.02 (Apr.1999) ,PP.162-177

- الطفرة التي شهدتها أسعار النفط في بعض الدول الاشتراكية أدت إلى انتكاسات اقتصادية كما أضعفت النظم الشمولية.¹

كما اعتبر الناتج القومي للفرد معياراً للتحول في النظم السياسية وكان يتراوح عام 1976 بين 1000 دولار و3000 دولار بالرغم من أن هناك تحفظ على مستوى الدخل فالسعودية والكويت بلغ مستوى الدخل الفردي في 1976 ما يتجاوز 4000 دولار لكنها لم تتحول إلى الديمقراطية؟ لذلك يرى هنتنغتون بأن النمو الاقتصادي ذا القاعدة العريضة والذي يشمل درجة عالية من التصنيع هو الذي يسهم في التحول الديمقراطي وليس الثراء الناتج عن مبيعات النفط.²

ومنذ الثمانينات اقترن التحول الديمقراطي بالإصلاح الاقتصادي أو ما عرف بالتعديل الهيكلي ومن أهم الجهود التي سعت لتحقيق هذا الطرح: مشروع استمر حوالي سبعة سنوات قام به برنامج أمريكا اللاتينية التابع لمركز "وودر وولسون" نتج عنه الدراسة التالية «The Massive Transition From Authoritarian Rule for Democracy» أما المشروع الثاني مشروع نشر الديمقراطية في العالم الثالث من خلال أبحاث فردية أجريت على ستة وعشرون دولة من آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا، وقد تم تنظيم مؤتمر في عام 1985 قام بتمويله المؤسسة الأمريكية «National endowment for democracy»³.

كما حدد هنتنغتون الشروط المؤسساتية لتحقيق التنمية والاستقرار السياسيين ووفقاً له التمييز بين الأنظمة السياسية لا يكون وفق معيار ديمقراطيتها وإنما وفق معيار درجة الحكم أي مدى قدرة الحكومات على أن تحكم فعلاً، وقد وضع معيارين أساسيين للتمييز بين النظم وهما معيار المشاركة السياسية ومعيار درجة المأسسة ورأى أن النظام الديمقراطي يتميز بدرجة عالية من المأسسة السياسية، وكذا بمأسسة للقيم والإجراءات والممارسات التي تحكم

¹ صموئيل هنتنغتون، الموجة الثالثة، مرجع سابق، ص. 120

² المرجع نفسه، ص. 128

³ محمد نصر عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة، النموذج المعرفي، النظرية والمنهج (القاهرة: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2002)، ص. 84-85

عملية المشاركة السياسية¹، هنتنغتون يرى أن التحديث ينتج عنه تحلل في البنى التقليدية أما ليبسيت فيرى أن التحلل الناتج عن التحديث يؤدي إلى انبثاق نظام ديمقراطي.² مما يؤخذ على نظرية التنمية والتحديث أنها تعبر عن مركزية الغرب، ففي بداية السبعينات لاقت أفكار "سان سيمون" حول القدرة الذاتية للتصنيع وإنتاج تنظيم مجتمعي، صدا وتأثيرا كبيرين لدى واضعي البرامج الإنمائية في دول العالم الثالث، أما في بداية الثمانينات هناك من رفض المفهوم باعتباره أيديولوجية غربية مسيطرة تهدف إلى اجتثاث الثقافات واستمرار الاستعمار وهذه الأفكار نجدها عند "سارج لاتوش" الذي رأى أن الاعتراف بالمفهوم يكون مقبولا فقط في حالة تحقيقه الرفاه لدول العالم الثالث وغير ذلك فإن نقل المفهوم يؤدي إلى غزو رمزي وتفريط في الهوية الثقافية.³ كما أن هناك مجموعة من الباحثين أمثال "سيغل و فاينزشتاين و هالبرين" حاولوا إعادة قلب معادلة ليبسيت الذي كان يرى أن العامل الاقتصادي له دور في توجه الدولة إلى الديمقراطية، ورأوا أنه لكي تتطور الدول الفقيرة اقتصاديا عليها أن تصبح ديمقراطية وهنا يناقضون النظرية القائمة على التنمية الاقتصادية والتي لاقت نجاحا في دول أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، إلا أن هذا وجد نقيضه في بعض الأوتوقراطيات في جنوب شرق آسيا خاصة سنغافورة التايوان وكوريا الجنوبية التي رغم الفقر وانتشار المجاعة والأوبئة نجحت في تحقيق المشاركة السياسية وبناء مؤسسات دستورية مستقرة⁴.

وقد انتقد "جويل مجدال" Joel Migdal نظرية التنمية والتحديث ورأى أن هذه الأخيرة تفتقد التفسير العلمي للعديد من ديناميات مجتمعات العالم الثالث، ودعى مجدال لصياغة اقتراب يستوعب العلاقات بين الدولة والمجتمع ويهتم بعملية التفاعل بينهما ووفقا له

¹ هنتنغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، مرجع سابق، ص.7

² Bertrand BADIE, Op.Cit., P.15

³ عبد اللطيف الهرماسي، مرجع سابق، ص.12-15

⁴ رضوان زيادة، "الديمقراطية التوافقية كمرحلة أولية في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي"، مرجع سابق، ص.84-85

لفهم كيفية بقاء المجتمعات وتغيرها يتوجب البدء بالمنظمات التي تمارس الضبط الاجتماعي والتي تخضع الميول الفردية للسلوك الذي تصفه تلك التنظيمات¹.

وقد كان "جوليمارو أودونيل" في إسهامه "التحديث والبيروقراطية السلطوية" من خلال دراسة للنظم السلطوية في أمريكا اللاتينية مركزا على التنمية الرأسمالية في الأرجنتين قد افترض أن التحديث في الدول النامية يقود تلقائيا إلى التسلطية، إذ عادة ما تتم عملية التحديث على يد نخبة تكنوقراطية تعمل في ظل سيطرة العسكريين ومن ثم فهو نمط من أنماط الحكم العسكري، وقد خلص إلى أن حالة أمريكا اللاتينية تثبت أن المستويات العليا والدنيا من التحديث ترتبط بنظم سياسية غير ديمقراطية أما الديمقراطية فتوجد في المستويات المتوسطة من التحديث فحسب، ومن ثمة فالتقدم الاقتصادي لا يرتبط بالديمقراطية أو الثورة، وإنما يرتبط بالنظم البيروقراطية السلطوية حسب².

أما عزمي بشارة فيخفف من حدة الانتقادات التي وجهت لنظرية التحديث، ويقول بأنه مادامت قد قدمت شروطا ضرورية للتحول الديمقراطي، فإنه يمكن القول بأن توفرها قد يقود أولا يقود إلى التحول وبالتالي فإن غياب هذه العوامل يؤدي إلى إعاقة التحول، إذن فوجودها لا يقود حتما إلى التحول الديمقراطي، وحتى لييسيت أدخل عدة تعديلات على كتاباته انطلاقا من تجربة التحول في إسبانيا ليؤكد على وجود عناصر أخرى أساسية تقود للتحول، كازدياد حدة القمع لدى النظام القائم، ونوع رد الفعل المجتمعي عليها، كما أضاف متغير آخر وهو نوع الاستعمار الذي كان سائدا في الدول النامية ورجح إمكانية التحول في الدول التي كانت مستعمرة من طرف بريطانيا³.

¹ محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقتراحات والأدوات (الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2002)، ص. 218

² عارف، مرجع سابق، ص. 313

³ عزمي بشارة، في المسألة العربية، مقدمة لبيان ديمقراطي عربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص. 57-58

المطلب الثاني: المدخل الانتقالي:

يعتبر الطرح التالي كتحد مهم للمدخل التحديثي، وقد جاء بصفة عامة على يد مجموعة من الباحثين أمثال دانكورت روستو، جيليمارو أودونيل، فليب شميتز وغيرهم، حيث أشار روستو في مقاله المنشورة عام 1970 "الانتقال الديمقراطي" Transition to Democracy إلي أن ليبسيت وأنصاره أكدوا على أهمية الارتباط بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبين الديمقراطية ورأوا أنه كان مدفوع أساسا بالاهتمام بالعوامل التي تؤدي إلي استمرارية وترسيخ الديمقراطية، غير أن روستو وغيره من الباحثين أرادوا الإجابة عن الكيفية التي يتم بها تحقيق الديمقراطية.

كان روستو يرى أن الإجابة عن هذا التساؤل تتطلب معرفة المراحل التي يمر بها المجتمع في سيرورته نحو تحقيق الديمقراطية، وقد حل ذلك انطلاقا من عرض للتطور التاريخي الذي تعرفه المجتمعات في سعيها للاتجاه نحو الديمقراطية .

لقد وضع روستو أربع مراحل لتوصيف وتحليل عملية الانتقال إلى الديمقراطية :

المرحلة الأولى:

تخص تبلور هوية الأفراد السياسية المشتركة وإجماعهم عليها، و قضية الوحدة الوطنية التي تدور اللعبة في داخلها وفي إطارها، تسمى بمرحلة الوحدة الوطنية والتي تعبر عن الخلفية الاجتماعية Social Background وتوافر الإجماع والاتفاق على تشكيل هوية مشتركة لدى غالبية المواطنين.

المرحلة الثانية:

هي مرحلة الصراع بين القوى ذات المصلحة بإقرار طبيعة النظام السياسي، وذلك من ناحية تمكينها من المشاركة فيه أو تغييره أو في التصدي له ومعارضته، وتعتبر مرحلة إعدادية Preparatory Phase يبرز فيها أهمية وجود نخبة صناعية ذات موقع مؤثر في المجتمع السياسي في مواجهة النخبة التقليدية التي تحاول الإبقاء على الوضع القائم مما يولد الصراع الذي يعبر عن هشاشة الديمقراطية في مراحلها الأولى وعدم قدرة العديد من الدول

تجاوز المرحلة الإعدادية، كما يمكن أن يزيد من قوة الجماعات القائمة للتحول وتغلبها على المعارضة المناوئة له¹.

المرحلة الثالثة:

هي التي تبدأ فيها عملية المساومة والبحث عن تسويات وحلول وسط ومحاصصة في اللعبة السياسية وفي النظام السياسي بغض النظر عن طبيعة القوى الديمقراطية، كانت أم غير ديمقراطية، المهم هو الوصول إلى توازن يسمح بتعددية واتفاق على توزيع السلطة أو تداولها، وتسمى مرحلة القرار Decision Phase بحسم القواعد الديمقراطية التي تمنح الجميع حق المشاركة.

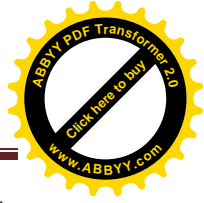
المرحلة الرابعة:

تتعلق بتحول هذه القواعد إلى هدف قائم بذاته والمقصود بذلك تلك القواعد التي تم الاتفاق عليها في المرحلة الثالثة كأدوات لضمان مصلحة الأطراف لأكبر فائدة ممكنة لها في ظل الصراع وبأقل ضرر ممكن لها وللوحدة الوطنية، هنا تتحول اللعبة الديمقراطية والتعددية والتداول على السلطة سلمياً إلى قيم سائدة على كل من يريد المشاركة احترامها، وتسمى مرحلة التعود Habituation Phase على تبني القواعد الديمقراطية والتكيف معها، وفي هذه الحالة يمكن القول أن الديمقراطية تم ترسيخها².

ويتفق معظم الباحثين الذين طوروا المدخل الانتقالي على تفسير عملية التحول الديمقراطي، بأنها تبدأ بالانتقال الذي يبدأ بالبرلة السياسية والسماح ببعض الحريات إما يفضي إلى تحول حقيقي وترسيخ الديمقراطية وتدعيم أسسها أو العودة للنظام السلطوي، بحيث يرى أودونيل بأن الحكام يبدؤون بالترويج للبرلة من خلال فتح مجال من الحريات للأفراد بهدف تخفيف الضغط دون المساس بالبنية السياسية القائمة، إلا أن ذلك يمكن أن يؤدي إلى انخراط حقيقي في المسار الديمقراطي والتوسع في هذه العملية، مما يؤدي بالخب

¹ المرجع نفسه، ص.60، وانظر أيضاً محمد زاهي بشير المغربي، "الديمقراطية والإصلاح السياسي"، مجلة حوارات الفخرية، 2006/05/28 في: www.hewarat.com/Forum/showthread.php?p=1756post1756

² عزمي بشارة، مرجع سابق، ص.61، و محمد زاهي بشير المغربي، المرجع نفسه



إلى إحداث تغييرات في العديد من العمليات كالتداول على السلطة ، وإشراك المعارضة في العملية السياسية، وترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات¹.

وتعتبر دراسة كل من أودونيل، شميتز، هوايتهيد لثلاثة عشر دولة من أوروبا، وأمريكا اللاتينية من أهم الدراسات التي تم التركيز فيها على متغير مستقل وهو طبيعة النخبة السياسية ويعد كتاب "الانتقال من الحكم التسلسلي المنشور عام 1986 Transition from authoritarian rule" ثمرة هذه الجهود، ووفقا لهذه الدراسة فإن عملية التحول تتم عبر مرحلتين :

أ- مرحلة تحديد النخب Elites Settlement:

بحيث يتم تحديد النخب ذات الوزن الثقيل، والنخب اللينة Hard liners and Soft liners ثم يتم الاتفاق بين هذه النخب على ممارسة السلطة والانتقال إلى اللبرلة.

ب- مرحلة تحديد النخب ذات التوجه الموحد Elites Convergence:

وذلك بولادة مجتمع مدني، أي ظهور نخبة خارج السلطة تتحالف مع النخب اللينة، وفي هذه المرحلة يتم اختيار الديمقراطية نهائيا². وعن أهمية وجود نخبة سياسية مناضلة من أجل الديمقراطية أكد كل من "كارل تيري Karl Tery وفليب شميتز Shmitter" على أن هذه النخبة تتكون من أطراف مختلفة تتفاعل فيما بينها وكنتيجة لهذا التفاعل يبرز مبدآن أساسيان: الأول هو تراضي مؤقت متعلق فقط بالظروف الانتقالية المتعلقة بقواعد اللعبة الديمقراطية ومحاولة إقناع المواطنين بها،

¹ Nora BENSANEL ,Daniel BYMAN, « The Future Security Envirment in The Middle East: Conflict, Stability and Political Change » **Rand corporation**, 2004,PP.15-17

² Jean BENOIT, « Introduction a La Politique Comparée, La Transition Démocratique, » Poli- Document .n°.314, France.

والمبدأ الثاني هو الفقرة المشكوك فيها المتعلقة بدرجة الإجماع السياسي المتنبأ به من مختلف الأطراف لنجاح الديمقراطية والنمو التدريجي لقيمها¹.

وقد حدد شميتز متغيرين تفسيريين هما الأبعاد المتعلقة بالإجراءات و الأبعاد المتعلقة بالمواقف التي تحدد طبيعة النظم السياسية للفرقة بين الانتقال إلى الديمقراطية Transition to Democracy و ترسيخ الديمقراطية Consolidation Democracy ، فالإجراءات تتمثل في مدى القدرة على توجيه سلوك الفاعلين وتحديد شكل المؤسسات السياسية، شروط السماح بالانخراط داخل هذه المؤسسات وكذا طريقة اتخاذ القرارات، حيث يؤدي تكرار هذه العمليات إلى ترسيخها وتأطير القيم والممارسات التي يقوم عليها النظام السياسي وهذا ما يمكن اعتباره المواقف أو السلوكات التي تميز النظام السياسي والتي يفترض أن تتلاءم مع عمليات المساومة والاستراتيجيات التي تم الاتفاق عليها².

كما يعد وجود أحزاب تلعب دورا رقابيا ومعارضة قوية تتحدى النظام التسلطي من أجل التفاوض على وضع جديد، يسمح بالتغيير والانفتاح، وقد أكد كل من أدونيل، شميتز، هنتنغتون وبرزورسكي على أهمية الدور الذي تلعبه المعارضة في إعادة توزيع القوة بين مختلف الجماعات السياسية (حكومة/معارضة)، كما أكدوا على أن الديمقراطية لا يمكن إرساؤها إلا إذا وجدت جماعات ديمقراطية سائدة سواء الحكومة أو المعارضة، فقد أكد برزورسكي 1991 على أهمية تفاوض الإصلاحيين مع المعارضة المعتدلة³.

¹ Dvid GARNHAM, Mark TESSLER, **Democracy, War and Peace in The Middle East** (U.S.A: Library of Congress Cataloguing in Publication Data, 1995), P.70

² Nicolas GUILLOT, Philippe SHMITTER, « De La Transition à la Consolidation, une Lecture Respective des Etudes de La Démocratisation, » **Revue Française de Science Politique**, Vol.5, n°.4(2000) PP.617-630

³ Siddhath SWAMINATHAN, « Time, Power and Democratic Transition, » **The Journal of Conflict Resolution**, vol.43, n°.02 (Apr.1999), PP.178-179

المطلب الثالث: المدخل البنوي لدراسة التحول الديمقراطي:

تستند تفسيرات المدخل البنوي على عمليات التغيير التاريخي الطويلة المدى وهذا المدخل يفسر عمليات التحول الديمقراطي انطلاقا من مفهوم القوة والسلطة المتغيرة، ذلك أنه توجد في جميع المجتمعات بنى السلطة والقوة بصورة مستقلة عن الفرد تقيد نشاطه وتتيح له بعض الفرص، وحسب "جيدون" Giddens 1993 الفرد جزء من تلك البنى الموروثة من الماضي في نفس الوقت، ويستند الافتراض الأساسي لهذا المدخل أن التفاعلات المتغيرة تدريجيا لبنى السلطة والقوة "اقتصادية، اجتماعية، سياسية" تضع قيودا وتوفر فرصا تدفع النخب السياسية وغيرهم في بعض الحالات في مسار تاريخي يقود إلى الديمقراطية الليبرالية، وفي بعض الأحيان يكون مسار التغيير التاريخي لهذه البنى طويلا¹.

تعتبر دراسة "بارينجتون مور" Barington Moore عام 1966 الدراسة الكلاسيكية للمدخل البنوي بحيث يقارن في كتابه "الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية" بين ثورات التحديث التي جرت في: الصين، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، فرنسا، اليابان وألمانيا، وقد صنف في هذه الدراسة ثلاث أنواع مختلفة لأصول الاجتماعية للدول الحديثة كما يلي :

- الدول الرأسمالية الديمقراطية (انجلترا، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية)
- الدول الفاشية الرأسمالية (ألمانيا واليابان) وقد مرت بأشكال مختلفة من الثورات (قد تكون من فوق) وتتميز بغياب ثورة قوية، وعدم ازدهار الصناعة فيها.
- الدول الشيوعية (روسيا والصين) كان الانتقال فيها عن طريق ثورة العمال والفلاحين².

من خلال هذا التصنيف حاول مور تفسير اختلاف المسار الذي اتخذته فرنسا وانجلترا والولايات المتحدة أي المسار الديمقراطي عن المسار الذي اتبعته ألمانيا واليابان المسار

¹ بشير مغيربي، "الديمقراطية والإصلاح السياسي"، موقع سابق.

² Barington MOORE, « The Social Origins of Dictatorship and Democracy, » **Society for Social Research**, in <http://courses.nus.edu.sg/course/socsja/SPCnotes/Moore.PDF>

الفاشي، وذلك الذي اتبعته روسيا والصين مسار الثورة الشيوعية، من خلال إبراز عملية التحول التدريجي من مجتمعات زراعية إلى مجتمعات صناعية حديثة ما بين القرن 17م والقرن 20م وقد أرجع مور الاختلاف إلى أربع متغيرات تعتبر كعلاقات متفاعلة فيما بينها، ثلاث منها تمثلها ثلاث طبقات اجتماعية وهي: الفلاحون، الأرستقراطية أو ملاك الأراضي، والبرجوازية الحضرية، والمتغير الرابع هو الدولة أو التاج.

وقد توصل إلى أنه في الديمقراطيات الغربية وجد توازن بين التاج والنبلاء، كما سادت درجة كبيرة من استقلال الملاك النبلاء ونمو البرجوازية، ومن بين أهم العوامل التي تعتبر أساس تاريخي للديمقراطية:

- وضع توازن لتفادي بروز تاج قوي و مستقل.
- التحول نحو شكل مناسب في الزراعة التجارية.
- تفادي قيام تحالف ضد الفلاحين والعمال.
- ثورة أو قطيعة نهائية مع الماضي.
- والأهم ثورة صناعية رأسمالية حديثة.
- وضع عقد راسخ للتحول إلى الرأسمالية الصناعية .
- إحداث تغييرات في المناطق الريفية لضمان الربح.¹

أما في الدول الفاشية كانت فيها البرجوازية الحضرية ضعيفة نسبيا واعتمدت على الطبقات الأرستقراطية المهيمنة على الدولة لتمويل الزراعة التجارية، أما الثورات الشيوعية حدثت ضمن أوضاع تتسم بضعف البرجوازية الحضرية وخضوعها للدولة وكان الارتباط بين ملاك الأراضي ضعيفا وفشل الملاك في تحويل الزراعة إلى زراعة تجارية².

ويؤكد أصحاب الاتجاه الماركسي على أهمية التطورات العلمية والاجتماعية وعلى أن مفهوم التحول لا يمكن فصله عن التاريخ، وأن التحول يتطلب إعادة صياغة العلاقات

¹ Ibid

² محمد زاهي بشير المغربي، موقع سابق، و أيضا Barington MOORE ,Op.Cit

الاجتماعية لما لحق البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية من تغيير، كما يرى أصحاب هذا الاتجاه أن البنى الاجتماعية لها دور في صياغة نظام جديد، ويؤكدون على قدرة البنى السياسية على التكيف¹.

وقد قام " دتريك روشايمر " Dietrich Ruechemeyer وزملاؤه عام 1992 بتحليل تاريخي مقارنة للبلدان الرأسمالية المتقدمة وبلدان أمريكا اللاتينية وأمريكا الوسطى تداركا للنقص الذي تركه مور في عدم تطرقه لدول العالم الثالث، وعلى أساس هذا التحليل المقارن يرى روشايمر بأن تحرك المجتمع تجاه الديمقراطية الليبرالية من عدمه يتشكل جوهريا بتوازن القوة الطبقية وأن الصراع بين الطبقات المهيمنة والمطالبة بحقوقها في الحكم له تأثير كبير في وضع الديمقراطية، بحيث يرى بأن الديناميات المتغيرة للقوة الطبقية إما تقاوم عملية الديمقراطية أو تدفع بها إلى الأمام، وقد ميز روشايمر وزملاؤه بين خمسة طبقات على أساس المصالح والتوجهات المختلفة اتجاه الديمقراطية، وهي طبقة ملاك الأراضي، طبقة الفلاحين، الطبقة العاملة الحضرية، الطبقة البرجوازية التجارية والصناعية، والطبقة المتوسطة المهنية، ولا يمكن فهم موقف كل طبقة على حدة بحيث للتحالفات الطبقية دور إما في تدعيم عملية الديمقراطية أو عرقلتها².

كما أن هناك مجموعة متنوعة من وجهات نظر الماركسيين الجدد الذين حاولوا دراسة ديناميكية التحول في دول كانت استبدادية كباكستان وبنغلاديش، وذهب أولئك المفكرين إلى تفسير طبيعة الطبقة التي تتوسط المصالح المتضاربة، وطبيعة الطبقات الاجتماعية، وكذا التحالف بعض الطبقات مع الطبقة العسكرية أثناء التحول³.

وقد وضع "تاتو فانهانن" Tatu Vanhanen مؤشرا قياسيا على أساس التجارب التاريخية وهو دور التحولات البنوية خاصة الاجتماعية والاقتصادية في التحول

¹ Nicolas GUILOT, « The Transition to The Human World of Democracy, Notes for History of Concept of Transition from Early Marxism to 1989, » **European Journal of Social Theory**, Vol.05, n°.02, (2002), PP.231-234

² محمد زاهي بشير المغربي، مرجع سابق

³ S. Imanuel ISLAM, « Is The Candle Still Burining ? Weber and The Crisis of Democratic Transition in Bangladesh, » **Journal of Sociology**, Vol.01, n°.01,(January, 2004), P.04

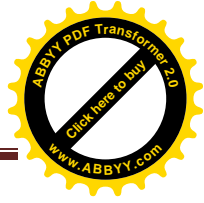
الديمقراطي، ومن خلال دراسته قال بأن هذه التغيرات البنوية تحوز على 70% من العوامل المؤثرة في مسار الديمقراطية¹، أما "بوتر" Potter استخلص من أبحاثه أن عمليات التحول الديمقراطي نجحت في حالات لم تكن الدولة قوية جدا أو ضعيفة جدا، ومن جانب آخر أدت التنمية الرأس مالية تاريخيا إلى بروز مجتمع مدني قوي وإلى نمو الأحزاب السياسية كقوة موازية لقوة الدولة².

أما الدراسة الحديثة للمدخل البنوي فتقوم على أساس تأثير البنى الخارجية للانتقال إلى الديمقراطية الليبرالية ذلك أن المساعدات الخارجية التي تلقتها الدول من المجتمع الدولي سواء من المؤسسات الدولية أو القوى الغربية العظمى المشروطة بتحويلات ديمقراطية كان لها تأثير على البنى الداخلية للدول، خصوصا مع تعاظم الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية، فالمساعدات التي منحتها الولايات المتحدة الأمريكية للعديد من الدول مثل كولومبيا، كوستاريكا، بوتسوانا كان لها دور في الانتقال التدريجي لهذه الدول اتجاه الديمقراطية، كما مارست "حكومة كارتر" ضغوطات على دول أمريكا اللاتينية لاتخاذ خطوات نحو الديمقراطية، ونفس الشيء قامت به الدول الأوروبية على اليونان واسبانيا ودول أخرى آسيوية، (لعبة الدومينو)³. وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حملت الولايات المتحدة الأمريكية لواء الشرعية الدولية لنشر الديمقراطية حتى ولو كان ذلك على ظهور دباباتها مثل الحرب على العراق وأفغانستان لفرض نموذجها، كما فرضت برامج إصلاحية على الدول العربية للاتجاه نحو الحكم الديمقراطي الرشيد مما كان له تأثير على البنى الداخلية للدول.

من خلال تحليل مداخل دراسة التحول الديمقراطي، يمكن استخلاص نتيجة أساسية تتمثل في أن هذه الظاهرة لا يمكن النظر إليها من زاوية واحدة وإنما من زوايا مختلفة،

¹ Tatu VANHANEN, **Strategies of democratization** (Washington: crane russak, 1992) P.35
² محمد زاهي بشير المغربي، موقع سابق

³ Kuo-CHENG Huang, « Are Structure or Agency Based Approaches More Persuasive to The Study of Democratisation? » **Doctoral These**, School of Politics, University of Nottingham, 2003, P.144



فالنموذج المعرفي الذي يسود لدراسة ظاهرة معينة ينبغي أن يحض بنوع من القبول العلمي، ويؤسس لمعايير مشتركة بمجرد انتظامها، التحقق والتأكد منها ، وكذا قياسها كمياً، وتناسقها وتراتبها، يمكن أن نطلق عليها نموذجاً معرفياً ، لذلك لا يمكن الجزم بوجود نموذج معرفي يدرس ظاهرة التحول الديمقراطي بل مجموعة من المداخل قد تتفاوت أهميتها من دولة إلى أخرى حسب الظروف المحيطة بها ، والإمكانات المتاحة لها.

المبحث الثالث: تجارب الانتقال الديمقراطي في دول المغرب العربي:

لقد شغل مفهوم التحول الديمقراطي طموح العديد من المهتمين بالحقل السياسي في دول المغرب العربي، وقد دفعت العديد من العوامل لاتخاذ سيرورة من الإصلاحات اعتبارا كملامح للتغيير، غير أن التساؤل الذي يطرح حول طبيعة هذه التغييرات وإلى أي مدى يمكن اعتبارها كديناميكية للتحول الديمقراطي.

المطلب الأول: طبيعة النظم السياسية المغربية

تعتبر النظم السياسية نتاج سياق تاريخي تعبر عنه مجموعة من التفاعلات والعوامل الداخلية والخارجية¹ فقد حافظت الدول العربية ومنها الدول المغربية على أسلوب إدارة الحكم ونمط العلاقة بين الحكام والمحكومين الموروثة عن الاستعمار، وما يميزها أنها علاقات عمودية تهدف إلى احتواء المجتمع وضبطه بصورة فوقية، فقد أوضحت الكاتبة الألمانية "حنا أرندت" Hanah Arendet أن الدول المستعمرة لم تكن معنية بتصدير المؤسسات المدنية بقدر ما كانت معنية بإخضاع السكان المحليين وبسط اليد على الثروات العامة، ومن ذلك فإن الأنظمة العربية ورثت أدوات السلطة السياسية أي الإكراه والخضوع دون المؤسسات المدنية وهذا ما أعطى الأولوية لأدوات العنف على رأسها جهاز الأمن والجيش والبيروقراطية كسلطة تعسفية على حساب المؤسسات المدنية، ويضيف عبد السلام بوشكالة دور الاستعمار في تفكيك المؤسسات والروابط الأهلية، التي كانت تنظم الحياة السياسية والاجتماعية لهذه الشعوب، وفق أرندت لم يحدث تغيير في جوهر العلاقة بين النخب والشعوب بل مجرد رحيل الجيوش الأجنبية وحلول حكومات محلية².

وقد قدمت إيليا حريق تصنيفا للنظم العربية من خلال المبادئ التي تقوم عليها الدولة، وترى أن النظم السياسية العربية تقوم على ثلاثة مبادئ قد تكون منفصلة أو ممزوجة حسب

¹ Mamado GAZIBO, « Le Neoinstitutionnalisme dans l'Analyse Comparé du Processus de la Démocratisation, » **Politiques et Sociétés**, vol. 02, n°. 03,(2002), p. 11

² رفيق عبد السلام بوشكالة، " الاستبداد الحدائي العربي، التجربة التونسية أنموذجا" في إسماعيل النوري الربيعي وآخرون ، **الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة**، علي خليفة الكواري (محررا) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005) ص ص. 88-89

كل حالة وهي الغلبة، الايدولوجيا والتقاليد، وهذه المبادئ تؤثر في العلاقة بين الحكام والمحكومين لذلك جاء التصنيف كما يلي: نظام الإمام الرئيس، نظام تحالف الإمام مع الرئيس، النظام التقليدي العرفي، حكم الأقلية البيروقراطية العسكرية، أنظمة صنيعة الاستعمار¹، وما يهم هنا هو موقع الدول المغاربية من هذا التصنيف فنجد في:

نظام الإمام الرئيس: تكون السلطة السياسية مجسدة في شخص يتمتع بخاصية دينية تنتسب فيه الجماعة الحاكمة إلى الجسم الاجتماعي الرئيسي، ويمثل هذا التصنيف المملكة المغربية. **نظام حكم الأقلية البيروقراطية العسكرية:** بحيث تتركز السلطة في هذا الصنف علة القادة العسكريين الذين ينشئون مع الزمن جهاز بيروقراطي متكامل، من هذا النمط الجزائر، تونس، ليبيا².

فالمتتبع للنظم السياسية المغاربية من حيث خصوصيتها ومنطقها يستخلص أنها نتاج لتاريخ كل دولة وما يلاحظ على هذه النظم أنها في السنوات الأخيرة أصبحت تختلف نوعا ما عن سنوات الخمسينات والستينات³.

إن الدول المغاربية من موريتانيا إلى ليبيا لها خصوصيات تعكس البنى السياسية والاجتماعية الموجودة ومدى حضور المؤسسة التقليدية في الحكم، فمثلا في المغرب لا تزال مؤسسة المخزن كمؤسسة رقابية هامة تعود جذورها إلى حقب تاريخية تثبت حضورها في النظام السياسي، وتتميز تونس وليبيا بشخصنة السلطة إذ أن الحاكم في هذه الدول يتمتع بنوع من القداسة، ولا يزال تدخل المؤسسة العسكرية في الحكم في الجزائر استنادا إلى الشرعية التاريخية، أما موريتانيا فتعكس التركيبة الإثنية تقلب النظام وعدم استقراره.

يعتبر "جون لوكا" Jean Leca المجتمعات العربية مجرد تعاضديات تتميز بالعصبية ويغيب فيها ما يسمى بالمواطنة السياسية، وإن وجدت فهي بشكل ضعيف، فالمميز لهذه المجتمعات أنها تقليدية يرافقها حراك اجتماعي، غير أن هذا العامل الأخير أحدث نوع

¹ إيليا حريق، "نشوء الدولة في الوطن العربي"، المستقبل العربي، ع.99 (أكتوبر 1987) ص.87

² المكان نفسه.

³ AZZOUZI, *Authoritarisme et Aléas de la Transition Démocratique, dans les Pays du Maghreb*, Op.Cit., p.109

من الضغط وصل إلى درجة العنف في فترات معينة، مما جعل هذه المجتمعات تبحث عن التحول ولو بشكل مؤقت¹.

كما تتميز دول المغرب العربي بتعدد أعراقها بمعنى أن المجتمع الواحد يضم عددا من الجماعات العرقية لكل منها ثقافتها الخاصة المغايرة لثقافة غيرها من الجماعات²، وفي هذا الصدد يرى علي الدين هلال أن الدول العربية تشهد العديد من التحديات منها التحدي الإثني والمتمثل في قضية الأقليات، التحدي السياسي والمتمثل في ازدياد المطالبة بالمشاركة السياسية والديمقراطية، التحدي الاقتصادي الذي يبدو في عدم قدرة الحكومات على الوفاء بالتزاماتها التنموية، كما يوجد التحدي الأيديولوجي المتمثل في طرح الدين كمصدر بديل للشرعية، من الخارج تتمثل التحديات في ازدياد الاعتماد على الخارج خصوصا في مسائل المساعدات ، هذا ما جعل هذه الأنظمة تواجه في الثمانينات اختلال بين إمكانيات وقدرات الدولة من ناحية والالتزامات والموارد والاحتياجات من ناحية أخرى³.

وقد كان "لوسيان باي" قد أبرز جملة من الأزمات تواجهها دول العالم الثالث مباشرة على عكس الدول الغربية التي واجهتها أزمة بعد أزمة وتتمثل هذه الأزمات في :

1- أزمة الشرعية: The Legitimacy Crisis :

تعني افتقار النخب إلى الرضا الجماهيري نتيجة اعتلاءها للحكم واستمرارها

فيه دون قيد ودون نيل الرضا الشعبي .

2- أزمة الهوية: The Identity Crisis :

تشير إلى شعور الجماعات المختلفة ثقافيا أو عرقيا أو دينيا أي الأقليات إلى عدم انتمائها للكل ، وإلى تهميشها وإقصائها مما يولد حالة من عدم الرضى قد تصل إلى المطالبة بالانفصال.

¹ Jean LECA, « La Démocratisation dans le Monde Arabe, Incertitude, Vulnérabilité et Légitimité, » Op.Cit., P.117

² أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000)، ص.134

³ علي الدين هلال، " كيف نفهم التحولات السياسية الحديثة في العالم العربي"، الندوة المصرية الفرنسية المشتركة،

3- أزمة المشاركة السياسية: The Participation Crisis

بحيث تشير هذه الأزمة إلى تدني معدلات المشاركة الجماهيرية في الحياة السياسية .

4- أزمة التغلغل: The Penetration Crisis

أي عدم قدرة الحكومات المركزية على التواجد في مختلف أرجاء إقليمها الذي من المفترض أنها تبسط سلطتها عليه.

5- أزمة التوزيع : The Distribution Crisis

فهي تشير على سوء توزيع الموارد الاقتصادية والقيم المتاحة للجميع بين مختلف الأفراد والجماعات المشكلة له¹ .

وكانت قد خلصت العديد من الدراسات على أن الدول العربية في الوقت الراهن تعيش في ظل أزمة وإن كانت تتفاوت من دولة إلى أخرى ، فمنها ما هو موروث عن حقبة الاستعمار ومنها ما هو نتاج التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها في مرحلة ما بعد الاستقلال، كما أن الدول العربية عجزت وبصورة متفاوتة على طرح وتنفيذ سياسيات وإجراءات فعالة للتصدي لتلك المشكلات خصوصا في ظل مظاهر الضعف الهيكلي الداخلي في بعض الدول وتزايد الضغوط الخارجية من ناحية أخرى² .

المطلب الثاني: عوامل الانتقال وأهم الإصلاحات المنتهجة في الدول المغربية .

يعتبر الخطاب الذي حملته الدول المغربية لتحديد شرعيتها " خطاب الأمة الواحدة غير القابلة للانقسام" الذي يقضي على كل تعبير عن مصالح القوى المتصارعة، سببا في العجز والركون الذي آلت إليه الأنظمة السياسية لهذه الدول خصوصا في ظل التحولات والتباينات المحيطة بها³ من منتصف الثمانينات، فأصبح الإلحاح على ضرورة

¹ أحمد وهبان ، مرجع سابق، ص.3، وأنظر أيضا ، Bertrand BADIE, Op.Cit., P.58-6

² حسنين إبراهيم توفيق، النظم السياسية العربية واتجاهات دراستها، مرجع سابق، ص.57

³ عبد الباقي الهرماسي، "المغرب العربي المعاصر: الخصائص المؤسسية والأيدولوجية للبناء السياسي"، في مصطفى فيلالي وآخرون، تطور الوعي العربي القومي في المغرب العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986) ص.189

تطبيق الديمقراطية كنظام للحكم واعتبار التغيير واقع حتمي لا مهرب منه، فحسب برهان غليون يبقى الرهان وقفا على طبيعة القوى المتصارعة ونوعيتها ووزنها ومواقعها السياسية والاجتماعية وقدرتها النضالية وإستراتيجيتها والأهم وعبءها لشروط خوض معركة ديمقراطية في عالم مفتوح ومتغير بسرعة¹.

ومن بين العوامل التي ساهمت في اتخاذ خطوات للانتقال نحو الديمقراطية نجد مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية يمكن إجمالها فيما يلي :

- يعد عنصر تراكم الأخطاء التنموية الاجتماعية والسياسية الذي أخذته نخب ما بعد الاستقلال أحد أهم العوامل إذ أن الدول المغربية بعد الاستقلال غيبت الديمقراطية بحجة وجود أولويات أخرى مثل بناء الدولة والتنمية ، ونظرا لتحول حركات التحرر إلى دول بهيكلها وأجهزتها أدى إلى قداصة المشروع التاريخية² ، فقد حملت الحركات الوطنية على عاتقها قبل الاستقلال هذا المشروع وعملت على تنميته "حزب الاستقلال في المغرب، الحزب الدستوري الجديد في تونس، جبهة التحرير الوطني في الجزائر"³

- تراجع معدلات النمو وتصادم معدلات التضخم معدلات التضخم وتدني مستوى المعيشة وتزايد حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية⁴.

- تقلص الشرعية السياسية لهذه الأنظمة بحيث أصبحت تشهد تدهورا في إداراتها مع تنامي الأزمات الاقتصادية الثقافية والاجتماعية واستفحلت أكثر مع فشل السياسات الليبرالية الاقتصادية المعروفة بالتكيف الهيكلي والتثبيت الاقتصادي التي حلت محل السياسات التنموية، وذلك تحت ضغوط عالمية وبناء على شروط صندوق النقد

¹ برهان غليون، "الديمقراطية من منظور المشروع الحضاري"، في عد العزيز الدوري وآخرون، نحو مشروع حضاري نهضوي عربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص.426

² المنصف وناس، الدولة والمسألة الثقافية في المغرب العربي، أفاق مغربية (تونس: سراس للنشر، 1996)، ص.12

³ William ZARTMAN, « The International Politics of Democracy in North Africa,» in John ENTELIS (ed.), Islam Democracy and The State in North Africa (U.S.A.: Indiana University, 1997),P.208

⁴ حسنين توفيق، مرجع سابق، ص.90

- الدولي والبنك العالمي¹، نظرا لتصاعد حدة أزماتها مع النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين، وتتضمن هذه السياسات تحرير الاقتصاد، خصوصة القطاع العام، تقليص الدعم الحكومي للسلع والخدمات وتحجيم دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع².
- تضارب وتضاعف مصالح الحزب الواحد في هذه المجتمعات مع نمو مطالب شعبية رافضة له صعدت من احتمالات التغيير خصوصا مع غياب المشاركة السياسية وبرزت هذه الأزمة إلى جانب أزمات أخرى كأزمة الهوية³، مع تنامي الحركات الإسلامية المسيسة واتساع نطاق الاستقطاب الديني والعلماني⁴.
- السياق الدولي لسنوات 1990 روج للديمقراطية انطلاقا من عاملين أساسيين تمثل العامل والأول في تضمن الديمقراطية لنظام التعددية الحزبية وحماية حقوق الإنسان، أما العامل الثاني فركز على دور الفاعلين الدوليين : البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، الدول الغربية المانحة (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، ألمانيا وغيرهم) بحيث أطلق البنك العالمي مصطلح "المشروطة السياسية" سنة 1989 الذي يهدف إلى بناء اللبرلة في دول إفريقيا⁵.
- وفيما يخص إثارة مسألة حقوق الإنسان فقد كانت للمنظمات العالمية غير الحكومية في شن حملات ضد انتهاكات حقوق الإنسان التي تمارسها هذه النظم وتمثلت هذه الضغوط مثلا في نشر تقارير حول وضعية حقوق الإنسان وغيرها من الأساليب، هذا الوضع دفعها إلى إيجاد خطوات ولو جزئية من أجل تحسين سجل حقوق الإنسان⁶، بحيث أصبح من غير الممكن أن تمارس الحكومات سياساتها بمعزل عن

¹ علي الكنز، " البديل الديمقراطي العربي"، تر. نهلة بيضون، الخبر، الأربعاء 02/06/1999، ص.19

² حسنين توفيق، مرجع سابق، ص.96

³ H.M. NOHA, « Démocratie et Transformation Sociale en Afrique, » Op.Cit., P.80

⁴ حسنين توفيق، مرجع سابق، ص.96

⁵ Patrick OUATIN, « Sub. Sahara Democratic Transition as Political Crisis 1990-1994»

CEA-IEP de Bordeaux, in <http://www.polis.scieees pobordeaux.fr/articale3.html>

⁶ حسنين توفيق ابراهيم، "العوامل الخارجية وتأثيرها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي"، المستقبل العربي، ع.349، (مارس 2008)، ص.21

النظام العالمي حيث تجد نفسها منجذبة للنموذج الليبرالي الذي يعطي الأولوية للحرية وقضية حقوق الإنسان¹.

- يعد التحول الكبير الذي عرفته الساحة الدولية في أعقاب الحرب الباردة بانتهاء المعسكر الشرقي وسقوط جدار برلين واتجاه هذه الدول إلى تبني تحولات كبرى سياسية واقتصادية من أهم العوامل الخارجية التي أثرت على دول العالم الثالث الموالية للمعسكر الشرقي عموما والدول المغاربية خصوصا، مما جعل شرعيتها تتراجع وتفقد مبرر استمرارها مادام فشل نظام الحزب الواحد في البلدان الأصل للتجربة، هذا ما اضطر هذه الدول لإعادة النظر في استراتيجياتها السياسية.

تعد إشكالية التحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي كغيرها من العديد من دول العالم تجعل منه مسألة سوسيوسياسية عالمية، ورهان الدول هو إستراتيجية الوصول إليه، هذا ما فرض تنامي التحاليل حول الظاهرة في العلوم الاجتماعية²، وبالرغم من أنه كان نادرا من ما إن وجدت دراسات حول ديمقراطية العالم العربي في سنوات التسعينات إلا أن محاولة فليب شميتز عام 1995 تعد من أولى التحاليل والأعمال عن الديمقراطية في العالم العربي³.

في البداية يطرح تساؤل مهم هو: هل عرفت دول المغرب العربي نقطة الصفر أو الحادثة أو القرار الذي يمكن أن يعتبر انطلاقة لديناميكية التحول⁴؟ وكذا معرفة ما إذا كانت التعددية الحزبية حتى ولو كانت مقيدة خطوة هامة نحو الديمقراطية⁵؟

¹ ثناء فواد عبد الله، " الإصلاح السياسي خبرات عربية (مصر دراسة حالة) المجلة العربية للعلوم السياسية، ص ص.10-11

² K. BOUTALEB, « Transition Démocratique et Développement Socio Economic au Maghreb : Le Rôle de la Société Civile », Idara, Vol.10, n°.02, P.203

³ Jean LECA, Op.Cit,PP.105-106

⁴ محمد الهاشمي، "الانتخابات المغربية التشريعية 2007، تجديد السلطوية بقواعد ديمقراطية"، مرجع سابق، ص.64

⁵ Abouchi EL HOUASSAIN, « Democratization et Election dans les pays du Maghreb, » GHISLAIN Otis (dir.) Démocratie, Droit Fondamentaux et Vulnérabilité, Virgil CLOMOS (ed.),(Bruxelles : Presa universita.Clujeana, 2006) P.49

في الحقيقة التعددية الحزبية كانت موجودة في الدول المغاربية في نهاية الفترة الاستعمارية واستمرت لبعض الوقت بعد الاستقلال في ليبيا، المغرب، تونس وموريتانيا، إلا أن نظام الحزب الواحد فرض نفسه بسرعة في تونس عام 1959، في الجزائر عام 1962، موريتانيا عام 1965 وفي ليبيا عام 1969، ويعد المغرب هو الوحيد الذي حافظ على التعددية بالرغم من أنها كانت شكلية لأن الملكية لعبت دور الحزب الواحد فيها¹.

وفيما يلي بعض الخطوات التي شهدتها دول المغرب العربي

موريتانيا:

شهدت موريتانيا عام 1991 تطورات في اتجاه التعددية الحزبية بعد ثلاثون عاما من الحكم العسكري "ولد دادة الذي كان يعتمد الحزب الواحد" ، كما وافق 98% من الموريتانيين على الدستور الذي طرحه الرئيس معاوية ولد سيدي أحمد الطايع، الذي نص* على تشكيل برلمان منتخب وانتخاب رئيس الجمهورية انتخابا مباشرا بالاقتراع العام والسري، والتعددية الحزبية، ثم أصدرت اللجنة العسكرية للخلاص الوطني الحاكمة قانونان يتضمنان السماح بتشكيل الأحزاب السياسية، وإطلاق الصحافة مع حظر تشكيل أحزاب إسلامية².

ومن أبرز الأحزاب: الحزب الجمهوري الحاكم الذي كان يقوده أحمد ولد دادة لكن هذا الحزب حل رسميا إلا أنه يعد لاعبا رئيسيا في موريتانيا، حزب العمل من أجل التغيير وهو حزب ذو طبيعة اجتماعية أساسا لكن تم حضره في 2002 نظرا لأنه يحرض على العنف، حزب التحالف التقدمي وهو حزب محظور ينضوي تحته مجموعة من العبثيين،

¹ عبد الحميد براهيم، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص. 164

*تنص الفقرة الأولى من المادة 26 من دستور موريتانيا على أن رئيس الجمهورية ينتخب لمدة ستة سنوات عن طريق الإقتراع العام، يتم انتخابه بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها، وإذا لم يتم الحصول على تلك الأغلبية في الشوط الأول للانتخابات ينظم ثاني يوم جمعة لاحق شوط ثان لا يترشح لهذا الشوط الثاني لا يترشح لهذا الشوط إلا المرشحان الباقيان في المنافسة والحاصلان على أكبر عدد من الأصوات في الشوط الأول. أما المادة 47 فتتص على أنه ينتخب نواب الجمعية لمدة خمس سنوات بالقتراع المباشر، ويقومون بتمثيل المجموعات الإقليمية للجمهورية، يمث الموريتانيون المقيمون في الخارج في مجلس الشيوخ ويحدد ثلث أعضاء مجلس الشيوخ كل سنتين.

² ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997) ص. 147

بالإضافة على أحزاب أخرى كحزب الجبهة الشعبية والتجمع من أجل الديمقراطية، كما قاطعت المعارضة الانتخابات البرلمانية لعدم وجود تمثيل لها في مجلسي النواب والشيوخ اللذان سيطر عليهما الحزب الحاكم¹.

كما أن هناك حركات سياسية تتخذ من الخارج مقرا لها كانت تقوم بالتحريض ضد حكم معاوية ولد سيدي أحمد الطابع، كما رفض النظام الترخيص لمجموعة من الأحزاب مثل الملتقى الديمقراطي برئاسة حرمة بابانا بسبب وجود إسلاميين ومدانين متابعين قضائيا ضمن الحزب، وكذا حزب المعاهدة من أجل التغيير في 2002 بزعامة مسعود بلخير، وقد أغلقت الشرطة الموريتانية مقر حزب النهضة الوطني برئاسة محمد عبد الله ولد عاي في 2003 لارتباطه بالنظام العراقي السابق².

وفي جويلية 2005 قام عدد من الضباط بقيادة العقيد أعلي ولد فال بانقلاب أبيض على نظام معاوية ولد سيدي الطابع وأجريت انتخابات حرة ونزيهة في ظل رقابة دولية، وما ميّز هذه الانتخابات عدم ترشح أي ضابط فيها، فأصبح يبدو أن التجربة في موريتانيا بادرة عربية فريدة، إلا أنه سرعان ما انتكست التجربة بانقلاب عسكري في مطلع أوت 2008 الذي أسفر عنه خلع الرئيس المنتخب محمد ولد الشيخ عبد الله، من طرف الجيش الذي قاده العقيد محمد ولد عبد العزيز³

المغرب:

بدأ النظام المغربي مراجعة استراتيجياته بعد الهزات الكبيرة التي تعرض لها في العديد من محاولات الانقلاب العسكرية كاد بعضها يؤدي بحياة الملك⁴، فقد اتجه النظام إلى خيار التعددية ابتداء من دستور 1962، لكن الإصلاحات الدستورية والسياسية التي تمثلت

¹ مهدي جرادات، الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2006)، ص.312

² المرجع نفسه، ص.313

³ سعد الدين إبراهيم، "من وحي ما يحدث في موريتانيا هل يمكن تقنين دور العسكر؟" 17-08-2008، مجلة المعرفة آخر تحديث، 08-03-2009 في

http://www.libyaforum.org/index.php?option=com_content&task=view&=7027&Itemid=1
⁴ برهان غليون، مرجع سابق، ص.413

في جلب المعارضة للمشاركة الحكومية لم تترجم إلا في دستوري 1992 و 1996،¹ بهدف تكييف آليات اشتغال النظام مع مطالب أحزاب المعارضة التاريخية، ثم تعيين ما سمي بـ "حكومة التناوب" وإقالة وزير الداخلية إدريس البصري²، وقد أخذت مؤسسة الملكية دورا واضحا في عملية الإصلاح مثل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التعديلات الدستورية، إحداث ديوان المظالم بدل مؤسسة الوسيط³، وقد كان للسياق العالمي تأثير على النسق المغربي ففي سنوات 1989-1991 تعرض المغرب لضغوطات حركات الدفاع عن حقوق الإنسان كان من نتائجها العديد من الإصلاحات مثل، إنشاء المحاكم الإدارية في 1993، المجلس الدستوري في 1994، إنشاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان 1994، كما كان لنتائج اللبرلة دخول الاشتراكيين رأس الحكومة 1997-1998 بالرغم من أن المادة 19* من الدستور المغربي ترجع السلطة العليا لسيد واحد "الملك"، وبعد وفاة الملك الحسن الثاني في 1999/07/23 انطلقت اللبرلة بالتحديث ودخول الإسلاميين الذين شغلوا الفراغ الذي تركه الجهاز السياسي⁴.

وقد اعتبر "إعلان التآلف" بين الأحزاب السياسية والسلطات العمومية في المغرب عام 1997 بمثابة عقد ديمقراطي، وقد نظم القانون الانتخابي لـ 17 مارس 1997 والذي عدل في 2002 قواعد المنافسة داخل اللعبة الانتخابية، فهذا الإطار المؤسسي يمكن اعتباره كطريق نحو الديمقراطية⁵، وهي الحقيقة التي لا يمكن تجاهلها لكن الصعوبة تكمن في الجزم من أنها تحولات متكاملة تريد فعلا للخروج من السلطوية إلى دائرة الديمقراطية ، هذا ما

¹ Omar BEBDOUROU, « Les Régimes Politique et le Défi de la Transition Démocratique, » **Questions Internationales**, n°.10 (Novembre-Décembre 2004) PP. 54-55

² محمد الهاشمي، مرجع سابق، ص. 65
³ المكان نفسه

*تنص المادة 19 من دستور المغرب على أن الملك أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها، وهو حامي حمى الدين والساهر على احترام الدستور وله صيانة حقوق وحرية المواطنين والجماعات والمعينات وهو الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة.

⁴ Pierre VERMEREN, *Maghreb la Dmocratie Impossible* (France: Fayard, 2004), P.18

و أيضا أبو اللوز عبد الحكيم، "أنماط تدبير لحظات الانتقال الديمقراطي في المغرب العربي" **الحوار المتمدن**، ع. 1859، 2007/03/19، ص. 3

⁵ Abouchi EL HOUASSAIN ,Op.Cit., P.55

جعلها توصف بعدة مصطلحات مثلا الديمقراطية الهشة، نظام شبه ديمقراطي... فهذه الأنظمة تسمى هجينة لأنها تعتمد في بنائها المؤسساتي على هياكل وبنى ديمقراطية تتعايش مع بنى ثقافية أخرى سلطوية¹. وقد جاء في تقرير مبادرة الإصلاح في العالم العربي أن المغرب حاول معالجة مسائل هامة مثل الحريات بالرغم من أن الصراع مع المعارضة قوي إلا أنه استطاع رسم خطوط حمراء وفرض احترام هذه الخطوط، وجاء في التقرير أيضا أنه من الصعب على المغرب العودة إلى الوراء، بل الحل في الإستمرارية أو التعزيز، ويعتمد ذلك شكل ومحتوى التعزيز ودرجة السيطرة الفعلية².

الجزائر:

بدأت الأزمة منذ الثمانينات تتحدى السلطة المركزية تربط بين المطالب الثقافية والمطالبة بالاعتراف بالتعددية³ "الربيع الأمازيغي 1982" وبعد الأحداث الدامية لأكتوبر 1988 أعلنت الجزائر خروجها من نظم الأحادية الحزبية وتبني التعددية، وفي بضع شهور تغير المشهد السياسي وظهر التجديد بصدور دستور 1989 الذي يعتبر بمثابة تحويل للنظام السياسي بإقرار مبدأ الفصل بين السلطات، نحو الاشتراكية، إقرار التعددية الحزبية، وقد عرفت الجزائر أولى الانتخابات المحلية عام 1990 والتشريعية عام 1991 التي وقدمت إلى السلطة الجبهة الإسلامية للإنقاذ مما دفع الجنرالات الجزائرية إلى توقيف المسار الانتخابي مباشرة في الدور الثاني عام 1992 مما أدخل البلاد في دوامة من العنف⁴.

وقد عرفت البلاد منذ تأسيس المجلس الأعلى للدولة في المرحلة الانتقالية ثم إقرار دستور عام 1996 تبعه بعد ذلك القانون العضوي المنظم للانتخابات في 1997، وقد أجريت عدة انتخابات من 1999 إلى غاية 2009 سيتم تحليل حيثيات هذه التجربة في الفصلين اللاحقين.

¹ محمد الهاشمي، مرجع سابق، ص.66

² عبد الله ساعف، "الإصلاحات السياسية في العالم العربي، المثال المغربي"، في مبادرة الإصلاح في العالم العربي،

2007، إعداد مبادرة الإصلاح في العالم العربي والمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ص.72

³ برهان غليون، مرجع سابق، ص.429

⁴ Omar BENDOUROU, Op.Cit., P.54, et Pierre VERMENEN, Op.Cit., P.18

تونس:

بدأ الانفتاح السياسي في تونس في أعقاب "أحداث الخبز سنة 1980" بتنظيم أولى الانتخابات التعددية عام 1981، لكن هذه الانتخابات مثل التي تلتها عام 1986 لم تظهر أي وجه للديمقراطية¹، وقد أخذ الانقلاب الذي قاده الرئيس زين العابدين بن علي ضد الرئيس لحبيب بورقيبة في 7 نوفمبر 1987 في البداية ملامح الانفتاح الديمقراطي، لكن قد عرف المجتمع التونسي أوضاع من العنف السياسي والاجتماعي بين 1988-1990 أي ما عرف بالربيع التونسي²، وقد عرف النظام عدة تطورات وإصلاحات دستورية منها دستور 2002، وسيتم التحليل أكثر في الفصلين اللاحقين.

ليبيا:

تمارس سيادة الوطن في ليبيا عبر مؤتمرات ولجان تقوم بوظائف ثلاث :

- اختيار أعضاء الهيئات التنفيذية واللجان الشعبية.

- مناقشة المسائل المحلية.

- بعث المرشحين لمؤتمر الشعب.

وقد وضع العقيد معمر القذافي نظرية ترى أن الروابط الحقيقية بين الناس مردها إلى ثلاث موارد طبيعية هي العائلة، القبيلة، الأمة، وأن كل ما دون ذلك يعتبر زيفاً، ووفقاً للكتاب الأخضر يتنازل المواطنون عن بعض من سيادتهم حين يقبلون بدرجة معينة من التمثيل، وكان من مبادئ ليبيا الاقتصادية تأمين السكن، تشجيع مبدأ تسيير المؤسسات الاقتصادية تحت شعار "شركاء لا أجراء" بالإضافة على أن مجموعة من القطاعات تبقى خاضعة لقيادة مجلس الثورة وهي النفط، الجيش، والأمن³.

ومن هنا نستخلص التوجه الاشتراكي الذي يتبناه النظام ذو الأيديولوجية المجددة لغلبة الجماعة على الفرد.

¹ Ibid

² Pierre VERMENEN, Op.Cit., P.17

³ محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص.119-120

كان يبدو الوضع في ليبيا مستقرا بسبب الريع النفطي الكبير ما جعلها تتفرد بممارسة عربية وإقليمية متقلبة ولا عقلانية قادت النظام على الركون في زاوية ووضعته في مأزق لا مخرج منها في مواجهة الدول الغربية التي كانت تنتظر إلى هذا النظام كمصدر لبعث الفوضى والقلق وعدم الاستقرار¹.

ليبيا ظهرت غير متأثرة بقوى التغيير التي مست جيرانها تونس والجزائر وخاصة المغرب ذلك أن النظام الليبي كان يعتبر ناشئا وفي بداية القطيعة مع الحكم المباشر للحركة الوطنية ونجح في ذلك في سنوات التسعينات بدون أن يلجأ إلى السياسات الاقتصادية التي ذهبت إليها باقي دول المغرب العربي، فعائدات البترول أعطت لوقت كبير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إمكانية شراء الإجماع السياسي، وكان الإصلاح الاقتصادي والسياسي للنظام قد وضع في ثلاث أجزاء في الكتاب الأخضر².

يوجد في الكتاب الأخضر مقولة "لا نيابة عن الشعب، والتمثيل تدجيل" أي قد استهدفت كل تحزب واعتبر الحزب أداة للحكم الديكتاتوري، وقد عارضت الحركات ذات التوجه الإسلامي العقيدة المنتهجة من قبل النظام واعتبرت مقولات الكتاب الأخضر كأداة لسد الباب أمام المعارضة السلمية حتى أنه اعتبر كل معارض عميل للخارج. وبالرغم من أن ليبيا شهدت مؤخرا نوعا من الانفتاح على المعارضة في الخارج، إلا أن المعارضة لازالت تتخذ من أوروبا مقرا لها تدرج تحت اسم لجنة ميثاق ومنطلقات التحالف الوطني الليبي، الحركة الليبية للتغيير والإصلاح، التجمع الجمهوري من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمؤتمر الليبي للأمازيغية³.

لقد لجأ النظام الليبي لسياسة تهدئة الأمور في عام 1988 وأعلن العديد من مبادرات الخصوصية و تشجيع فتح مشروعات خاصة، والإفراج عن السجناء ماعدا المدانين بجرائم العنف والتآمر مع الدول الأجنبية، وإطلاق حرية السفر للمواطنين خارج البلاد، وإقرار

¹ غليون، مرجع سابق، ص.430

² François BURGAT, « Les Aléas de la Transition Démocratique en Lybie », **Annuaire de L'Afrique du nord**, Tome :1989, ed.CNRS , P.309

³ جرادات مرجع سابق، ص ص. 251-256

مؤتمر الشعب العام لإقامة محكمة الشعب ومكتب المدعى الشعبي Peoples Prosecution Bureau ليحل محل المحاكم الثورية، وإقرار وثيقة حقوق الإنسان واستبدال مؤسسة الجيش بمؤسسة حراس الجماهيرية Jamahiriya Gardes التي ترأسها لجنة الدفاع الشعبية في 1989¹.

جاءت هذه التغيرات بفعل ضغوط داخلية وخارجية وليس لأنها قناعات، وردود الأفعال كانت غير مشجعة لهذه الإصلاحات فجرت إضرابات في طرابلس في 1989 وانهت الجماعات الإسلامية بتدبيرها، ووقوع محمول انقلابية في عام 1993، كان سببها الإقامة الجبرية على عبد السلام جلود الذي كان يعتبر الرجل الثاني في النظام، وفي عام 1994 أعيد تكوين اللجنة الشعبية العامة وإخراج العناصر الموالية للرائد جلود، وكتراجع عن الإصلاحات أصدر العقيد في 1997 في اجتماعه في مؤتمر الشعب "ميثاق الشرف" يقضي بالعقاب الجماعي للعائلات والقبائل التي يرتكب أفرادها جرائم التخريب والإرهاب مما أدى إلى محاولة اغتيال القذافي في 1998، وفي سنة 2000 وبشكل مفاجئ تم حل اللجان الشعبية ونقلت الصلاحيات إلى المستويات المحلية خصوصا مع ازدياد ضغط الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بشأن قضية لوكاربي، وفي 2003 ألقى خطابا حث فيه على إحداث تغييرات جذرية في الجانب الاقتصادي ودعا إلى إلغاء القطاع العام ليس لأنه غير صالح وإنما لأنه يحتاج إلى كفاءات وطنية وقوية وأخلاق وحرص على مصالح المجتمع.²

تبقى هذه الإصلاحات جزئية لم تمس جوهر النظام السياسي، بحيث أن النظم بقي على نهجه سياسيا، فالعقيد معمر القذافي لازال يحتفظ بنظريته الثالثة التي تعتبر أساس النظام الليبي ولم يعلن عن أي تراجع عنها.

¹ سعيد عكاشة، " في التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، أحمد منيسي محررا (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004)، ص. 237.
² المرجع نفسه، ص. 238.

المطلب الثالث، تقييم تجارب التعددية في بلدان المغرب العربي

أول نقطة يمكن استخلاصها من خلال خصائص الأنظمة المغاربية أنه بالرغم من أن هذه الدول في معظمها بدأت بإصلاحات دستورية، إلا أنها تفتقد حلقة أساسية تعتبر مرحلة حاسمة في عملية التحول الديمقراطي، وهي نقطة القرار أو الحادثة التي تعبر عن القطيعة مع النظام التسلسلي، بحيث ما يلاحظ أن هذه الأنظمة لم تعرف تغييرات جذرية مثل التي حدثت في دول جنوب أوروبا، وأمريكا اللاتينية، وأوروبا الشرقية التي وضعت قطيعة كاملة مع النظم السابقة، انطلاقاً من هذا يمكن توقع أن النظم المغاربية ستعيد إنتاج نفسها تحت غطاء ديمقراطي، خصوصاً أن معظم هذه الدول تملك الآن مؤسسات تظهر على أنها ديمقراطية بحيث توجد انتخابات دورية وتحترم فيها المواعيد الانتخابية، إلا أن الملاحظ أنها تعيد إنتاج نفس النخب الحاكمة الفرق فقط أن نخب اليوم أصبحت تتمتع بنوع من الشرعية أو التزكية التي تحصل عليها في كل استحقاق انتخابي.

لذلك يمكن أخذ بعض الملاحظات حول تجارب المغرب العربي كما يلي:

➤ تعتبر ديمقراطية غير نابعة من طبيعة هذه المجتمعات بل هي مجرد تحولات مفروضة جعلتها تظهر كديمقراطية واجهة باسم الديمقراطية الشعبية، تحت لواء حكم فردي أو حزب واحد، هذا ما جعل النظم العربية تعتبر استثناء، فهي تختلف مع باقي التحركات التي مست أجزاء مختلفة من العالم¹.

➤ ما يميز هذه الأنظمة أن الحكام لا يتبنون أيديولوجية ديمقراطية ويكتفون باستعمالها في أجزاء بسيطة من الحياة الاجتماعية مع انتفاء ملامح المنافسة السياسية الفعالة، ويظهر ذلك من خلال تبني إصلاحات جزئية في مجالات معينة كالجانب الاقتصادي في الجزائر مثلاً، وتتدخل الدولة في المجال الاجتماعي كالصحة والتعليم وفي بعض الحالات في المجال الديني²، ويسمى "جيداس" Geddes هذه الديمقراطيات

¹ Jean LECA, « Démocratisation dans le Monde Arabe, », Op.Cit, P.45 et 57

² Jean- Noël FERRIE, « Les Limites d'une Démocratisation par la Société Civile en Afrique du Nord » **Maghreb Machrek**, n°.175 (Printemps 2003) P.18

بالجزئية Partial Democracies فوفق الدراسة المجرات عام 1999 لـ خمسة وثمانون نظام تسلطي سقطت مع الموجة الثالثة، وجد أن أربعة وثلاثون أعادت إنتاج نظم تسلطية، ثلاثون كديمقراطيات مستقرة، وواحد وعشرون بقت تناضل من أجل الديمقراطية وهي غير مستقرة، لذلك استخلص أن الديمقراطيات الجزئية تركز على ثلاث عناصر أساسية بالرغم من أن لها مميزات عديدة وتتمثل هذه العناصر في: - مقياس الإكراه السياسي ، - المنافسة السياسية ، - نوعية المشاركة السياسية. واستخلص أنه في الأوتوقراطيات (حكم الفرد) هناك احتكار للسلطة على مستوى عال وغياب واسع للعدالة مع وجود قوة في التشريع، كما لا يوجد أي تنظيم للمنافسة السياسية الرسمية، وعن المشاركة السياسية يقول أنها تقاد من طرف الماسكين بالسلطة¹.

➤ وفي نفس الطرح كان قد توصل فليب شميتز من قبل إلى أن عملية التحول يمكن أن ينتج عنها أربع حالات:

- إمكانية العودة إلى الأوتوقراطية والدليل التاريخي لموجات التحول الديمقراطي يثبت عودة الديكتاتوريات.

- نظام هجين لم يصل إلى المعايير الدنيا للعملية الديمقراطية و هناك احتمال عودته إلى وضعه الأول ويسميه شميتز بالنظام شبه الديمقراطي ويطلق عليه مصطلح "Democrature" وهو النوع الذي حدث في الكثير من الدول الإفريقية.

- الديمقراطية غير الراسخة لكنها تتميز بخصائص واضحة نوعا ما وهي نتاج ظروف معينة تصبح فيها الحكومات أمام الخيار الديمقراطي ذلك أنها تجد نفسها محترمة للشروط الدنيا للعملية الديمقراطية وتصل فيها الأحزاب السياسية لاقتناع بأنها مؤهلة للحكم وبالتالي تبذل كل الجهود للوصول إلى السلطة في ظل قاعدة من التنافس السياسي.

¹ David EPSTEIN and all., « Democratic Transition,» Op.Cit.,P.553

- الديمقراطية الراسخة وهي أحسن نتيجة، بحيث يتوفر النظام على قواعد ثابتة ومقبولة للممارسة الصحيحة وللمنافسة بين مختلف الفعاليين الرئيسيين، وتحتاج عملية الترسخ وقتا وينبغي أن تصل إلى مقاييس محددة وتتخلص من التناقضات التي قد تشوب العملية الديمقراطية¹.

انطلاقا من هذا التصنيف يمكن اعتبار بعض الدول المغاربية كالمغرب، تونس والجزائر ضمن الأنظمة الهجينة ، ومن الصنف الأول ليبيا بحيث لا يمكن أن ينطبق عليها أي نوع لأنها أصلا لم تعرف أي انتقال أو تجربة تعددية بل مجرد إصلاحات طفيفة مست فقط الجانب الاقتصادي الذي لم يغير من حقيقة الوضع القائم.

➤ تعاني أنظمة المغرب العربي من ضعف شديد للمجتمع المدني، فيقول شميتز أن هذه التجمعات والحركات المستقلة والإعلامية حتى وإن نجحت في الظهور تنجح السلطات العامة بسهولة في تحريف أهدافها العامة في هذه الدول² ، إذ أنه رغم انتشار تلك المؤسسات إلا أن العديد منها يتعرض لانتقادات في طبيعتها إدارتها وهيمنة بعض الأشخاص على نشاطها أو تسخيرها لأغراض شخصية، كما تفتقر العديد من تلك المؤسسات إلى التمويل اللازم لتنفيذ خططها ونشاطاتها³.

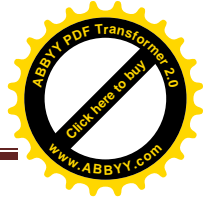
➤ تتميز هذه الأنظمة بوجود تعددية سياسية مقيدة أي بوجود أحزاب سياسية بدون مشاركة فعالة ولا مسؤولية سياسية، فوفق "ميشال هودسون" Michel Hudson المشاركة السياسية ضرورية للاستقرار السياسي⁴.

¹Phillippe SCHMITTER, « La Démocratisation au Portugal en Perspective, » » in Javier SANTISO (dir.), **a la recherche de la démocratie mélanges offert a Guy Haermet**, Op.Cit, PP.294-295

² Jean LECA, Op.Cit.,P.107

³ زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية **Governance** قضايا وتطبيقات (القاهرة: منشورات المنظمة العربية الإدارية، 2003)، ص.218

⁴ Abouchi EL HOUASSAIN, Op.Cit., P.49



من خلال هذا العرض المختصر لتجارب التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية ، يمكن القول أنها تفتقد لنوع من الفعالية حتى وإن كانت بعض الدول لها قاعدة مؤسساتية لا بأس بها على غرار المغرب والجزائر، لكن تفتقد أسس العمل الديمقراطي، إما لأسباب قانونية، أو سياسية أو تأثير الثقافة السياسية أو حتى لظروف أمنية. كما توجد دول أخرى ربما لم تمسها بعد رياح التغيير التي طالت معظم دول العالم مثل ليبيا.



الفصل الثاني: بيئة التحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

المبحث الأول : محددات النظامين السياسيين التونسي والجزائري

المطلب الأول: المحددات السياسية في البلدين

المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية في البلدين

المطلب الثالث: المحددات الاجتماعية والثقافية في البلدين

المبحث الثاني: التأطير الدستوري والقانوني لعملية التحول في البلدين

المطلب الأول: البنية الدستورية والقانونية للتحول في تونس

المطلب الثاني: البنية الدستورية والقانونية للتحول في الجزائر

المطلب الثالث: أوجه الشبه والاختلاف بين البلدين

المبحث الثالث: البيئة المؤسسية في البلدين

المطلب الأول: السلطة التشريعية في البلدين

المطلب الثاني: السلطة التنفيذية في البلدين

المطلب الثالث: السلطة القضائية في البلدين

الفصل الثاني: بيئة التحول في النظامين السياسيين الجزائري والتونسي

يعتبر تحليل البيئة الداخلية للنظامين السياسيين التونسي والجزائري ذات أهمية بالغة لمعرفة الأثر الذي تمثله هذه الأخيرة في مسار التحول الديمقراطي، ومدى ما توفره من فرص وإمكانات، وفي الوقت نفسه تحديات ومعيقات لعملية التحول التي كما سبق القول أنها عملية معقدة وطويلة المدى. لذلك سيتم التطرق في هذا الفصل إلى بيئة التحول في كل من النظام السياسي التونسي والجزائري.

المبحث الأول: محددات النظامين السياسيين التونسي والجزائري

يعتبر السياق الداخلي للبلدين بمثابة الأرضية التي إما تهيئ الظروف للتحول أو تعيقه، فهذه المحددات المتمثلة أولا في معرفة النهج السياسي المتبع في البلدين، الذين كما هو معروف حديث النشأة باعتبار الدولة في كل من تونس والجزائر بدأت ترسي قواعدها مباشرة بعد الاستقلال، لذلك فمن المهم الكشف عن طبيعة النظام السياسي المتبع في البلدين، وأهم التحولات التي طرأت عليه بدءا من مرحلة البناء، ثم التركيز على أهم الهزات التي تعرض لها النظامين وكانت بمثابة ممهّدات للدخول في مرحلة جديدة، نتيجة العديد من العوامل الداخلية منها وخارجية. كما يعد التطرق للأوضاع الاقتصادية في البلدين عامل أساسي لتحليل تأثير هذه الأخيرة على مسار التحول الديمقراطي، بالإضافة إلى أن الكشف عن المحددات الاجتماعية والثقافية للبلدين لا يقل أهمية عن المحددين السابقين لما له من أهمية بالغة في تفسير ظاهرة التحول الديمقراطي.

المطلب الأول: المحددات السياسية في البلدين

استلم السلطة بعد الاستقلال في معظم دول إفريقيا قادة الحركات الوطنية، وأصبحوا حكاما، ووزراء، وأعضاء في المجالس التشريعية، بالرغم من خبرتهم المحدودة لإدارة نظام حكومي على نطاق وطني. فالتساؤل الذي طرح هو مدى قدرة

الفصل الثاني: بيئة التحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

الحكام على تكييف هياكل السلطة التي تأسست داخل الدولة المستعمرة لتتوافق مع الأهداف الجديدة¹.

المعروف أن الحركة الوطنية تعتبر اللبنة الأولى لتشكيل النظامين السياسيين التونسي والجزائري.

فقد عرفت تونس تشكيلات سياسية عديدة إبان الاستعمار كان هدفها واحد وهو الاستقلال، بحيث عرفت العديد من الأحزاب السياسية* كان رائدها الحزب الدستوري الجديد**، لما له من فروع داخل الوطن، ونضال طويل ضد الاستعمار، كما أنه قاد مفاوضات الاستقلال، بالإضافة إلى وجود حركة نقابية هامة تمثلت في الاتحاد العام التونسي للشغل UGTT، وحركات أخرى كحركة الفلاحة².

لكن ما ميز تنوع هذه التشكيلة هو هيمنة الحزب الدستوري الجديد وقيادته للمفاوضات التونسية الفرنسية الأولى من 1949-1951 ثم الاصطدام في بداية 1952 إلى أواخر جويلية 1954 ثم الحصول على الاستقلال بالتفاوض منذ 1954 إلى غاية إعلان الاستقلال في 20 مارس 1956³.

وقد برزت بوادر المواجهة بين الحزب الدستوري الجديد ذو القاعدة الشعبية وبين الباي المستند إلى مشروعية وراثية حول مصدر السلطة، إلى أن تم الإطاحة بالنظام الملكي سنة 1957، كما أن قادة الحزب انقسموا بين شق الديوان السياسي تحت زعامة الحبيب بورقيبة الذي قبل السيادة المحدودة في ظل اتفاقية الحكم الذاتي، وشق الأمانة العامة بقيادة صالح بن يوسف الذي رفض ذلك، وأدى توقيع اتفاقية 03 جوان 1955 إلى تصاعد الأزمة مما أفضى إلى اتخاذ الديوان السياسي في أكتوبر

¹ ويليم توردوف، الحكم والسياسة في إفريقيا، تر. كاظم هاشم نعمة (ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا، 2004)، ص. 90

*يعتبر الحزب الدستوري الجديد أهم تشكيلة التي انفصل عن الحزب الدستوري الحر، بالإضافة إلى الحزب الدستوري القديم الذي كان يضم تحت لوائه البرجوازية التقليدية، الحزب الشيوعي كان يتوجه إلى الطبقة الكادحة التونسية والفرنسية، الشبيبة الزيتونية تضم طلبة الجامع الأعظم الزيتونة.

**قاد الحزب الدستوري الجديد المقاومة ضد الاستعمار، مناضلوه من صغار ومتوسطي الفلاحين في الساحل وجزيرة جربة، كانت هذه الفئات متعلمة تعليم أساسي الذي أنشأه الاستعمار وقد تحالف هذا الحزب مع البرجوازية الصغيرة والحركة العمالية.

² محمد الهادي الشريف، ما يجب أن تعرف عن تاريخ تونس (تونس: سراس للنشر والتوزيع، 1985)، ص 130-131

³ المرجع نفسه، ص. 191

الفصل الثاني: بيئة التحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

1955 قرار إقالة صالح بن يوسف، مما عمق الصراع بين شق يناصر الاتجاه البورقيبي وشق يتعاطف مع بن يوسف¹.

ومع الحصول على الاستقلال الداخلي و تركيز سلطة انتقالية بمشاركة الحزب الدستوري، وجدت القوى الاجتماعية والسياسية نفسها تواجه قضيتين "المعارضة اليوسفية للاستقلال المنقوص و توضيح نمط المجتمع الذي يتعين بناؤه" وهما قضيتان أفرزتا ثلاث تيارات كما يلي:

- المعارضة اليوسفية التي نادى باستمرار الكفاح وتعميمه على المغرب العربي، وتشكل هذه المعارضة نزعة عروبية إسلامية مناهضة للتقارب مع الغرب.

- الشق البورقيبي المؤيد من غالبية إطارات الحزب.

- الاتحاد العام التونسي للشغل الذي وسع قاعدته وقام بدور حيوي في الكفاح التحريري وصار قوة يحسب لها حساب، إذ تحالف مع الشق البورقيبي لعزل المعارضة اليوسفية².

ومنذ الاستقلال تجمع الحزب والحكومة في يد واحدة تحت ما سمي بالتونسة، وقد التف العديد من الشخصيات ببورقية أمثال منجي سليم، طيب لمهيري، باهي لدغم، صدوق مقدم، أحمد التليلي، عبد الحميد شاكر، بالإضافة إلى أحمد بن صالح الذي حصل على دعم بورقية خصوصا في سياسته الاقتصادية في البداية³.

وقد عرف بورقية بخطاباته القوية منذ اعتلائه السلطة في تونس، فقد أكد على حرية المرأة، وبادر إلى نشر قانون الأحوال الشخصية في 13 أوت 1956، كما دعا الشباب إلى مواجهة التخلف في خطابه في فيفري 1961. وفي خطابه المعروف بعد تأميم الأراضي التونسية من الاستعمار الفرنسي في مارس 1964 أكد على حرية المعتقد وتم إغلاق جامع الزيتونة، فهو متشبع بالثقافة الغربية ومؤمن بالدولة

¹ El Machat SAMYA, **Tunisie: Les Chemins Vers L'Indépendence(1954-1956)** (Paris: L'Harmathan, 1992), P.229

² عبد اللطيف الهرماسي، الدولة والتنمية في المغرب العربي تونس أنموذجا، مرجع سابق، ص. 41

³ Tahar BELKHOUDJA, **Les Trois Décennies de Bourguiba**(France: Arcanters Publication, 1998),P.78

الفصل الثاني: بيئة التحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

التونسية وليس الأمة العربية، وميله إلى الحداثة وهو ما ترجمته سياسية داخلية والخارجية خصوصا بتقاربه مع الغرب، وقد سمي بورقيبة بالمجاهد الأعظم "Le combattant suprême" هذا الأخير تأثر بالعديد من الشخصيات مثل ابن خلدون، كمال أتاتورك، ديغول، تيتو، منديلا، كنياتا، فرانكو وغيرهم¹.

فقد عرف أسلوب بورقيبة بخلق منافسات بين القادة السياسيين بشكل يجعله يجمع السلطات بصورة غير محدودة تقريبا، قد بررها في خطابه في 02 مارس 1959 عندما قال أنه يتعين لضمان تطبيق سياسته أن يكون هناك شعب موحد ومنظم، لذلك نجح بورقيبة في أن يتجه وجهة مضادة لقواعد النخبة السياسية الخاصة، وانطبق ذلك على ممثلي البرجوازية الليبرالية أمثال أحمد مستيري، محمد المصمودي وعلى القادة النقابيين مثل الحبيب عاشور وأحمد القليلي، وعن قادة التنظيم الطلابي التونسي، محمد صالح، وكان هؤلاء الشخصيات يظهرون تارة في حاشية الرئيس وتارة يختفون².

وفي سنة 1964 على إثر مؤتمر بنزرت تشكل أول مكتب سياسي موسع أو لجنة مركزية أصبحت على إثره العلاقة بين الحزب والدولة علاقة تكامل دياليكتيكي، إذ تستمد الدولة قوتها من الحزب بشعبيته وزخمه النضالي، في المقابل يسعى جهاز الدولة إلى مكافئة الحزب عبر إسناد مسؤوليات لأنصاره. فقد تم التأكيد خلال هذا المؤتمر على أن الحزب تولى مسؤولية الدولة، وتسمى هذه الممارسة بالدولنة القسوى. ويعود ذلك إلى رغبة الرئيس في ممارسة الرقابة³. و بناء على هذا التقارب والانسجام بين باقي المؤسسات تتأكد العلاقة الوطيدة بين الحزب والدولة بمؤسساتها المختلفة ويتجلى ذلك من خلال تولي الرئيس لرئاسة الدولة والحزب في

¹ Ibid, PP.22-24, et Benjamin STORA, Akram ELLYAS, **Les 100 Portes du Maghreb, L'Algérie, Le Maroc, La Tunisie, Trois Vois Singulières Pour Islam et Modernité** (Paris:ouvrière, 1999),PP.103-104

² خيربي عزيز، قضايا التنمية والتحديث في الوطن العربي، مصر والمغرب العربي (بيروت: منشورات دار الأفاق الجديدة، 1983) ص. 567

³ حافظ عبد الرحيم، الزبونية السياسية في المجتمع العربي، قراءة اجتماعية سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص. 225

الفصل الثاني: بيئة التحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

أن واحد. واعتبر في هذه المرحلة الحزب خالق أيديولوجيا الدولة، وتم تأكيد ذلك في مؤتمري بنزرت والمنستير¹.

هذه الوظيفة التعبوية للحزب ستولد على مر السنين رد فعل مضاد خصوصا في أوساط الشباب المتعلمين الذين عبروا عن عدم رضاهم عن احتكار المناصب الإدارية والحزبية والحكومية من طرف فئة سمحت لها فقط الظروف التاريخية بذلك، فمنذ السنوات الأولى للسنتين ناضل الشباب الجامعيين بالانفصال، وتجلت الرغبة الانفصالية في امتلاك حق الاختلاف والتعبير عن الرأي².

فقد اعتبر عقد الستينات اشتراكيا بتأثير سياسة السيد أحمد بن صالح الذي فقد مركزه على إثر الأزمة الاقتصادية في 1969، واتهم خلالها بالخيانة العظمى وتم سجنه، ثم انهمك في بناء مصدر سلطة مستقل له. أما السبعينات فقد أصبحت عقدا تحرريا بتأثير سياسة رئيس الوزراء السيد الهادي نويرة، لكن سرعان ما بدأت ترتسم منذ 1974 ملامح انغلاق الحزب الدستوري الاشتراكي على نفسه بخروج النخبة الفتية المؤمنة بالتعددية منه، فقد بدأت بوادر ظهور التعددية في المجتمع التونسي نتيجة السياسة الاقتصادية الموفقة لحكومة الهادي نويرة³.

إلا أن الرئيس الحبيب بورقيبة أمر بتعديل دستور 1959 لكي ينتخبه الشعب رئيسا مدى الحياة، وتمت مراجعة الدستور في 08 أبريل 1976 هذا ما أدى إلى تركيز السلطات مما أسس لملكية جمهورية، وتم تهميش طبقة عريضة، خصوصا من فئة الشباب، وتركيز الجهود للتعبة حول الوحدة الوطنية التي لم تعد كافية⁴، فقد عاد الرئيس لمحاكمة اليساريين والقوميين قبل أن يتصادم مع اتحاد النقابات ويسجن قيادته وفي مقدمتها رفيقه الحبيب عاشور أمين عام الاتحاد العام التونسي للشغل

¹ المرجع نفسه، ص. 231

² المرجع نفسه، ص. 235

³ وليم زارتمان، " المعارضة كدعامة للدولة" في غسان سلامة وآخرون، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، ج. 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989) ص. 578

⁴ Jean Phillippe BRAS, "La Pluralisme se Decrete t-il ?", in Alain CLAISSE, Gérard CONAC, *Le Grand Maghreb, Donnée Socio-Politiques et Facteurs d' Intégration des état du Maghreb, Préface*, Jean LECA, (Paris: Economica, 1988), P.99

الفصل الثاني: بيئة التحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

في 1981¹، بعد أحداث الخميس الأسود التي جرت في 26 جانفي 1978، فقد تم إجراء إضراب عام كان قد نادى به الاتحاد العام التونسي للشغل، وشهدت تونس على إثره أحداث دامية، نتيجة السخط الشعبي الناتج عن السياسة الاقتصادية الاشتراكية لسنوات الستينات، وكان حصيلتها وفاة أكثر من 200 شخص وجرح حوالي 3500 شخص².

هذه الأحداث جعلت النظام يعرف بعض الإصلاحات في بنية الدولة والحزب PSD فقد تم استبدال المكتب السياسي بلجنة سميت "باللجنة العليا للحزب"، هذه الأخيرة التي ضمت مجموعة من الشخصيات السامية، ووفقا لذلك أصبحت الحكومة مسؤولة، أمام الرئيس³.

وعرفت تونس أيضا أحداث قفصه من 26 إلى غاية 28 جانفي 1980، قادتها تنظيمات سرية مسلحة مدعمة من الخارج داعية لاستخدام العنف لإسقاط النظام، فقد استطاع حوالي 300 من المسلحين التونسيين أن يستولوا على إحدى ثكنات الجيش خارج مدينة قفصه وداخلها، بالإضافة إلى مراكز الشرطة، كما تمرد عناصر من الجيش مما أدى بتونس إلى المسارعة للإمساك بالوضع داخليا برا وبحرا وجوا، والاستعانة بمساعدات خارجية من فرنسا والمغرب وحتى من الولايات المتحدة الأمريكية⁴.

هذا الضغط الذي مارسه فصائل المعارضة التونسية جعل الرئيس بورقيبة يعلن في بيان مؤتمر الحزب الاشتراكي التونسي المنعقد في أفريل 1981 عن مبدأ التعددية⁵. فقد شهدت الثمانينات رئاسة الوزارة من طرف محمد مزالي نوعا من التعددية، بحيث ظهر عدد من الاتجاهات الجديدة، أولها تجديد حيوية الحزب ذاته

¹ رشيد خشانة، "تونس: رئيسان فقط في 50 سنة من الجمهورية: هل حانت ساعة التداول على السلطة في تونس؟"، لوموند ديبيلوماتيك، ع. 20، السنة الثانية، (أوت 2007)، ص. 10

² Benjamin STORA, Akram ELLYAS, Op. Cit., PP.197-198

³ Tahar BELKHOUDJA, Op. Cit., P. 114

⁴ خيرى عزيز ، مرجع سابق، ص ص.675-676

⁵ المنصف وناس ، الدولة والمسألة الثقافية في المغرب العربي، مرجع سابق، ص.14

الفصل الثاني: بيئة التحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

بفتح قيادة الهيئات التابعة للحزب لحملة آراء الجديدة، واستدعاء الأحرار للرجوع إلى الحزب. ثم التصريح لبعض أحزاب المعارضة بالعمل رسمياً¹.

فقد اعتبر المؤتمر بمثابة الانطلاقة للتعددية السياسية، واعتبرت كشكل جديد قائم بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني. إلا أن إعداد الانتخابات البرلمانية في 1981، والتلاعب الذي جرى فيها للحيلولة دون معرفة حجم المعارضة الحقيقي، أبرز عدم نية الرئيس الحقيقية للانفتاح، فقد قام هذا الأخير بعزل "مزالي" الذي كان من المتحمسين للتعددية والحريات العامة، مما أوضح التناقضات الموجودة في المجتمع السياسي، وعدم الوصول إلى شكل سياسي واضح يؤسس لمستقبل السلطة في الدولة².

وفي هذا الصدد يقول عبد الباقي هرماسي: أن تجديد وتحقيق الوحدة الوطنية تحت إدارة واحدة وشخص واحد، تصبح غير ممكنة خصوصاً بعد سنوات من الحراك، فالاختلافات المتنامية والتحولات التي يشهدها المجتمع التونسي تجعل هذه الإستراتيجية منتهية الصلاحية، مما سيجعل النظام السياسي التونسي يواجه مشاكل توزيع السلطة وإعادة تنظيم المؤسسات³.

وبالفعل فقد شهدت الدولة عدة هزات بالإضافة إلى الخميس الأسود وأحداث قفصه، ستشهد في 1984 أحداث الخبر التي ترجمت سوء العلاقة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي. خصوصاً بعد السياسة الاقتصادية التي اتبعتها تونس، سياسة الاقتراض من صندوق النقد الدولي في 1986.

هذه الأحداث كان من نتائجها عدة تصادمات، أولها أن النظام قرر وقف الانفتاح السياسي نهائياً، فالسلطة قامت بحظر الحزب الشيوعي التونسي، حركة الديمقراطيين الاشتراكيين MDS، وحزب الوحدة الشعبية PUP، كما تمت حملة اعتقالات لمناضلي حركة الاتجاه الإسلامي MTI، بحيث اتهم قادتها بأنهم وراء

¹ وليام زارتمان، مرجع سابق، ص ص. 578-579

² Jean Phillipe BRAS, Op. Cit., P.98

³ Ibid., P.99

الفصل الثاني: بيئة التحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

الأحداث، هذا ما دفع مناضلي الحركة للدخول في المعارضة إلى جانب المركزية النقابية¹.

ما يلاحظ على هذه المرحلة سيادة أوضاع متأزمة علي جميع الأصعدة، سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا، مع مرض الرئيس وترهله وعدم قدرته علي الحكم الذي دام أكثر من ثلاثين سنة، وفقدانه السيطرة واهتزاز شرعيته، وكذا سوء العلاقة بين الحكام والمحكومين.

لقد أرجع رفيق عبد السلام بوشكالة هذه النتائج الخطيرة إلى تأثير الإرث الإمبريالي الذي تمخض منه عملية علمنة للحقل السياسي، وما نتج عن ذلك من اغتراب وانفصال الهياكل السياسية عن القاعدة الشعبية، هذا ما أدى إلى تفكك جسور التفاهم بين الحكام والمحكومين، لأن هذا الخيار لم يكن وليد السياق التاريخي المحلي، بقدر ما كان منتوج استعماري².

كما أن عملية التحديث المشوه عملت على تقوية الحزب والدولة، مقابل تجريد المجتمع من كل إمكانات الحماية والحصانة³.

ومع تفاقم الجدل حول خلافة بورقيبة، وتغيير رؤساء الوزارات في أوقات قياسية في ظل أجواء متأزمة، كسجن قادة اتحاد النقابات، وإقفال الصحف المستقلة، وتضييق الخناق على الأحزاب والجمعيات، وملاحقة الإسلاميين، خاصة بعد أحداث الخبز في 1984، قام الوزير الأول زين العابدين بن علي بانقلاب سلمي أدى إلى تنحية الرئيس بورقيبة من الحكم في 07 نوفمبر 1987.

أما في الجزائر فقد تطورت الحركة السياسية الوطنية منذ نهاية العشرينات إلى بداية الخمسينات، فقد وصلت إلى مستويات راقية في أدائها ونضالها إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية في 1954، وأصبح العمل المسلح العمل الرئيسي لهياكل الثورة، مع وجود عمل سياسي ودبلوماسي. ومع تطور الأوضاع نشأت أزمة بين

¹Benjamin STORA, Akram ELLYAS, Op. Cit., PP.151-153

² رفيق عبد السلام بوشكالة، "الاستبداد الحدائي العربي، التجربة التونسية أنموذجا"، في إسماعيل نوري الزبيعي وآخرون، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، علي خليفة الكواري محررا، مرجع سابق، ص.89

³ المرجع نفسه، ص.90، *في هذا المعنى وصف عالم الاجتماع الفرنسي "لاتوش" هذه الظاهرة بالتحديث من دون حداثة أي هناك فقط توظيف أدواتي للتحديث لصالح هياكل ومؤسسات الدولة وآليات السيطرة، من دون انتشار الحدائة السياسية والاقتصادية بين أفراد المجتمع. (نقلا عن نفس المرجع ص.91)

الفصل الثاني: بيئة التحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

قادة الثورة والجناح العسكري، حول أولوية العسكري على المدني والداخل على الخارج أو العكس¹.

وما فتئ الخلاف يطفو على السطح بعد الاستقلال بانفجار أزمة صيف 1962*، بخلاف بين الحكومة المؤقتة بقيادة يوسف بن خدة، وقيادة الأركان بقيادة هواري بومدين²، كاد أن يوصل البلاد إلى حرب أهلية. وقد استطاع الجناح العسكري التحالف مع السيد أحمد بن بلة الوجه السياسي البارز الذي وضع في الواجهة في مواجهة الحكومة المؤقتة GRR، وقد قاد هذا التحالف بين هواري بومدين، أحمد بن بلة، محمد خيضر، وفرحات عباس على تأسيس المكتب السياسي B.P، الذي أخذ على عاتقه تنظيم انتخابات المجلس التأسيسي الذي تم انتخابه في 20 سبتمبر 1962³، لكن سرعان ما أطاح هواري بومدين بحليفه أحمد بن بلة في 19 جوان 1965، الذي أراد أن يعطي الأسبقية لحزب جبهة التحرير الوطني على حساب المؤسسة العسكرية، ومنذ ذلك الحين أصبح للمؤسسة العسكرية دور جوهري في الحكم⁴.

وقد قام النظام السياسي الجزائري بعد الاستقلال على مبدأ الحزب الواحد، بالرغم من أن جبهة التحرير أثناء الثورة ضمت تيارات سياسية مختلفة وفئات اجتماعية متناقضة⁵. فقد أكدت المادة 23 من دستور 1963 على أن حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب الطلائعي الوحيد، يحدد سياسة الأمة ويوصي بعمل الدولة، وينجز أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية، ويشيد الاشتراكية في الجزائر⁶.

¹ Mohamed HARBI, *Le FLN Mirage et réalité des Origines a la Prise du Pouvoir* (Sans: Qaqd/Enal, 1993), P.22-23

*بعد انعقاد مؤتمر طرابلس بعد الاستقلال مباشرة في 1962، لم يحدد مسار البلاد على المستوى السياسي والمؤسسي، ولم يعين القيادة السياسية التي تتولى متابعة الأهداف المسطرة، أي لم يحدد مستقبل النظام السياسي الجزائري.

² سعيد بوشعير، *النظام السياسي الجزائري* (الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 1993)، ص.41

³ Benjamin STORA, Akram ALLYAS, Op. Cit., P.133-134

⁴ Lhouari ADDI, *L'Algérie et La Démocratie et Crise du Politique dans L'Algérie Contemporaine* (Paris: La Découverte, 1995), P.41, et Benjamin, Akram, Op. Cit., P.100

⁵ ناجي عبد النور، *النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، الدساتير، المؤسسات السياسية، الانتخابات، الأحزاب، الجيش* (قائمة، الجزائر: منشورات جامعة 08 ماي 1945، 2006)، ص.85

⁶ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963، المادة: 23

الفصل الثاني: بيئة التحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

وقد حرصت القيادة السياسية الجزائرية على الأخذ بنظام الحزب الواحد بعد الاستقلال تحت مبرر مادام نجحت الجبهة في إزالة الفوارق في الثورة ، فهي بذلك رمز لوحدة الشعب في الاستقلال¹.

وقد جاء في مرسوم 14 أوت 1963 على أنه ممنوع تشكيل أي تجمع ذو طابع سياسي على كافة التراب الوطني، بمعنى أنه شمل كل من الأحزاب السياسية وباقي التنظيمات، ليصبح بذلك حزب جبهة التحرير الوطني التنظيم السياسي الوحيد الذي له الشرعية الدستورية في تسيير الحياة السياسية. فالجزائر كباقي الدول الإفريقية اعتمد الحزب الواحد استنادا على الشرعية التاريخية الذي يعود له فضل استقلال البلاد².

كما أكد ميثاق 1964 على مبدأ الحزب الواحد باعتباره قرارا تاريخيا يستجيب لإرادة الجماهير الكادحة في المحافظة على مكاسب حرب التحرير وضمن مواصلة الثورة، فالحزب هو التعبير الصادق عن الشعب، والانخراط فيه مضمون بالتوجه الاشتراكي، وهو مجسد الديمقراطية الحقيقية، ووسيلة لتحقيقها ومن هنا عليه أن يمكن الجميع من التعبير عن أنفسهم³. وفي هذه الفترة، أي فترة حكم بن بلة تم الجمع بين رئاسة الجمهورية والأمانة العامة للحزب، وبذلك احتفظ الحزب بمكانة مؤسساتية متميزة في النظام السياسي، بالرغم من التأكيد على ضرورة تمايز الحزب عن الدولة⁴.

هذا ما جعل هواري بومدين يقود عملية انقلابية في 19 جوان 1965 تحت شعار العودة للشرعية الثورية، وباسم هذه الشرعية ألغي دستور 1963، وحصرت مهام الحزب في التعبئة الاجتماعية والسياسية لشخصية الرئيس وسياسته⁵. وقد بررت

¹ نبيه الأصفهاني، "مفهوم الحزب الواحد في الجزائر بين النظرية والتطبيق"، السياسة الدولية، ع. 64 (أفريل 1981)، ص. 62

² Mohamed Tahar Bensaada, **Le Régime Politique Algérien** (Algérie: ENAC, 1992), P.42

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ميثاق الجزائر 1964

⁴ Mohamed Tahar Bensaada, Op. Cit., P.59

⁵ سعيد بوشعير، مرجع سابق، ص ص. 66-68

الفصل الثاني: بيئة التحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

عملية الانقلاب بالتفرد بالسلطة وتوحيدها في يد واحدة¹، وتم إحلال مجلس الثورة* كعودة للحكم الجماعي، إلا أن الرئيس هواري بومدين هيمن على النظام السياسي برئاسة مجلس الثورة وأمانة الحزب ووزارة الدفاع².

وقد تمكن النظام السياسي في عهد بومدين من وضع مجموعة من التوازنات للسيطرة على جميع الأطراف، فقد أعلن عن سياسة التعريب لكسب التيار الإسلامي وأطلق الثورة الزراعية التي أحدثت نقلة نوعية في الجزائر، وكذا الترويج للنظام الاشتراكي، بالإضافة إلى طرح مجموعة من البرامج الاقتصادية والاجتماعية³.

وقد أكد ميثاق 1976 على الحزب الواحد، وتولى توجيه ومراقبة سياسة البلاد وأكد على تبعية منظمات جبهة التحرير الوطني له بحيث جاء في الميثاق اعتبار الحزب كمدرسة للتربية والانضباط الوطني، ويتعين على كافة التنظيمات نشر أيديولوجية حزب جبهة التحرير شريطة أن يتولى الأعضاء القياديين في الحزب كافة المراكز الحساسة في الدولة، وكذا المسؤولية داخل هذه المنظمات⁴.

وبعد هذا الميثاق صدر دستور 22 نوفمبر 1976، الذي أعاد الممارسة الدستورية بعدما توقفت منذ تجميد دستور 1963 مدة إحدى عشر سنة⁵، وقد تم قبوله قبله بعد عرضه على الشعب للاستفتاء بأغلبية 99.18% من الأصوات المشاركة⁶.

وقد حدد الباب الثاني من دستور 1976 مجموعة من الوظائف كما يلي:
الوظيفة السياسية، الوظيفة التنفيذية، الوظيفة التشريعية، الوظيفة القضائية، وظيفة

¹ ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص.90
* اعتبر مجلس الثورة كهيئة تشريعية تم إسناد مؤسسات الدولة له: وهي المجلس الشعبي الوطني ورئاسة الجمهورية والحزب بكل هيكله باعتباره مصدر السلطة المطلقة.

² Jean J.C.VATIN, "Le Système Politique Algérien (1976-1978)," Annuaire de L'Afrique du Nord (Paris: ed. C.N.R.S., 1978), PP.14-15

³ سرحان بن ديبيل العتيبي، "العنف السياسي في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية، مج.28، ع.4 (شأن2000)، ص.15

⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق الوطني 1976

⁵ ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص.92

⁶ العيفا أويحيى، النظام الدستوري الجزائري (الجزائر: الدار العثمانية للنشر والتوزيع، ط.2، 2004)، ص.120

الفصل الثاني: بيئة التحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

الرقابة، والوظيفة التأسيسية¹، إلا أن هذه الوظائف لا تعبر عن الفصل بين السلطات وإنما ترتبط كلها برئيس الجمهورية. وبالرغم من ذلك فقد أعاد دستور 1976 نوعا ما دور حزب جبهة التحرير الوطني في الحياة السياسية².

إلا أن هذه السيطرة لم تمنع من ظهور المعارضة، فقد نشأت عدة أحزاب سرية وسط مختلف الفئات الاجتماعية والسياسية الراضة لتجاوز سيطرة الدولة³. فقد أسس محمد بوضياف الحزب الشيوعي الاشتراكي في 20 سبتمبر 1963، وأسس آيت أحمد جبهة القوى الاشتراكية في 1964، وقد تمرد العقيد شعباني في 1964، وقام كريم بلقاسم بتأسيس الحركة الديمقراطية الثورية في أكتوبر 1967⁴. كما أعلن الشيخ البشير إبراهيم في بيان له معارضته للنظام نظرا لانحرافه عن التوجهات الإسلامية ومبادئ الثورة، مع العلم أن جمعية العلماء المسلمين تم حضرها مباشرة بعد الاستقلال بحكم أن مهامها دخلت في المهام الرسمية للدولة، وقد تأسست جمعية القيم الإسلامية في فيفري 1963 إلا أنه تم حلها في 22 سبتمبر 1966⁵.

وقد برزت تيارات سياسية وأيديولوجية معارضة، كان من أبرزها التيار الإسلامي، من بينها جماعة الدعوة والتبليغ التي تأسست سنة 1966 من شيوخها مصباح مبارك حويذق، جماعة الجزائر من شيوخها محمد بلخوجة التيجاني و محمد السعيد، حركة الإخوان المحليين بقيادة عبد الله جاب الله، جماعة الموحدين بقيادة الشيخ محفوظ نحاح⁶.

بالإضافة إلى محاولة الانقلاب الفاشلة التي قادها العقيد الطاهر الزبيري في 1967، كما أصدر يوسف بن خدة، فرحات عباس، حسين لحول، ومحمد خير الدين التماسا للشعب نددوا فيه بنظام الحكم الفردي لهواري بومدين⁷

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976

² ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص.93

³ Jean Claude VATIN, "Chronique Politique: Algérie," Annuaire de l'Afrique du nord (Paris: ed. C.N.R.S., 1978), P.336

⁴ لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة (الجزائر: دار الحكمة، 1990)، ص.126

⁵ فوزي بن هاشمي أوصديق، محطات في تاريخ الحركة الإسلامية في الجزائر (الجزائر: دار الانتفاضة للنشر والتوزيع، 1992)، ص.55

⁶ المرجع نفسه، ص.102-105

⁷ ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص.94

الفصل الثاني: بيئة التحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

بعد وفاة الرئيس بومدين اختارت القيادة العسكرية في 1979 الكولونيل شاذلي بن جديد حتى يكون رئيسا للجمهورية، وتم فض الصراع بين عبد العزيز بوتفليقة الذي كان مرشحا لاستخلاف بومدين، لأنه كان من المقربين منه ووزير للخارجية آنذاك، ومحمد الصالح يحيى منسق الحزب. وسلمت السلطة لشخص ذو خلفية عسكرية¹

وقد عرفت البدايات الأولى لحكم الشاذلي بن جديد تغييرا نوعيا في نمط الحكم، بحيث عرف النظام نوعا من التجديد في الطبقة السياسية، وفي إعادة توزيع الأولويات، فقد تم إجراء تغيير في إستراتيجية التنمية من الوجة الاقتصادية، وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، وفتح المجال أمام القطاع الخاص².

كما قام بإصلاحات هيكلية وتنظيمية كان أهمها، التخفيف من الطابع العسكري للحكومة والإدارة العليا للبلاد بالرغم من الإبقاء على التمثيل السامي للمؤسسة العسكرية في مؤتمرات الحزب الواحد³.

والمتتبع لسياسة الرئيس شاذلي بن جديد يلاحظ تركيز على ثلاث محاور أساسية تمثل المحور الأول في الانفتاح والمصالحة الوطنية (مثلا اصدرا الحفر عن الزعماء السياسيين من بينهم أحمد بن بلة)، المحور الثاني إعادة هيكلة الحزب (تشجيع الإدارة الجماعية للحزب وحرية الانتخاب الداخلي، ثم الاستعانة بمحمد الشريف مساعده من 1980 إلى 1988)، المحور الأخير تمثل في تصفية الحياة السياسية والاقتصادية من المعارضين للسياسة الإصلاحية في النظام⁴.

منذ المؤتمر الخامس لحزب جبهة التحرير المنعقد (20/19 ديسمبر 1983) - الذي تم فيه ترشيح الشاذلي كمرشح وحيد للرئاسة لعهدة جديدة في 1984 فاز بنسبة

¹ Isabelle WERENFELS, **Managing Instability in Algeria Elites and Political Change Since 1995** (U.S.A., Published by Routledge, 2007), P.35

² Hubert MICHEL, "L'Algérie la Métaphoses," in Alain CLAISSE, Gérard CONAS, **Le Grand Maghreb Donné Sociopolitique et Facteurs d'Intégration des états du Mghreb**, Op. Cit., PP.25-26

³ علي بوعناق، دبلّة عبد العالي، "الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر"، **المستقبل العربي**، ع.225، (نوفمبر 1997)، ص. 30-35

⁴ William ZARTMAN, "L'élite Algérienne Sous la Présidence de Chadli Benjdid," **Maghreb- Mashrek**, n°.106, (Oct., Dec. 1984), PP.44-45

الفصل الثاني: بيئة التحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

95.36% من الأصوات- تم توزيع المناصب الحكومية وإدارة الحزب، وأصبحت نخبة السلطة تتكون من قادة الحزب، جنرالات عسكرية، موظفون سامون في الوظيف العمومي، وإطارات اقتصادية عليا¹.

كما تم إجراء تعديل على الدستور 1976*، بإجراء استفتاء شعبي في 16 جانفي 1986، جرت الموافقة عليه بنسبة 98.37% (نعم)، وصدر بذلك ميثاق 1986، فالشرعية التاريخية لم تعد كافية خاصة ببروز أزمة الهوية، والفشل الاقتصادي الذي شهدته الجزائر، وانغلاق النظام خاصة على فئة الشباب، والرقابة على المعارضة، وبروز نشاط إسلاميين شغلوا الفراغ الإيديولوجي الذي تركه النظام².

إلا أن التعديلات التي أجريت على دستور 1976 عززت فقط المركز القانوني والسياسي لرئيس الجمهورية، بالإضافة إلى جعل السلطة التنفيذية مسؤولة لأول مرة في تاريخ الجزائر أمام البرلمان. لتنتقل النزاعات الفردية الأيديولوجية المصلحية الضيقة، إلى نزاعات سياسية مؤسسية³.

بالإضافة إلى أن الميثاق تطرق إلى مسألة مشاركة الجماهير الشعبية (عمال، فلاحين، جنود، شباب، والعناصر الوطنية الثورية) في تسيير شؤون الدولة من خلال المجالس المنتخبة، مع إبعاد كل ما لا يتفق مع النظام في سياسته الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية بدون تبرير⁴.

وقد تميزت هذه الحقبة من الناحية السياسية بالتخفيف من الطابع العسكري للحكومة والإدارة العلي، بحيث لم تنحصر المناصب الحساسة للحكومة والإدارة في ضباط الجيش، بل جعل شعاره التسيير التكنوقراطي لشؤون الدولة. مما أتاح فرصة

¹ Hubert MICHEL, Op.Cit., PP.26-27

* بموجب القانون رقم 86/79 المؤرخ في 07 جويلية 1979 المتعلق بمراجعة الدستور، تم إصدار ميثاق 1986

² Hubert MICHEL, Op. Cit., P.29

³ غازي حيدوسي، التحرير الناقص، تر. خليل أحمد خليل (بيروت: دار الطليعة، 1997)، ص.94

⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق الوطني 1986

الفصل الثاني: بيئة التحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

الترقية الاجتماعية لأبناء الفقراء، ما جعل الجزائر تتميز في هذه الفترة بطبقة متوسطة عريضة¹.

إلا أن جملة من العوامل تراكمت وجعلت الجزائر تدخل دوامة من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، التي أثرت على الوضع السياسي في البلاد. فقد كان لانفجار أحداث 05 أكتوبر 1988، أكبر دليل على تفاقم الوضع السياسي في البلاد وتأزمه. هذا التاريخ يعتبر محطة هامة في سيرورة النظام السياسي الجزائري لما كان له من تأثير على مستقبل النظام السياسي الجزائري.

يمكن حصر محاور الصراع التي كانت تدور على مستوى السلطة في الجزائر قبل الأحداث فيما يلي:

المحور الأول: كان يدور حول التعددية السياسية في مواجهة الحزب الواحد.

المحور الثاني: حول اتساع القطاع الخاص اقتصاديا في مواجهة سيطرة القطاع العام، على النشاط الاقتصادي.

المحور الثالث: انصب حول الهوية الجزائرية.

فقد كانت حوادث أكتوبر 1988 نتاج عدة تراكمات ورواسب خلفتها السياسات المتبعة منذ الاستقلال في جميع الميادين، سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية، وزاد الوضع تأزما بانهيار أسعار النفط في السوق العالمية في 1986².

تعود حيثيات الأزمة إلى ما قبل الثمانينات، فالمجهودات التي بذلتها الجزائر في التصنيع، والتنمية بصفة عامة لم تحقق الأهداف المرجوة منها نتيجة ضعف التسيير، واستفحال المديونية خاصة بعد لجوء الجزائر إلى سياسة الحد من الاستيراد، وكنتيجة لذلك طغت عملية المضاربة في المواد الأساسية بالنسبة للشعب، تسبب في عملية الاحتكار، المضاربة، التهريب وما نجم عنه من عجز الإدارة أمام

¹ إسماعيل قيرة، علي غربي وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 109-111

² ناضم عبد الجاسور، الجزائر محنة الدولة ومحنة الإسلام السياسي (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001)، ص 13-14

الفصل الثاني: بيئة التحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

هذه الأوضاع، بدأت تظهر الاحتجاجات والاضطرابات واستفحال الانتقادات حول النظام القائم على الحزب الواحد¹.

وبذلك خرج المواطنون في العاصمة، وكافة ربوع الوطن، فنجم عن هذه الأحداث أعمال عنف تخريب للممتلكات العمومية، وقد تدخل الأمن بإطلاق النار، فنتج عن ذلك العديد من الضحايا².

ما يلاحظ على كل من النظام السياسي التونسي والجزائري بعد الاستقلال اتجاهاً إلى نظام الحزب الواحد، وتجاهل التعددية الحزبية التي كانت موجودة أثناء الفترة الاستعمارية. فقد اتجهت نخبة الاستقلال في البلدين إلى تركيز السلطات تحت شعار الوحدة الوطنية.

وهو ما ذهب إليه ميشال كامو Michel Camau، إذ اعتبر أن الأساس السوسيولوجي الذي قامت عليه الدولة في المغرب العربي هو مبدأ الوحدةانية، بحيث تصبح الأحادية تحكم مختلف المجالات: الثقافية، الدينية، الاجتماعية، السياسية، في محاولة لخلق وعي موحد بشكل تغدوا معه مقولة الوحدة متجلية في مختلف الشعارات المرفوعة خلال كامل مرحلة الاستقلال مثل التنمية، مقاومة التخلف، تصفية الاستعمار، الاستقلال التام وإرساء الاشتراكية كعلامة على التوزيع العادل للثروة وتحقيق العدالة، والحزب مسخر في خدمة هذه الشعارات³.

لكن الاختلاف الذي ميز شرعية النظامي يبرز في أن النظام السياسي التونسي استند إلى الشرعية الكاريزماتية للشخصية التاريخية الملهمة للرئيس الحبيب بورقيبة، التي وصلت حد القداسة، في حين استند النظام السياسي الجزائري على الشرعية الثورية للنخبة العسكرية، كما قد برز الحزب الواحد في تونس وحمل أعباء الدولة، فقد اعتبر مصدر للأيديولوجية، والتعبئة، وحمل مهام تحديد المسؤوليات، والرقابة على المعارضة وغيرها من المهام الرئيسية للدولة. أما في الجزائر فقد سيطرت النخبة العسكرية على جهاز الحزب والدولة معاً، وقد كان الحزب يظهر

¹ عمر بورامة، الجزائر في المرحلة الانتقالية، أحداث ومواقف (الجزائر: دار الهدى، 2001)، ص ص 14-15

² المرجع نفسه، ص ص 17-18

³ حافظ عبد الرحيم، الزبونية السياسية في المجتمع العربي...، مرجع سابق، ص ص 223-224

الفصل الثاني: بيئة التحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

تارة في مركز القوة (مرحلة بن بلة والشاذلي) وتارة في مركز ضعف (مرحلة بومدين) فقد سيطر الجيش على كافة مناحي الحياة السياسية.

لكن هذه السيطرة والانفصال الذي بدا جليا بين القمة والقاعدة في كل من النظامين السياسيين التونسي والجزائري، جعل الشارع يرفض هذا الوضع، خصوصا مع تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية، التي كان لها تأثير سلبي على الدولتين مما حرك غضب المعارضة الشعبية*، في كلا البلدين، فقد برز في تونس المعارضة النقابية التي حركت الأوضاع، أما في الجزائر فقد كان للخطاب الديني الإسلامي أثره لدى قاعدة عريضة من المجتمع، بالرغم من أن تونس أيضا شهدت تنامي هذا الخطاب، بالرغم من كل المحاولات التي قامت بها الدولة لتضييق الخناق على الإسلاميين.

لقد اقترن تاريخ 07 نوفمبر 1987 بالتغيير والتحول في تونس، واعتبرت أحداث أكتوبر 1988 نقطة تغيير في مسار البلد السياسي وما تبعه من حيثيات.

المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية في البلدين:

لقد خلق الاستعمار بتونس اقتصادا مفككا ومختلا، مرهونا بحاجيات المركز الاستعماري في مجال الاستثمار والسوق، الذي يقسم البلاد إلى مناطق تعرف نموا نسبيا كما هو حال غالبية الشمال وبعض جهات الساحل، في حين يسود مناطق الوسط والجنوب اقتصاد زراعي رعوي، معاشي، منخفض الإنتاجية¹.

لقد كان تونس بلد زراعي متخلف، غداة الاستقلال 1965 إذ مثلت فيه الزراعة ما يقارب ربع الدخل القومي، فقد كانت تحجز 51% من الفئة النشطة، وقد تبنت في البداية سياسة اقتصادية ليبرالية بالتعاون مع فرنسا، بالرغم من رفض الاتحاد العام التونسي للشغل ذلك². لكن نظرا لضعف طبقة الخواص قررت الدولة التدخل المباشر في بناء المؤسسات الاقتصادية وإدارتها بتأميم الأراضي وإرساء نظام تعاضدي³.

¹ عبد اللطيف الهرماسي، الدولة والتنمية في المغرب العربي، تونس أنموذجا، مرجع سابق، ص.39

² Gabriel GAGNON, "Coopératives, Politique et Développement," Revue Sociologie et Sociétés, Vol.06, N.02, Nov. 1974, PP.13

³ محمد عبد الباقي هرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مرجع سابق، ص. 60

الفصل الثاني: بيئة التحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

فقد انتهجت تونس السياسة الاشتراكية منذ انعقاد مؤتمر الحزب الدستوري في بنزرت عام 1964، وكان للسياسة التنموية في الستينات أهداف كما يلي:

- تخليص الاقتصاد التونسي من الارتباط الطويل بالاقتصاد الفرنسي.
- رفع المستوى المادي للسكان.
- الاعتماد على النفس في التنمية¹.

ترسخت هذه السياسة بعد تأميم كل الأراضي التونسية من الاستعمار، حوالي 800000 هكتار مما خدم تبني بناء التجربة التعااضدية².

وتميزت بتبني مجموعة من الخطط:

الخطة العشرية الأولى من 1962-1972

تضمنت الخطة الثلاثية للتنمية 1962-1964: التي تميزت بعدة انجازات هامة كان من نتائجها تحقيق نمو في الناتج المحلي بمعدل 4.6% سنويا، ومكاسب أخرى في قطاعي التعدين والطاقة والمواصلات، وفي نهاية الخطة الثلاثية 1964 تمت "تونسة" الاقتصاد، وأدخلت إصلاحات جذرية في قطاعات الزراعة، والتجارة والتعدين والصناعات الثقيلة³.

إلا أن تونس في منتصف 1964 عرفت أزمة محرجة، هذا ما جعلها تقترض من صندوق الدولي لامتنصاص العجز في الميزانية، غير أن البلد قد واجه صعوبات جديدة في عامي 1966-1967، نتيجة الجفاف الذي أثر على الإنتاج الزراعي وانعكس ذلك على الموارد المالية وميزان المدفوعات، وقد تدخلت المساعدات الدولية مرة أخرى لتدعيم جهود السلطات التونسية، و القيام بجهود لتثبيت الاقتصاد التونسي خلال فترة 1968-1969، لم يستمر انتعاش الحياة الاقتصادية أقل من سنة، لأنه في 1969 انهار الاقتصاد التونسي وأثبت نظام التعاونيات فشله⁴.

ففي ظل خمسة سنوات أي من 1964-1969 أصبحت ثلاث أرباع التعاونيات مفلسة، هذا ما أعقبه موجة من السخط في الريف، شككت في هذا النوع من

¹ خيرى عبد العزيز، التنمية والتحديث في الوطن العربي، مصر والمغرب العربي، مرجع سابق، ص. 514
² Gabriel GAGNON, Op. Cit., P. 14

³ خيرى عبد العزيز، مرجع سابق، ص. 514

⁴ المرجع نفسه، ص. 516-518

الفصل الثاني: بيئة التحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

الاشتراكية الزراعية. مع العلم أن السياسة الاشتراكية في المجال الصناعي، قامت على إستراتيجية الصناعات الخفيفة، مثل الصناعة النسيجية والبلاستيك والتغليف وتعليب الفواكه والخضر الموجهة أساسا إلى الحاجات المحلية، لكن مع تفاقم الوضع السيئ لاقتصاد التونسي، تم إلقاء القبض على أحمد بن صالح وزير المالية التونسي آنذاك في سبتمبر 1969 بتهمة الخيانة العظمى¹.

وبذلك كانت النهاية الدرامية للتجربة البنصالحية، مما أدى إلى إعلان تجربة جديدة تقوم على الانفتاح حماتها سياسة الهادي نويرة².

ما يلاحظ أن الاقتصاد التونسي بقي يتأرجح بين الخيار الليبرالي والخيار الاشتراكي، وقد وضع توازن بين الاشتراكية والليبرالية بمركزة بعض المؤسسات وتحرير أخرى. كما أن الحكومة خلقت مراكز صناعية عديدة مثل تبركة، بنزرت التي ارتكزت فيها الصناعة الميكانيكية والكهرومنزلية، سوسة مركز ورشات تركيب السيارات، مهدية قاعدة لحفظ السمك، صفاقس التي تعد المدينة الثانية للبلد وقطب جهوي هام للتنمية³.

بعد ذلك أتت الخطة العشرية الثانية من 1972-1981

عرفت هذه الفترة مخططين: المخطط الرابع 1973-1977: جرى فيه مراقبة الاستثمارات من حيث الكم والكيف والإسراع في تحقيق النمو الاقتصادي لتحسين المستوى المادي للمواطن وتعزيز الوضع المالي للبلاد.

أما المخطط الخامس من 1977-1981: تم تخصيص الاستثمارات للخطة الخمسية⁴ فقد تميزت هذه المرحلة بمحاولة إعطاء الأولوية للقطاع الخاص ولمشاريع تكون إنتاجيتها سريعة، وفي الوقت نفسه قادرة على توفير مناصب عمل؛ وقد اتجهت الحكومة لمحاولة الحصول على دعم النقابات لهذه السياسة، مما كان يستلزم في الوقت نفسه المحافظة على القدرة الشرائية. لذلك تم استحداث "صندوق التعويض"

¹ عبد الحميد ابراهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مرجع سابق، ص. 160

² حافظ عبد الرحيم، مرجع سابق، ص. 237-238

³ Paul BALTA, Claudine RULLEAU, *Le Grand Maghreb des Indépendances a L'an 2000* (Paris, La Découverte, 1990), P.68

⁴ خيربي عزيز، مرجع سابق، ص. 533

الفصل الثاني: بيئة التحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

الذي كان في صالح القطاعات الصناعية على حساب المناطق الريفية الفلاحية؛ ففي البداية كانت هذه السياسة موفقة جعلت تونس تعرف ارتفاع في معدل الناتج القومي الخام PIB وارتفاع حجم الاستثمارات أربع مرات في غضون عشرة سنوات 1970-1980¹.

وفي هذا الإطار وضعت الدولة إصلاح للنظام الضريبي للوصول إلى ما يسمى بلامركزية القرار الاقتصادي، بحيث في جويلية 1985 قامت بإصلاح تشريعي فيما يخص المؤسسات العمومية، ووفقا لتعليمات صندوق النقد الدولي تركت الدولة المجال في العديد من جوانب الحياة الاقتصادية².

إلا أن تونس إلى الليبرالية وفتح المجال أمام القوى الغربية للاستثمار جعلت الاقتصاد التونسي هشاً وأكثر تأثراً بمخاطر التجارة الدولية³.

كما سبق الذكر، نتيجة السياسة الاقتصادية غير الموفقة لتونس، التي لم تختار نهجا واضحا في المجال الاقتصادي وظلت تتراوح بين السياسية الرأسمالية والاشتراكية، جعل الشارع يتحرك خصوصا الطبقات التي لم تستفد من مشاريع التنمية التي أطلقتها البلاد، والتي ظلت حكرا على الطبقة البرجوازية التي عززت مواقعها أكثر بعد الاستقلال، والتي حافظت أيضا على مكاسبها من السياسة المتبعة.

وهي الطبقة تقريبا الوحيدة التي لم تتضرر من الهزات التي كانت تصيب الاقتصاد التونسي وكانت ضحيتها الأولى الطبقات الدنيا من المجتمع، التي ما كان أمامها سوى الخروج للشارع كل مرة للاحتجاج؛ فتوالت الإضرابات من أحداث الخميس الأسود إلى أحداث قفصة وأخيرا أحداث الخبز التي جاءت في سياق دولي متأزم اقتصاديا خاصة أن العالم كان يشهد في أواسط الثمانينات سقوطا حرا لأسعار البترول، ذلك ما جعل تونس تتأثر بتبعات هذه الأحداث الدولية لأن اقتصادها كان مرتبطا كلياً بالدول الغربية . وبهذا فإن مشاريع التنمية التي حملتها شعارات

¹ محمد عبد الباقي الهرماسي ، مرجع سابق، ص ص. 60-61

² Bertrand BADIE, *L'Etat Importé L'Occidentalisation de L'Ordre Politique* (France: Fayard, 1992), P.63

³ خيرى عزيز، مرجع سابق، ص. 581

الفصل الثاني: بيئة التحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

الاستقلال أفرزت فشلها وعدم قدرتها على حل المشاكل الاجتماعية، والتي كان في مقدمتها أزمة التشغيل التي زادت الأوضاع سوءا.

نفس الشيء سنجده في الجزائر بالرغم من الاختلاف في المنهج الذي اتبعته الجزائر وسارت عليه منذ البداية وهو النهج الاشتراكي، فاختار القادة الجزائريون هذا النموذج كقناعة أولية بضرورة مركزة المناحي السياسية والاقتصادية. فاختارت السياسة الاشتراكية التي تتلاءم مع الحزب الواحد.

فقد بدأت الاشتراكية في الجزائر منذ سنة 1963 مع ظهور التسيير الذاتي، هذا النموذج المستورد من يوغسلافيا، والذي أصبح رسميا بموجب مرسوم مارس 1963، بحيث أصبح على العمال والفلاحين تسيير الممتلكات التي أصبحت خالية بعد خروج الأوربيين، فترتب عن هذه السياسة دمج الفلاحين في المستثمرات الزراعية، وتوظيف العمال في المصانع التي تركها الأوربيين، وكان هدف السلطة تطوير الاقتصاد والعدالة من أجل القضاء على الاستغلال والظلم الذي تعرض له الشعب الجزائري، إلا أن ذلك خلق نوع من الفوضى¹. هذا نتيجة سوء التسيير وانعدام الكفاءات.

بالرغم من ذلك فقد تميزت هذه المرحلة أي من 1962-1965 باتخاذ العديد من الإجراءات، كتبني قوانين الاستثمار من 1963-1966، وإنشاء البنك الجزائري في 31 ديسمبر 1962 الذي قام بتحديد العملة الجزائرية عام 1964 (الدينار)، وإنشاء صندوق الجزائر للتنمية عام 1963. إلا أن هذه التدابير لم تؤد الغرض المطلوب، نظرا للتدهور الكبير الذي شهده الاقتصاد الجزائري؛ لكن منذ انقلاب 1965 أصبح توجه الدولة واضحا في القطاع الصناعي من خلال تأسيس شركات وطنية عمومية، وارتكز المشروع المجتمعي فيها على ثلاث ركائز أساسية وهي: التأمين، التخطيط، والتصنيع².

¹ عبد الحميد ابراهيمي، مرجع سابق، ص. 158
² نور الدين زمام، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري من 1962 إلى 1998 (الجزائر: دار الكتاب العربي، 2002)، ص. 112.

الفصل الثاني: بيئة التحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

فقد تأثر المسيرون الجزائريون بمبادئ نظرية غربية تفضل الصناعة الثقيلة للاتجاه إلى التنمية، خاصة أعمال "بيرو" F. Perroux حول أقطاب التنمية والصناعات المحركة، ومقاربة "ديستان دوبارنيس" G. De Bernis المبنية على الصناعات المصنعة، التي يرى فيها أن الصناعات الثقيلة يكون لها تأثير أساسي على تنمية إنتاجية باقي القطاعات¹.

أدى ذلك إلى تخلص الجزائر تدريجيا من الاحتكارات الأجنبية، فبدأ البلد باستعادة ثرواته الوطنية، كتأميم الثروات المنجمية التي أهملت من قبل الشركات الأجنبية².

وقد اعتمد الجزائر في تنفيذ سياستها على مجموعة من المخططات، كان أولها المخطط الثلاثي الأول: من 1967-1969: كان يهدف أساسا إلى تهيئة الوسائل المادية والبشرية لانجاز المخططات المقبلة، وأعطيت الأفضلية في هذا المخطط للهيكل المرتكزة على الصناعات القاعدية والمحروقات³.

فيما يخص المخطط الرباعي الثاني: 1974-1977، فهو استمرار للمخطط السابق، إلا أن هذا المخطط شهد تزايدا كبيرا في حجم الاستثمارات نتيجة ارتفاع أسعار النفط⁴.

فقد تميزت فترة السبعينات -خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط في 1973 نتيجة الحرب العربية الإسرائيلية- بزيادة الإنتاج والصادرات البترولية الجزائرية، مما أتاح للدولة اتخاذ سياسة اقتصادية ذات أبعاد اجتماعية تسمح بتوفير أكبر قدر ممكن من مناصب العمل⁵.

¹ عبد الحميد ابراهيمي، مرجع سابق، ص.159 وانظر أيضا: G. De BERNIS, "Les Industries Industrialisantes et les Options Algériennes," *Revue Tiers Monde*, N° 47, 1971
² عمار بوحوش، تطور النظريات والأنظمة السياسية (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1977)، ص. 369
³ عبد الله بن دعيبة، مصطفى محمد عبد الله وآخرون، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصوصية في البلدان العربية، بحوث الندوة الفكرية التي نظمتها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط الجزائر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص. 356
⁴ المرجع نفسه

⁵ M. BENISSAD, *Economie du Développement de L'Algérie* (Alger: O.P.U., 1982), P.54

الفصل الثاني: بيئة التحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

إلا أنه مع نهاية السبعينات خصوصا بعد وفاة الرئيس هواري بومدين في 1978، أصبحت تبرز مشاكل اقتصادية واجتماعية نتيجة توجيه أموال ضخمة لإستراتيجية النمو التي كانت قائمة أساسا على الصناعات الثقيلة مما أدى إلى إهمال القطاع الزراعي وأرهق ميزانية الدولة¹.

هذا ما أوجد نقصا في الحاجات الاستهلاكية على مستوى السوق الداخلية، هذه التبعات فتحت الباب أمام السوق السوداء التي تضاعف الأسعار الحقيقية للسلع ما جعل القيمة الحقيقية للدينار الجزائري تعرف تضاوؤا، ولا تساوي إلا جزء قليل من قيمته الرسمية².

ومنذ بداية الثمانينات عرفت الجزائر إصلاحا اقتصاديا، ومراجعة للأولويات مع إحداث توازن لصالح القطاعات التي تم إهمالها في المرحلة السابقة مثل قطاع الزراعة³.

وقد تم تبني مخطط 1980-1984 تحت شعار من أجل حياة أفضل لتحسين الأوضاع الاجتماعية، السكن والصحة، وتشجيع الاستيراد، كما تمت إعادة هيكلة المؤسسات، حيث تم تقسيم المؤسسات التي تعاني من عجز إلى مؤسسات صغيرة تسهل مراقبتها⁴.

لكن منذ بدايات 1983 بدأت المشاكل الاقتصادية في الظهور بحيث ركز الإنتاج في المؤسسات العامة ومزارع الدولة ويعود سبب الضعف الاقتصادي الجزائري بالدرجة الأولى إلى الاعتماد المطلق في لتصدير على منتج واحد وهو النفط بنسبة 95% من الإيرادات المحصل عليها من الصادرات الإجمالية للجزائر، وكذا الاعتماد على الواردات الغذائية، وفي 1986 نتيجة الأزمة العالمية التي نزلت على إثرها أسعار النفط والغاز، انخفض دخل الميزانية الجزائرية بـ 50%⁵.

¹ K. TALAB, " Les Rapport Parti- Syndicat en Algérie a Travers les Statut du Parti," Annuaire de L'Afrique du Nord, N°.02 (1982), P.184

² G.De BERNIS, Op. Cit, P. 47

³ نور الدين زمام، مرجع سابق، ص.167

⁴ ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص.127

⁵ عبد الله بن دعيبة، مرجع سابق، ص.357 وأنظر أيضا ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص.127-128

الفصل الثاني: بيئة التحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

إن الركود الجزائري الذي بدأت تعرفه الجزائر منذ بدايات الثمانينات جعلها تدخل مرحلة الخصخصة منذ المخطط الخماسي الذي دخل حيز التنفيذ في 1981، بحيث دخلت الجزائر مرحلة ما يسمى بالانفتاح الاقتصادي وإعطاء نوع من الأولوية للقطاع الخاص¹، ضمن سلسلة إصلاحات التثبيت الاقتصادي والإصلاح الهيكلي؛ لكن سرعة التكيف كانت منخفضة مما أدى إلى اختلال الموازين الاقتصادية بحيث بلغ العجز على سبيل المثال 13.7% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 1988².

كل هذا كان نتيجة النمط الاستهلاكي غير العقلاني الذي تم انتهاجه وعدم الاستفادة جيدا من عائدات النفط إلى غاية انهيار أسعاره التي أفرزت مشاكل اقتصادية كان لها انعكاسات اجتماعية خطيرة³؛ لأن الجزائر بقت تستورد المواد الاستهلاكية بالعملة الصعبة في الوقت الذي كانت تعرف فيه أسعار البترول هبوطا حرا هذا ما جعل الجزائر تعرف مشكلة اقتصادية، فعملية التحول نحو اقتصاد السوق واجهت صعوبات على جميع المستويات: المالية، التنظيمية، السياسية والاجتماعية⁴.

إن ما حدث في كل من تونس والجزائر بعد الاستقلال بمحاولة التخلص من الاحتكار الأجنبي والتبعية له متفاوت من دولة إلى أخرى، فقد كان تدريجيا في تونس ويظهر ذلك جليا في ارتباط الاقتصاد لتونسي بالاقتصاد الفرنسي في السنوات الأولى من الاستقلال في حين في الجزائر يعد النموذج الاقتصادي المنتهج (الصناعات المصنعة) محاولة لفك الارتباط نهائيا بالمركز ومحاولة بناء اقتصاد وطني ذاتي .

فما يلاحظ في كلا الدولتين محاولة انفصام عن الموروث الاقتصادي الاستعماري، بحيث استطاع القطرين تحقيق نمو اقتصادي معتبر خلال معظم سنوات العقدين بعد الاستقلال إلا أن التفاؤل بشأن قدرة الدولة على إدارة التنمية

¹ Bertrand BADIE, **Etat Importé...**, Op. Cit., P.64

² Mourad BENACHNHOU, "Algérie- FMI: Histoire Secrète," **Algérie Actualité**, N°. 1355, 1989, P.17

³ Ibid., P.18

⁴ Lahouari ADDI, **L'Algérie et La Démocratie et Crise du Politique dans l'Algérie contemporaine**, Op. Cit., P.81

الفصل الثاني: بيئة التحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

الاقتصادية وتوجيهها يتلاشى بحلول نهاية السبعينات¹. بحيث لم تنجح حكومات الدولتين المرتكزة على إحلال الإنتاج المحلي محل الاستيراد، وتكثيف دور الدولة؛ الذي كان يعد من المفاهيم الرائجة في الأيديولوجية الاشتراكية، خاصة بفشلها في القيام بدورها الحقيقي المتمثل في التنمية وتعظيم المنفعة².

فالفشل في الجزائر يعود إلى سوء التسيير والتخطيط وعدم ترابط مع طبيعة النظام، السوسيواقتصادي الجزائري الذي حاول توظيف نموذج الاتحاد السوفيتي، هذا النموذج الذي يقتضي أموال ضخمة، والتي حاولت الجزائر توفيرها من تأمين ممتلكاتها ومنتجاتها الخاصة (البترو). وبعد محاولة تحرير الاقتصاد نظرا لتضاعف الاحتياجات الاجتماعية زاد من تأزم عملية التنمية خصوصا في ظل نظام دولي تميز بسقوط القطب الاشتراكي³.

وفي تونس التي اتجهت منذ بداية السبعينات والثمانينات، إلى تطبيق توصيات صندوق النقد الدولي FMI، التي لم تستجب للحاجات الأساسية للبلاد (كخلق فرص عمل في الأرياف، وتحسين درجة التكامل في الاقتصاد الوطني)، فقد ظهر عجز الصناعات، مع انعدام روح التنافس؛ وعدم التقليل في الواردات كما كان منتظرا، مما عمق الإختلالات المالية وأضعف اقتصاد البلاد⁴.

فمصطلحات المركز الفريد للدولة وهيمنتها على الأيديولوجية، واعتبارها الطرف العامل على التحديث بدأ يفقد تماسكه، مع النمو السريع للسكان والركود الاقتصادي مع ظهور الأسواق غير الشرعية، كالسوق السوداء في تونس المعروفة في الجزائر بالتراباندو، هو ما فرض على تونس إعادة الهيكلة أو عودة تحويل المشاريع العامة إلى القطاع الخاص، واتجاه الجزائر إلى نفس الخطة بعد توقيع

¹ محمد عبد الباقي الهرماسي، "التغيير الاجتماعي والاقتصادي ومضاعفاته السياسية في المغرب العربي"، في جون لوكا وآخرون، ديمقراطية من دون ديمقراطيين، سياسات الانفتاح في العالم العربي/ الإسلامي بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المعهد الإيطالي "فونداشيوني إيني أريكو ما تيني" غسان سلامة (معد) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 200)، ص. 295

² حافظ عبد الرحيم وآخرون، السيادة والسلطة، الأفاق الوطنية والحدود العالمية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص. 51

³ K. BOUTALEB, "Transition Démocratique et Développement Socio-Economique au Maghreb, Le Rôle de la Société Civile," *Idara*, Vol. 10, N°. 02 (200), P.205

⁴ عبد الحميد ابراهيمي/ مرجع سابق، ص ص. 169-170

الفصل الثاني: بيئة التحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

اتفاقية مع صندوق النقد الدولي في 1989 في ظل بيئة اقتصادية دولية متغيرة، وانتصار المنطق الداعي إلى تخلي الدولة عن المجال الاقتصادي¹.

إن ما يمكن استخلاصه من خلال تحليل البنى الاقتصادية للبلدين منذ الاستقلال إلى غاية نهاية الثمانينات، أنه في السنوات الأولى للاستقلال طغت أولوية البناء والتنمية على اهتمامات أخرى كالديمقراطية، فلمنطق الذي ساد في تلك الفترة هو الوحدة والتشييد والتعليم، ومحاولة الاستقلال التام؛ بمعنى أن الأولوية كانت للمشاريع التنموية على حساب الديمقراطية. كما أنه لو حاولنا الرجوع إلى الشروط الواجب توفرها في دولة ما حتى تتمكن من الانتقال إلى الديمقراطية حسب ما ذهب إليه دعاة نظرية التحديث، نجد أنها لم تكن متوفرة منذ بداية الاستقلال، مثل الثروة الاقتصادية وتبني اقتصاد السوق وغيرها من الشروط التي ذهبت إليها المقاربة التحديثية لدراسة التحول الديمقراطي؛ فلعن انتفاء هذا العنصر يعد أيضا من العوامل التي ساهمت في انتفاء الديمقراطية في البلدين.

ومع أواسط الثمانينات أصبح يبدو جليا بروز عنصر أساسي في الدولتين ألا وهو نمو الطبقة الوسطى، كعامل مهم للانتقال إلى الديمقراطية، فالاحتجاجات التي توالى في البلدين غذتها المطالب الاجتماعية التي كانت نابذة من وعي هذه الطبقة لضرورة تحسين الظروف على جميع الأصعدة بما فيها الصعيد السياسي.

المطلب الثالث: المحددات الاجتماعية والثقافية في البلدين:

للمحددات الاجتماعية تأثير كبير في تحديد درجة الديمقراطية الدول بحيث توجد العديد من المؤشرات لو توفرت في بلد تكون ممهدة للمطالبة بالديمقراطية أو عراقيل لها، مثلا "مؤشر توزيع الدخل القومي، ونصيب الفرد منه، وكذا إشباع الحاجات الأساسية، درجة التحضر، الخدمات الصحية، التعليم، نسبة البطالة وغيرها من المؤشرات، لذلك سيحاول هذا المطلب معرفة السياق الاجتماعي لكل من تونس والجزائر، مع التركيز على فترة الثمانينات باعتبارها الفترة التي بدأت تبرز فيها ملامح الحراك والتغيير الاجتماعي، التي أفضت إلى تغييرات سياسية في البلدين.

¹ محمد عبد الباقي الهرماسي، مرجع سابق، ص ص. 293-295

الفصل الثاني: بيئة التحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

ففي تونس تمكن زعماء الحزب الدستوري الجديد من انتزاع الزعامة السياسية من أيدي ممثلي العائلات الحضرية الكبرى، مما أفسح المجال أمام هذه النخب الصغيرة والشديدة الانسجام من أصول برجوازية صغيرة أن تؤطر الجماهير وتوجه حركتها¹؛ لكن منذ أن بدأت الحركة التعاونية التي قادها أحمد بن صالح تمس مصالح البرجوازية، بدأت هذه الأخيرة تتحرك نظرا لموقعها المدعوم منذ الاستقلال واستطاعت التحالف مع فئة الشباب التكنوقراطيين الذين استطاعوا إيجاد مناصب لهم، هذا ما أبرز ظهور طبقات في المجتمع التونسي، فقد قدمت تونس أنموذجا لذلك فبانصهار التكنوقراطيين والبرجوازيين تشكلت طبقة ارتكزت في يدها الامتيازات، في مقابلها طبقة معارضة متنامية بشكل كبير مثلت الجماهير الفقيرة².

من خلال ذلك نلاحظ أن المجتمع التونسي تميز بوجود طبقتين الأولى استفادت من موقعها في السلطة واستحوذت على الامتيازات والمناصب وهي فئة صغيرة، وطبقة أخرى وهي باقي الجماهير التي كانت عرضة للفقر والتهميش نتيجة السياسة الاقتصادية والاجتماعية المتبعة من قبل الماسكين بزمام الحكم.

فقد شكلت نسبة الفقر في تونس عام 1985 ما قدر ب 7.7%، خاصة مع النمو الديمغرافي المتزايد الذي بلغ عام 1984 حوالي 6966 نسمة، وقد قدرت نسمة النمو الطبيعي في نفس السنة 2.58% ونسبة الولادات ب 32.3%، والوفيات ب 6.5%³.

الجزائر أيضا تميزت بتفاوتات اجتماعية كبيرة بين مختلف الشرائح والفئات، الأمر الذي زاد من سخط الشعب فأصبح هذا الوضع مرفوضا على الساحة الاجتماعية⁴. خاصة أن البنية الاجتماعية في الجزائر تغيرت فقد بلغ الجيل الجديد الذي لم يشهد أحداث الثورة التحريرية حوالي 75% فقد شهدت الجزائر نسبة نمو

¹ محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مرجع سابق، ص.39

² خيرى عزيز، مرجع سابق، ص.582-584

³ الجمهورية التونسية، المعهد الوطني للإحصاء، البحوث والدراسات السياسية 1994 pdf

⁴ عنصر العياشي، نحو علم اجتماع نقدي، دراسات نظرية وتطبيقية (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، بدون ت. ن.)، ص.163

الفصل الثاني: بيئة التحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

ديمغرافي قدرت ب 3.2% سنة 1985، ما انعكس سلبا على المستوى المعيشي والظروف الاجتماعية للمواطنين¹.

كما انتشرت أزمة البطالة بأرقام كبيرة في الجزائر بحيث قدرت من حوالي 1.5 إلى 2 مليون شخص عام 1989، فقد مثلت نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 29 سنة نسبة 82% من العاطلين على العمل في نفس السنة². أما عن نسبة التحضر في الوطن العربي عموما وتونس والجزائر خصوصا، لا تقترن بتحقيق معدلات مرتفعة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية لذلك توصف بالتضخم الحضري Over Urbanization بحيث أن زيادة عدد سكان المدن لا يواكبه على الأقل بنفس معدلات تنمية اقتصادية واجتماعية ملموسة، لذلك فإن التحضر في هذه البلدان نابع من مجموعة من العوامل ، لعل أبرزها ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية لسكان الحضر من ناحية والهجرة الداخلية من المناطق الريفية أو البدوية باتجاه المدن من ناحية ثانية³.

لعل الاختلاف البارز في المحددات الاجتماعية في البلدين يكمن في التركيبية البشرية، حيث تتميز تونس بانسجام في بنيتها البشرية، إذ أن غالبية سكانها من أصل عربي⁴، أما الجزائر فتتميز بالتنوع في تركيبها البشرية فبالرغم من أن العرب يشكلون النسبة الأعلى، والباقي بربر مقسمين بين قبائل وشاوية. ففي الجزائر يلجأ النظام إلى إنكار التباين والاختلاف ورفض التعددية ولا يتوانى في محاولة تقييدها وإغائها أو إفراغها من محتواها مستخدما كل ما لديه من أساليب المناورة⁵.

¹ Ahmed BENBITOUR, *L'Algérie au Troisième Millenaire, defis et Potentialities* (Alger: ed. Marimoor, 1988), P.86

² عبد الحميد ابراهيمي، مرجع سابق، ص.130
³ جلال عبد الله معوض، *السياسة والتغيير الاجتماعي في الوطن العربي* (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994)، ص ص.124-126

⁴ _____، في الموقع: http://histoire_geographie.quebec.com/iklimianew_page1.htm
⁵ العياشي عنصر، "التعددية السياسية في الجزائر الواقع والأفاق" ورقة مقدمة للندوة التي نظمتها جامعة آل البيت والمعهد الدبلوماسي الأردني حول "الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية" بتاريخ 18-19 ماي 1993، ص.7

الفصل الثاني: بيئة التحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

وقد كان في تونس من بين المحاور الكبرى في السياسة التونسية، مشروع العلمنة، الذي اصطدم بردود عديدة سواء على المستوى المحلي من طرف جماعات جهوية، أو على المستوى القومي من طرف ولايات إسلامية عروبية¹، وهو ما أحدث شرخا متزايدا بين قطاعات الرأي العام المستقطب بين ثقافة إسلامية (الزيتونيين)، و ثقافة علمانية (المفرنسين)، خاصة مع تزايد بناء المؤسسات التعليمية والجامعية والثقافة الأجنبية التي تدرس بلغتها الخاصة، مما زاد من موجة التبعية الثقافية الخارجية، بحيث يقود هذا الانفتاح الثقافي دون أن يكون مرتبط بمشروع مجتمعي واضح وواع للتنمية والتحديث إلى التشتت الفكري والضياع النفسي².

وبالرجوع إلى مؤشرات التعليم في تونس حسب إحصاءات 1984 قد بلغ مستوى التعليم الابتدائي حوالي 34.4% والثانوي 17.1% والعالي 2.1% والباقي أي 46.4% لا شئ أي نسبة الأمية قدرت ب46.4%³، إن هذه النسبة الخطيرة للأمية تعد بمثابة حاجز لإقامة الديمقراطية إذا ما تم الرجوع إلى المنطلقات الفكرية لنظرية التحديث التي ترى في مؤشر التمدرس من المؤشرات الهامة لقيام الديمقراطية، فالتعليم يفرز طبقة واعية بأهمية الديمقراطية كنمط للحكم وتنظيم الحياة بمختلف مجالاتها.

أما الجزائر فقد أفرز التعليم فيها ثلاث فئات متباينة، تناقضت مصالحها وتعارضت مواقفها، وهم

- فئة المثقفين باللغة الفرنسية ولا يجيدون اللغة العربية، وهم المسيطرون على مقاليد الحكم ويملكون سلطة القرار والتنفيذ في الدولة .
- فئة المثقفين باللغة العربية ولا يجيدون اللغة الفرنسية، يعيشون على هامش الحياة الاقتصادية والسياسة الوطنية.

¹ محمد عبد الباقي الهرماسي، مرجع سابق، ص.39
² برهان غليون، "العولمة وأثرها على المجتمعات العربية" ورقة مقدمة على اجتماع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا حول "تأثير الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية" (بيروت: 19-21 ديسمبر 2005)
³ الجمهورية التونسية، المعهد الوطني للإحصاء، 2004

الفصل الثاني: بيئة التحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

- فئة المثقفين باللغتين الفرنسية والعربية، وهم أقل عددا ويمكن تصنيفه مع الفئة الأولى¹.

وهناك نمط آخر من التصنيف يتمثل في:

- ثقافة من إنتاج لمساجد والزوايا والجامعات الإسلامية (الزيتونة والأزهر...) وتمتلك تأثير كبير في أوساط الريف والفلاحين.

- نمط من إنتاج المدرسة الاستعمارية بهدف تكوين وسطاء بين الإدارة والدولة المستعمرة، تسود في وسط الأعيان وصغار الموظفين والأهالي².

فالممتنع للساحة الثقافية في الجزائر يجد أنها تطرح نفسها في شكل ثنائيات، مثال (عربي/بربري)، (مفرنس/مغرب)، (إسلامي/حدائي)³. هذا ما يبرز تأثير الساحة السياسية بهذا التعدد القيمي الذي طفت تناقضاته على السطح خاصة في فترة الثمانينات، فهذا التعدد الموجود وغير المعترف به على الساحة السياسية، مع تنامي الوعي لدى مختلف شرائح المجتمع، سيولد الأزمة على الصعيد السياسي، وهو الأمر الذي يستوجب إرساء ثقافة سياسية مدنية تستوعب هذا التنوع لتكون عامل نجاح لعملية التحول الديمقراطي وليس معيق له.

ففيما يخص التشابه بين المحددات الثقافية في تونس والجزائر يمكن الرجوع إلى ما ذهب إليه رافاييل باتاي في كتابه العقل العربي "The Arab Mind" بحيث من خلال تحليله للثقافة السائدة في المجتمعات العربية وجد أن هناك فجوة ثقافية بين النخب و الجماهير، تتجلى خصوصا في ثنائية المفرنس والمغرب، وحسبه ينظر الريفيين العرب إلى العربي المفرنس بازدراء لأنهم يشعرون أنه انفصل عنهم، وأن ارتباطه بالثقافة الفرنسية جعلت بينه وبين العامة هوة لا يمكن تجسيرها، مما أفرز لدى الجماهير كراهية أفعاله ومحاولة مقاومته، فيرد من جانبه بإقصائهم على خلفية اقتناعه بأنه أرقى من أغلبية الناس، وأنه متطور على خلاف ما هم عليه⁴.

¹ عمر صدوق، آراء سياسة وقانونية في بعض قضايا الأزمة (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995)، ص 70-71

² ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص 125.

³ إسماعيل قبيرة، مرجع سابق، ص 190.

⁴ رافاييل باتاي، العقل العربي، تر. على الحارس (بدون: شبكة عراق المستقبل، 2003)، ص 13.

الفصل الثاني: بيئة التحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

هذا ما يجعل الجماهير تسعى للحصول على منفذ إلى السياسة، ذلك أن أبناء البرجوازية من سكان المدن وأصحاب الأراضي، ورؤساء العشائر...، لم يصبحوا هم وحدهم المعنيين بالمراكز السياسية لأن الدولة لا تصبح شرعية إلا بقدر ما تمكن كل المواطنين فيها من الحصول على ما يستحقون؛ ومن واجب الدولة القائمة على إرادة الشعب أن تكافح الفقر وتساعد المواطنين¹.

لكن الاختلاف الواضح في التركيبة الاجتماعية والثقافية لكل من تونس والجزائر يرجع إلى العامل البشري، ففي حين تتمتع تونس بانسجام في التركيبة البشرية، تعاني الجزائر من أزمة الهوية (مشكل الأقلية الأمازيغية)، بالرغم من أن هناك من يقول أن تونس أيضا تعاني من أزمة هوية (الإسلاميين والعلمانيين)*، لكن ليس بالحدة التي تعاني منها الجزائر .

¹ جان ليكا، "التحرك نحو الديمقراطية في الوطن العربي وما يعتريه من عدم اليقين والتعرض للأخطار، وما يعتريه من شرعية، محاولة تجريبية في تحديد المفاهيم وفرضيات أخرى"، في غسان سلامة (معد) ديمقراطية من دون ديمقراطيين، سياسات الانفتاح في العالم العربي/الإسلامي، مرجع سابق، ص ص.45-46
*تفصيل أكثر في الفصل الثاني

المبحث الثاني: التأطير الدستوري والقانوني للتحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

يعد هذا المبحث بمثابة رصد لأداء النظامين السياسيين التونسي والجزائري من الناحية الدستورية والقانونية، بتحليل وتفسير أهم الإصلاحات التي مست النظامين وكانت بمثابة انتقال لعهد جديد. سواء من حيث المؤسسات التي أقرتها دساتير البلدين، أو القوانين المنظمة للحياة السياسية، والتي تضبط قواعد اللعبة السياسية من الناحية القانونية، كتحديد مهام السلطات والعلاقة بينهم، ونمط النظام الانتخابي المتبع.

فالمقارنة بين الدساتير مهمة لتصنيف النظم السياسية، فقد قام أرسطو في القدم بالمقارنة بين أكثر من 50 دستور دولة، ما يبين أهمية الدراسة القانونية في تحديد شكل وممارسة النظم السياسية منذ القدم.

إذ تعد المقارنة الدستورية كما ذهب إليها جون بلونديل Jean Blondel مهمة في معرفة نوع النظام السياسي المتبع، هل هو برلماني أم رئاسي، كما أن تصنيف الأنظمة وفقا للقانون الدستوري يمكن أن يوضح نوعين من النظم: نظم تسلطية وأخرى ديمقراطية، فالأولى تتجاهل مبدأ الفصل بين السلطات والثانية تعمل به¹.

فالدستور هو الوثيقة الأساسية الأولى في البلاد التي تنظم الحياة السياسية، وتسمو على كافة القوانين الداخلية المعمول بها؛ ففيه تحدد الحقوق والواجبات، والمهام والمسؤوليات، باعتبار الدستور والقوانين الصادرة بموجبه بمثابة المرجع الأساسي المحدد لمختلف الممارسات السياسية، فقد سعت كل من تونس والجزائر بعد استقلالهما إلى وضعه بغية إعطاء النظام السياسي نوعا من الشرعية القانونية على غرار باقي دول العالم التي سبقتهما في إرسائه؛ ويهدف معرفة الأثر الذي يمثله الدستور والقوانين على الديمقراطية، تسعى هذه الدراسة إلى الاهتمام بالإطار القانوني والدستوري للبلدين.

¹ Daniel –Louis- SEILER, *La Méthode Comparative en science Politique* (Paris: Armond Colin, 2004), PP.21-22

المطلب الأول: البنية الدستورية والقانونية للتحول في تونس:

كانت فكرة الدستور من أهم مقومات الحركة الوطنية التحريرية في تونس، ومطلب أساسي من مطالبها سرعان ما أصبح بعد الاستقلال واقعا مجسدا، فقد انطلق هذا المسار بانتخاب المجلس التأسيسي القومي في 25 مارس 1956، بعد إعلان الاستقلال، وعهدت إلى هذا المجلس مهمة وضع دستور البلاد في إطار ملكية دستورية، وتولى هذه المهمة لجان تشكلت داخل المجلس التأسيسي لكن بعد الإطاحة بالنظام الملكي استبدل مشروع الملكية الدستورية بالمشروع الرئاسي الجمهوري، وقد تم إعلان أول دستور للجمهورية التونسية في جوان 1959¹.

وقد شهدت تونس عدة تعديلات دستورية قبل تاريخ 1987*، تاريخ الانقلاب الذي قام به زين العابدين بن علي في السابع من نوفمبر 1987 التاريخ الذي اقترن بالتغيير في تونس، وعلى إثره جاء بيان 7 نوفمبر 1987، أنه عملا بالفصل 51 من دستور الجمهورية التونسية تولى زين العابدين بن علي رئاسة الجمهورية والقيادة العليا للقوات المسلحة، كما جاء في البيان أن تونس دخلت عهد جديد ذلك أن الشعب التونسي بلغ من الوعي ما يمكنه من تصريف شؤونه في ظل نظام جمهوري، يولي المؤسسات مكانتها ويوفر أسباب الديمقراطية، على أساس سيادة الشعب، كما جاء في البيان أن الدستور يحتاج إلى مراجعة².

وبالفعل قد تم تعديل الدستور في 25 جويلية 1988، وأهم ما جاء في هذا التعديل إلغاء الرئاسة مدى الحياة، والخلافة الآلية، وتقرر إجراء انتخابات رئاسية

¹ مجلس النواب التونسي، "الدستور التونسي منذ الاستقلال إلى اليوم"، في الموقع الرسمي لمجلس النواب http://www.chambre-dep.tn/a_hist3.html

*تعديل جوان 1967 المتعلق بتنقيح الفصل 2 من الدستور بخصوص بداية الدورة العادية السنوية ونهايته.
- تعديل 31 ديسمبر 1969 المتعلق بتنقيح الفصل 51 من الدستور بخصوص خلافة رئيس الجمهورية بصفة وقتية أو شغور منصب رئاسة الجمهورية بسبب الوفاة أو العجز التام، وتكليف الوزير الأول بالتولي الفوري لمهام رئاسة الدولة وتوجيه رسالة في ذلك إلى رئيس مجلس الأمة، وتأييد اليمين الدستورية المنصوص عليها في الفصل 41 أمام مجلس الأمة أو عند التعذر أمام مكتب مجلس الأمة و أمام رئيس مجلس الأمة.
تعديل 19 مارس 1975 المتعلق بتنقيح الفصلين 40 و 51 من الدستور لإقرار الرئاسة مدى الحياة، فحول بذلك النظام الجمهوري إلى نظام ملكية جمهورية.
تعديل 7 أبريل 1976 وقد شمل هذا التعديل بخصوص رقابة مجلس الأمة على الحكومة (لائحة اللوم) كما مكنت رئيس الجمهورية من حل البرلمان.
تعديل جوان 1981 المتعلق بتنقيح بعض الفصول من الدستور وغيرت تسمية مجلس الأمة إلى مجلس النواب.
نقلا عن الموقع أعلاه.

² الجمهورية التونسية، بيان 07 نوفمبر 1987

الفصل الثاني: بيئة التحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

بالاقتراع العام لمدة خمس سنوات أقصاها ثلاث عهديات، وحدد سن الأهلية بسبعين سنة، وتم تغيير اسم الحزب من الحزب الاشتراكي PSD إلى التجمع الدستوري الديمقراطي RCD¹.

وفي إطار بناء توافق وطني تم توقيع "الميثاق الوطني" في 07 نوفمبر 1988 في قرطاج من طرف ممثلي: التجمع الدستوري الديمقراطي RCD، حزب الوحدة الشعبية PUP، حركة الديمقراطيين الاشتراكيين MDS، الحزب الاشتراكي للتنمية PSP، والاتحاد الديمقراطي من أجل الوحدة UDU، بالإضافة إلى حركة الاتجاه الإسلامي MTI².

يحتوي نص الميثاق على ديباجة تحتوي على أربعة أجزاء:

- ركز الجزء الأول: على الهوية وذكر أن تونس جزء من المغرب العربي الكبير، والأمة الإسلامية ومرتبطة بعروبيتها وسلاميتها، وأكد على ثلاث نقاط أساسية "العروبة، استناد الدولة إلى القيم الإسلامية، وإصلاح قانون الأحوال الشخصية".
- أتى الجزء الثاني حول النظام السياسي والذي دار في ثلاث مواضيع تركز كلها على "الديمقراطية، حقوق الإنسان، والحياد السياسي لقوى الدفاع الوطني والحفاظ على مدنية النظام السياسي".
- أما الجزء الثالث فجاء حول التنمية وركز على مجموعة من المبادئ "كرفع الإنتاج، وعدالة التوزيع على مختلف الأقاليم والتوازن بين القطاع العام والخاص".
- والجزء الرابع تضمن العلاقات الخارجية وذكر بالتضامن مع العرب وإفريقيا، مع حفاظ تونس على استقلاليتها وحرية شعبها³

وفي هذا الصدد يقول السيد زين العابدين بن علي:

¹ Paul BALTA, Claudine RULLEAU, Op. Cit., P.77

² Mohsen TOUMI, **La Tunisie de Bourguiba à Ben Ali** (Paris: Presse Universitaire de Sitaires de France, 1989), P.254

³ Ibid., PP.255-256. et - 07 نوفمبر 1988 انظر ، الميثاق الوطني

الفصل الثاني: بيئة التحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

"... إن الميثاق الذي ندعمو إليه، التزام طوعي بعقد مجتمعي يتوافق عليه كل أفراد الأسرة

الوطنية، من أجل ابتكار صيغ جديدة لتضامن وطني ناجم ودائم".¹

وفيما يخص الأحزاب السياسية فبالرغم من أن دستور 1959 في فصله الثامن كان يدعو إلى حرية التعبير وتأسيس الجمعيات²، إلا أن ذلك لم يكن مجسدا في الحياة العملية. فقد كان أول إقرار بالتعددية السياسية في أفريل 1981، لكن سرعان ما تم التراجع عن ذلك، بسيطرة الحزب الاشتراكي الدستوري على كافة مناحي الحياة السياسية³.

وفي 03 ماي 1988 تم وضع قانون الأحزاب السياسية التونسي، الذي أقر بمساهمة الأحزاب السياسية في تأطير المواطنين وتنظيم مساهمتهم في الحياة السياسية للبلاد في إطار برنامج سياسي⁴. وقد اكتسى هذا القانون أهمية تاريخية، ومنعرج هام في الحياة السياسية للبلاد، لأنه لأول مرة في تاريخ تونس يتم وضع الإطار القانوني للتعددية السياسية⁵؛ كما حدد هذا القانون بعض المبادئ التي يجب أن يركز عليها عمل الأحزاب السياسية من بينها: المحافظة على مكاسب الأمة والنظام الجمهوري ومبدأ سيادة الشعب، وقد ندد بالعنصرية وكل أوجه التمييز، وكذلك عدم استناد الأحزاب في برامجها السياسية على دين أو لغة أو عنصر أو جنس⁶. وقد صدر قانون متعلق بالتمويل العمومي للأحزاب السياسية في 21 جانفي 1997، وتمم بالقانون الصادر في 1999⁷.

¹ حسنين فوز، "تونس المنجزات السياسية في العشرية الأولى"، الاقتصاد والأعمال، ع.216، السنة 19، (ديسمبر 1997)، ص.54

² الجمهورية التونسية، دستور 1959، الفصل 08

³ المنصف وناس، مرجع سابق، ص.14

⁴ الجمهورية التونسية، قانون عدد 32 سنة 1988 المؤرخ في 03 ماي 1988 المتعلق بالأحزاب السياسية، الفصل: 01 الفقرة 02

⁵ عبد الله الأحمد، "50 عاما من البناء، الجمهورية وتعميق المسار الديمقراطي التعددي في تونس"، العرب الأسبوعي، السبت 2007/07/28

⁶ الجمهورية التونسية، القانون المتعلق بالأحزاب، مرجع سابق

⁷ الجمهورية التونسية، قانون عدد 27 المؤرخ في 29 مارس 1999 المتمم لقانون 21 جانفي 1997، المتعلق بالتمويل الحزبي

الفصل الثاني: بيئة التحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

وبالنسبة لقانون الانتخابات فقد نقت المجلة الانتخابية الصادرة في 1959 عدة مرات، ففي عام 1999 نقت الفصل الخاص بشروط الترشح للرئاسة¹، و في 2003 تم إلغاء المادة الخاصة بتحديد سقف مدة الرئاسة الذي كان محددًا بثلاث عهديات². ويقر دستور تونس بالحريات الأساسية باعتبارها دولة القانون والتعددية، وتعمل من أجل كرامة الإنسان، وحسب الدستور ترسخ هذه الحريات قيم التضامن والتآزر والتسامح بين الأفراد، بالإضافة إلى حرمة الفرد وحرية المعتقد والقيام بالشعائر الدينية ما لم تخل بالنظام العام³.

بالإضافة إلى أن قانون الصحافة تم تعديله بهدف تخفيف القيود المفروضة على حريات النشر⁴، وقد ورد في المادة الثامنة من الدستور مجموعة من الحقوق من بينها حرية الفكر والتعبير والصحافة والنشر والاجتماع، كما ضمن الدستور حق تأسيس الجمعيات وممارستها لنشاطها وفق ما يضبطه القانون⁵. وقد تم تنقيح قانون الصحافة في العديد من المناسبات منها عام 1988، و1993 ولأهمية ذلك تم استحداث المجلس الأعلى للاتصال عام 1989 وتعزيز تركيبته في 1992، ويعتبر من المجالس الاستشارية لدى رئيس الجمهورية، وفي هذا المجال يقول الرئيس التونسي بن علي:

"من الطبيعي ونحن نفتتح مشرعية جديدة أن نطمح إلى صحافة راقية جريئة قادرة على الأداء

العبد والإبداع والنقد البناء، فالإعلام رسالة حضارية، ومجال تنافس شديد في عصر العولمة..."⁶

المطلب الثاني: البنية الدستورية والقانونية للتحول في الجزائر:

¹ الجمهورية التونسية، القانون الدستوري عدد 52 مؤرخ في 30 جويلية 1999 المتعلق بشروط الترشح للرئاسة.

² الجمهورية التونسية، القانون الدستوري عدد 34 لسنة 2003 المؤرخ في 13 ماي 2003 الخاص بتسيير شروط الترشح إلى رئاسة الجمهورية بالنسبة لانتخابات 2004

³ الجمهورية التونسية، دستور 1959، المادة 05 أضيفت لها ثلاث فقرات بموجب القانون الدستوري عدد 51 لسنة 2002 المؤرخ في 01 جوان 200

⁴ محمد فايز فرحات، "أبعاد التحول الديمقراطي في تونس"، في أحمد منيسي محررا، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مرجع سابق، ص. 188

⁵ دستور الجمهورية التونسية، المادة : 08، المتممة بالقانون الدستوري عدد 65 لسنة 1997، المؤرخ في 27 أكتوبر 1997

⁶ حسنين فواز، مرجع سابق، ص. 55

الفصل الثاني: بيئة التحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

أما في الجزائر فقد شكلت أحداث أكتوبر 1988 منعطفا حاسما في تاريخ الجزائر الحديث، فقد كانت بمثابة الدافع الذي تمخض عنه الانتقال نحو الديمقراطية¹، فقد كان من نتائجها إقرار العديد من الإصلاحات جاء في المقام الأول الإصلاح السياسي الذي أعلنه الرئيس شاذلي بن جديد في خطابه الملقى على الأمة في 10 أكتوبر 1988 الذي أبدى فيه ضرورة إدخال إصلاحات أساسية على المستوى السياسي².

وقد تم إعلان الإصلاحات من قبل الرئيس جاءت على شكل ثلاث مراحل، المرحلة الأولى: تعديل عدة مواد من دستور 1976، المرحلة الثانية: إجراء إصلاحات في البنية التنظيمية والهيكلية لحزب جبهة التحرير الوطني، وفي المرحلة الثالثة: إجراء استفتاء على هذه التعديلات يوم 3 نوفمبر 1988³.

إن ما يلاحظ على تعديل 03 نوفمبر 1988، هو محاولة المشرع إعطاء الشعب حق الاستفتاء باعتباره يجسد السيادة الشعبية، كما حاول تحديد السلطات والمهام الموكلة إلى كل من مؤسسة الرئاسة، الحكومة والمجلس الشعبي الوطني، غير أن الواضح فيه هو التأكيد على دور رئيس الجمهورية أكثر من أي مؤسسة أخرى⁴.

وفي 23 فيفري 1989 وقع الاستفتاء على الدستور الجديد الذي اعترف لأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة بالتعددية السياسية، وكانت قد تمت الموافقة عليه من طرف الشعب بالأغلبية 73.43% من الأصوات المعبر عنها؛ ويشكل هذا الدستور بداية عهد جديد أنهى الفلسفة الاشتراكية والحزب الواحد⁵، وأقر الانفتاح على الصعيدين السياسي والاقتصادي، مما أدى إلى مصادقة المجلس الشعبي الوطني على قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي⁶. فقد أقرت المادة 39 من الدستور بـ "حريات

¹ عنصر العياشي، "التعددية السياسية في الجزائر"، مرجع سابق، ص. 3

² El Moudjahid, 10/10/1988

³ Arun KAPIL, L' evolution du Régime Autoritaire en Algérie le 05 Octobre et Réforme Politique de 1988-1989," **Annuaire de l'Afrique du Nord**, 1990, P. 502

⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التعديل الدستوري الموافق عليه في استفتاء 03 نوفمبر 1988
⁵ مولود ديدان، **مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية** (الجزائر: دار النجاح للكتاب، 2005)، ص. 34

⁶ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 11/89 المؤرخ في 05 جويلية 1989 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي.

الفصل الثاني: بيئة التحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمون للمواطن"¹، وجاء في المادة الموالية، أي المادة 40 "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقلال البلاد وسيادة الشعب"².

يرى الدكتور عمر صدوق بتحليل المادة 40 من دستور 1989 أنها تقر التعدد الحزبي المفتوح في شكل خاص وهو "الجمعيات ذات الطابع السياسي" بالرغم من أن هناك فرق بين الجمعية والحزب، ويقول أن الهدف هو البحث عن مصطلح أشمل وأكثر مرونة، ومن جهة أخرى فيرى أن المشرع أصاب في استعمال مصطلح معترف به للدلالة على أن التعدد الحزبي كان قائما في الواقع السياسي الجزائري من قبل، غير أنه لم يكن معترف به رسميا فهذا الاعتراف جاء يقنن واقعا موجودا³.

وكما سبق القول اعترف دستور 1989 بحرية التعبير وتأسيس الجمعيات وعقد الاجتماعات، ودعمها بقانون الإعلام الذي صدر في 23 أبريل 1990، فقد تدعم الإعلام العمومي والجهوي بإصدارات عديدة (كالنهار، العقيدة، الأوراس...) وصحف خاصة (كالخبر، الحياة، الشروق العربي، السلام، El Watan، Le Matin، Quotidien d'Algérie، Le Nouvel Hebdo)، وصحف متخصصة (كالوفاء الرياضي، Al Simsar)⁴؛ إلا أن هذا الزخم الإعلامي لم يستمر طويلا نظرا لمواجهته العديد من المشاكل كالنشر، التوزيع، الطباعة، ارتفاع تكاليف السحب وعدم كفاية دعم الدولة مما أدى إلى إغلاق العديد منها⁵.

وقد تم تكييف النظام الانتخابي وفق المعطيات الجديدة بصدور القانون 89/13، الذي عدل بموجب قانون 90/06⁶، بعد تأجيل الانتخابات المحلية (البلدية

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، المادة: 39

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، المادة: 40

³ عمر صدوق، مرجع سابق، ص ص. 73-74

⁴ ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص. 150

⁵ فضيل وكبو، "الصحافة المكتوبة في الجزائر بين الأصالة والاعتراب"، المستقبل العربي، ع. 255، (ماي

200)، ص ص. 51-52

⁶ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 90/06 المؤرخ في 27 مارس 1990 المتعلق بالانتخابات

الفصل الثاني: بيئة التحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

والولائية)، بالرغم من أن هذا التأجيل كان محل جدل إلا أن المجلس الشعبي الوطني وافق على ذلك في 1989/12/05¹.

وقد أجريت الانتخابات المحلية التعددية في جوان 1990 ثم التشريعية في 26 ديسمبر 1991، كان في كلاهما الفوز لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ².

هذا ما أدى إلى انقلاب موازين القوى السياسية والتوازن في السلطة مما أدى إلى إيقاف المسار الانتخابي واستقالة رئيس الجمهورية، في 11 جانفي 1992 بعد ما عرض رسالة الاستقالة على المجلس الدستوري، وفي تلك الأوضاع كان الرئيس قد حل المجلس الشعبي الوطني في 31 ديسمبر 1991، مما ترك فراغا سياسيا ودستوريا في السلطة الجزائرية (بغياب كل من رئيس الجمهورية، والمجلس الشعبي الوطني)³، هذا ما أوجد أزمة دستورية، خاصة بعد اعتذار رئيس المجلس الدستوري عبد المالك بن حبيلس عن قبول منصب الرئاسة مبررا ذلك بعدم وجود مادة صريحة في دستور 1989 تعالج هذه الوضعية⁴.

إن هذه الحريات التي ولدت قيصريا إثر حوادث أكتوبر 1988 كانت تعاني التأطير القانوني، والإجراءات الخاطئة فيبرز تجاذب بين السلطات والتشكيلات السياسية ما أدى إلى انفلات الأمر⁵.

وفي ظل هذه الأجواء تم تأسيس المجلس الأعلى للدولة أوكلت إليه مهمة قيادة البلاد⁶. واستمر الوضع إلى غاية إجراء أولى الانتخابات الرئاسية في عهد التعددية في 1995 والتي فاز فيها السيد اليامين زروال بالحصول على 61% من الأصوات⁷.

¹ سعيد بوشعير، مرجع سابق، ص. 319
² هدى ميتيكس، "توازنات القوى في الجزائر، إشكالية الصراع على السلطة في إطار تعددي"، المستقبل العربي، ع. 172، (1993)، ص ص. 38-40
³ العيفا يحيى، مرجع سابق، ص. 118

⁴ Le Monde, 14 Janvier 1992

⁵ عبد الوهاب دربال، الديمقراطية بين الإدعاء والممارسة (الجزائر: دار قرطبة للتوزيع والنشر، 2007)، ص. 42

⁶ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الإعلان الصادر في الجريدة الرسمية، ع. 03 الصادر يوم 1992/01/15 المتضمن إقامة المجلس أعلى للدولة

⁷ هناء عبيد، أزمة التحول الديمقراطي، في أحمد منيسي محررا، التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي، مرجع سابق، ص. 144

الفصل الثاني: بيئة التحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

ثم شرعت القيادة الجديدة في بناء مؤسسات الدولة من جديد، بدءا بتعديل الدستور في 28 نوفمبر 1996¹، الذي يعتبر ثاني دستور في عهد التعددية والذي جاء في ظل أزمات سياسية واقتصادية وأمنية بعد إلغاء المسار الانتخابي². وقد تمت مراجعة الدستور في 1996، بهدف ضبط الإطار العام والمعالم التي تحكم نشاط الأحزاب السياسية من أجل تفاعلي الإنزلاقات التي قد تمس استقلال الدولة وممارسة حقوق المواطنين وحررياتهم³.

وقد ورد في المادة 41 من هذا الدستور التأكيد على "الحريات العامة والاجتماع مضمون للمواطن" وفي المادة 42 منه على أن "حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون"⁴. وقد حذر المشرع من التذرع بحق التعددية السياسية والحريات العامة لضرب سلامة واستقلال البلاد، وسيادة الشعب وكذا الطابع الديمقراطي الجمهوري للدولة، ومنع أي تأسيس حزبي على أساس ديني، لغوي، عرقي، جنسي، مهني أو جهوي، كما تمنع الأحزاب السياسية من اللجوء إلى استعمال العنف والإكراه مهما كانت طبيعتها أو شكلها⁵. ما يلاحظ أنه لأول مرة توضع كلمة أحزاب سياسية في الدستور، بدلا من الجمعيات ذات الطابع السياسي التي اعتمدت في دستور 1989، وقد وضع المشرع الأحزاب السياسية ضمن القوانين العضوية*، فقد جاء القانون العضوي 09/97 المتعلق بالأحزاب السياسية معدلا للقانون العضوي 11/89 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي⁶.

¹ دبله عبد العالي، "النظام السياسي الجزائري من الأحادية الحزبية إلى التعددية"، في حافظ عبد الرحيم وآخرون، السيادة والسلطة الأفاق الوطنية والحدود العالمية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص. 225.

² Ahmed MAHIOU, "Note Sur la Constitution Algérienne du 28 Novembre 1996," Annuaire de L'Afrique du Nord, 1997, P.479

³ مسعود شيهوب، "القوانين المؤطرة للنشاط السياسي في الجزائر، قراءة في النصوص"، الوسيط، ع. 06 (السداسي الثاني، 2008)، ص. 58، بالإضافة إلى الرجوع لشروط إنشاء الأحزاب السياسية في القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية.

⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، المادتين: 41 و 42

⁵ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، المادة: 42

* تطلق تسمية القانون العضوي على مجموعة من مهام الدولة الحساسة التي ارتأى المشرع أن يضعها في قائمة القوانين العضوية لدرجة أهميتها وحساسيتها وهي الأحزاب السياسية، الانتخابات، القضاء، الأمن، المالية، والإعلام.

⁶ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، ع. 12، 1997، القانون العضوي 09/97 المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر في 06 مارس 1997

الفصل الثاني: بيئة التحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

وقد جاء هذا القانون كضابط لعملية إنشاء الأحزاب السياسية، فقد أوضح شروط التأسيس خصوصا في المادتين 13 و14 اللتان حددتا الشروط المطلوبة في الأعضاء المؤسسين، وشروط تكوين ملف التأسيس، بحيث كان هدف المشرع ضمان صرامة أكبر لاحترام المبدأ الدستوري المتعلق بحرية إنشاء أحزاب سياسية¹. فقد اشترطت المادة 13 في الأعضاء الجنسية الجزائرية، التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، بلوغ سن 25 سنة على الأقل، وعدم القيام بسلوك معادي للثورة التحريرية²، وحددت المادة 14 الوثائق المطلوبة في ملف التأسيس والتي من أهم ما جاء فيها من شروط : طلب تأسيس يوقعه 3 أعضاء ، تعهد موقَّع من قبل 25 عضوا مؤسسا على الأقل يقيمون في 3/1 ولايات الوطن على الأقل*، وفيما يخص سير الأحزاب السياسية جاءت المواد 3، 5، 6، 7 مفصلة للمادة 42³؛ ونظرا لأهمية مسألة تمويل الأحزاب لما لسلطة المال من تأثير على سير الأحزاب وتوجيهها نظم القانون ذلك في المواد من 28 إلى 35 وقد أكد المشرع حرصه على منع التمويل من أي جهة أجنبية أو خفية**.

أما قانون الانتخابات فقد تم تكييفه مع التطورات التي حصلت عقب الأزمة التي عرفتها الجزائر بإصدار الأمر 07/97 المؤرخ في 06 مارس 1997 المتضمن القانون العضوي للانتخابات ، وأهم ما جاء في هذا القانون:

- كيفية الرقابة على العملية التحضيرية للانتخابات.
- حرية الترشح والانتخاب.
- سير عملية الانتخاب⁴.
- وحددت المادة شروط الأهلية للترشح لرئاسة الجمهورية .

¹ مسعود شيهوب، مرجع سابق، ص.58
² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، ع.12، 1997، القانون العضوي 09/97 المتعلق بالأحزاب السياسية، الصادر في 06 مارس 1997، المادة 13
* لتفصيل أكبر حول مضمون التعهد، أنظر المادة 14 من القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية.
³ القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية ، مصدر سابق. المواد: 05، 03، 06، 07
** لتفصيل أكثر، أنظر القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية في الجزائر، المواد من 28 إلى 35
⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر 07/97 المؤرخ في 06 مارس 1997 المتعلق بالقانون العضوي للانتخابات

الفصل الثاني: بيئة التحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

وفي ظل قيادة السيد عبد العزيز بوتفليقة، بادر إلى قانون الوئام المدني في جويلية 1999 وحصل على تصديق البرلمان وطرح على الاستفتاء في 16 سبتمبر 1999 ليحظى بموافقة 98% من الشعب الجزائري كخطوة لحل الأزمة الأمنية¹.

وعلى إثر الربيع الأسود الأمازيغي في 2001 بادر الرئيس إلى دسترة اللغة الأمازيغية في 2002 دون اللجوء إلى استفتاء شعبي، وتم ذلك وفق ما خوله الدستور لرئيس الجمهورية بناء على المادتين 174 و 176 من الدستور وبعد الأخذ برأي المجلس الدستوري وموافقة البرلمان بغرفتيه، صدر هذا القانون وأضيف إلى المادة الثالثة من الدستور أن تمازيغت هي كذلك لغة وطنية، تعمل الدولة لترقيتها بكل تنوعاتها اللسانية عبر التراب الوطني²، وذلك كخطوة لامتناس الغضب الشعبي في منطقة القبائل الناتج عن أزمة الهوية التي تعاني منها البلاد.

وقد تمت مراجعة دستور 1996 في 2008 وفقا لقانون 19/08 المؤرخ في 17 ذي القعدة 1429 الموافق لـ 15 نوفمبر 2008، وقد مست المراجعة تعديل مواد وتنمة وإدراج مواد أخرى، وأهم ما ميز هذا التعديل المادة 74 الخاصة بمدّة المهمة الرئاسية التي حددت بخمس سنوات، بمعنى تم إلغاء سقف المدّة الرئاسية التي كانت محددة في النص القديم بخمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. كما تم استحداث منصب الوزير الأول فقد استبدلت وظيفة رئيس الحكومة بوظيفة الوزير الأول في المواد 83، 84، 86، 91، 116، 118، 119، 120، 125، 129، 137، 158 من الدستور³.

بالإضافة إلى تنمة بعض المواد مثلا المادة 62 الخاصة بواجبات المواطن والمادة 178 الخاصة بالمراجعة الدستورية⁴. وفي تصريحات رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة أن الهدف من تعديل الدستور هو ضبط مسؤوليات النظام السياسي بإرساء

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، ع.29، إعلان 99/02 المؤرخ في 19 سبتمبر 1999 الصادرة في 21 سبتمبر 1999 تتضمن نتائج استفتاء 16 سبتمبر 1999

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 03-02 مؤرخ في 27 محرم عام 1423 الموافق لـ 10 أبريل سنة 2002 يتضمن تعديل الدستور.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 19/08 المؤرخ في 17 ذو القعدة 1429 الموافق لـ 15 نوفمبر 2008 الخاص بمراجعة دستور 1996، المواد: 74 و 79 و 80

⁴ المصدر نفسه، المادتين: 62-178

الفصل الثاني: بيئة التحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

قواعد واضحة المعالم تبني على أساس مقومات الاستقرار والفعالية والاستمرارية، وقد تم تحديد المحاور الأساسية التي شملها التعديل كما يلي:

- حماية رموز الثورة وكانت الغاية إعطاؤها المركز الدستوري الذي يليق بها.
- توضيح صلاحيات السلطة التنفيذية بغية جعلها سلطة قوية موحدة بإمكانها تحمل المسؤوليات واتخاذ القرارات الناجعة بسرعة وفعالية.
- تمكين الشعب من ممارسة حقه المشروع في اختيار من يقوده، على اعتبار أن العلاقة التي تربط بين الحاكم و المواطن علاقة ثقة متبادلة قوامها الاختيار الشعبي الحر والتزكية والقناعة.
- ترقية الحقوق السياسية للمرأة بحيث تم إدراج مادة جديدة تنص على ذلك وتوسع الحظوظ التمثيلية للمرأة في المجالس المنتخبة¹.

إن المتتبع للتطور الدستوري والقانوني للنظامين السياسيين الجزائري والتونسي يلاحظ أن تونس عرفت دستورا واحدا منذ استقلالها، إلا أنه تعرض للعديد من التعديلات كان أهمها تلك التي صاحبت تقلد زين العابدين بن علي للسلطة التي سبق ذكرها، أما الجزائر فقد عرفت دستورين اثنين في عهد التعددية، دستور 1989 الذي تميز بالعديد من الثغرات القانونية والأخطاء تم تدارك بعضها في دستور 1996 فالمشروع في تونس وضع ضوابط لتشكيل الأحزاب السياسية منذ البداية في حين أغفل المشروع الجزائري ذلك في دستور 1989 وأدى بالبلاد للدخول في دوامة عنف جهنمية.

المطلب الثالث: أوجه الشبه والاختلاف بين البلدين:

إن ما ميز لحظة التغيير في تونس توقيع مختلف الأطراف على ميثاق وطني ما أبرز بوادر حسنة للتحول لكن سرعان ما بدت تتبدد مع بقاء سيطرة التجمع الديمقراطي الدستوري على كافة مناحي الحياة السياسية، أما في الجزائر فقد جاء دستور 1989 كمنحة من السلطة السياسية آنذاك للانتقال إلى عهد التعددية؛ فعلى رأي جون لوكا لا يمكن للأطراف أن تتفق على ميثاق وطني إذا لم يندمج المجتمع

¹ _____, "Révision Partielle de la Constitution," **La Tribune du Commerçant**, n°0, Decembre 2008, P.03

الفصل الثاني: بيئة التحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

اندماجا تاما مع الدولة أو نظام الحكم، أي إذا كان هناك صراع ليس فقط بين جماعات لمصالح المنظمة من أجل احتكار السلطة أو اقتسامها بل كذلك بين الأطراف التي تتنافس من أجل تبيان المصالح الشرعية¹.

ما يلاحظ أيضا أن كل من دستور تونس والجزائر كغيرهما من الدساتير العربية تفيض في حقوق المواطنين وواجباتهم لكن في نفس الوقت تضع قيودا قانونية. فمثلا فيما يخص قانون الصحافة والإعلام نجد أن الجزائر عرفت مؤشرات إيجابية خصوصا بإصدار القانون الجديد للإعلام الذي سمح للجمعيات والأشخاص بإصدار المطبوعات العامة لكن أبقى على الإذاعة والتلفزيون ووكالة الأنباء في يد الدولة على أن تؤدي خدمة عمومية²، كما أنها أيضا وضعت حدودا لممارسة النقد والقفذ من الصحف أو لمن يكتب معلومات خاطئة تضر بأمن الأشخاص أو رموز الدولة ووحدتها الوطنية³، وقد شهدت تونس أيضا تحسن في هذا المجال من خلال التعديلات التي أجريت على قانون الصحافة في 1988 إلا أن رئيس الجمهورية يتمتع بالحصانة من النقد الصحفي⁴.

أما فيما يخص الأحزاب السياسية فقد دخلت كل من تونس والجزائر عهد التعددية كخطوة للانتقال إلى الديمقراطية، لكن القوانين المتعلقة بالأحزاب السياسية في كلا البلدين تتميز بقيود متفاوتة.

المبحث الثالث : البيئة المؤسسية في البلدين

يوجد في الدولة في العصر الحديث طبعا لأغلب دساتير العالم سلطات ثلاث أساسية وهي السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية والسلطة القضائية ، تتولى السلطة التشريعية مهمة سن القوانين والتشريعات، في حين تدير السلطة التنفيذية شؤون البلاد طبقا للقوانين الصادرة عن الهيئة التشريعية فتنفذها وتسهر على السير الحسن

¹ جون ليكا، مرجع سابق، ص.37

² عبد القادر رزيقي المخادمي، الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضى البناءة (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007) ص. 155-157

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 08/01 المؤرخ في 04 ربيع الثاني 1422 الموافق لـ 26 يونيو 2001 يعدل ويتم الأمر رقم 156/66 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية

⁴ عبد القادر رزيقي المخادمي، مرجع سابق، ص. 157

الفصل الثاني: بيئة التحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

لها، أما السلطة القضائية فتتاط لها مهمة الفصل في مدى تطبيق القوانين والفصل في المنازعات التي تحدث بين الأفراد أو بين جهات أخرى. وهذا جوهر ما تحدث عنه مونتيسكيو في دعوته للفصل بين السلطات*، غير أنه نادى بتوزيعها بما يتيح فرصة مراقبة الهيئات لبعضها البعض واستدراك أي محاولة للانفراد بالسلطة أو استغلالها والاستبداد بها فقد قال:

" إنها خبرة أزلية أن كل من لديه سلطة معرض لأن يسيء استعمالها فهو يتمادى إلى أن يجد ما يوقفه... يجب وضع آليات تجعل السلطة تقف أمام السلطة"
لقد أعتبر مبدأ الفصل بين السلطات من الأعمدة الأساسية لقيام الديمقراطية، والسؤال الذي يطرح هنا هو إلى أي مدى يعمل النظامين بهذا المبدأ؟

المطلب الأول: السلطة التشريعية:

على اعتبار أن السلطة التشريعية شرط أساسي للديمقراطية فهي تمثل الآلية الأساسية التي تعمل على تقييد السلطة التنفيذية ومراقبة أدائها، خاصة أنها تعبر عن خيارات الأمة كونها هيئة منتخبة من طرف الشعب وتمثله، وبالتالي فهناك صلة وثيقة بين البرلمان والديمقراطية¹.

لقد حدد الباب الثاني من دستور تونس السلطة التشريعية، ويبدو أن المشرع اعتمد ثنائية الغرف، فقد اعتبر أن الشعب يمارس السلطة التشريعية بواسطة مجلس النواب ومجلس المستشارين، أو عن طريق الاستفتاء، وينتخب أعضاء مجلس النواب انتخابا عاما حرا مباشرا وسريا حسب الطريقة التي يحددها القانون². أما مجلس المستشارين فلا يتجاوز عدده ثلثي عدد أعضاء مجلس النواب ويحدد القانون الانتخابي طريقة ضبط هذا العدد كل ست سنوات، أما عن توزيع أعضائه فلكل ولاية عضو أو عضوان حسب عدد السكان، وينتخبون من طرف الجماعات المحلية، يتم انتخاب ثلث أعضاء المجلس على المستوى الوطني من بين الأعراف والفلاحين والأجراء، يترشحون في المنظمات المهنية المعنية شرط أن لا يقل عدد الأسماء

¹ علي الدين هلال، "دور البرلمان في النظام السياسي والمجتمع"، في علي الصاوي (محررا)، تحديث الأداء البرلماني في العالم العربي (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، 200)، ص. 17.

² الجمهورية التونسية، دستور 1959، المادة: 18، معدلة بالقانون الدستوري عدد 51 سنة 2002، المؤرخ في 01 جوان 2002 (الرائد الرسمي عدد 45 بتاريخ 03 جوان 2002، ص. 1442).

الفصل الثاني: بيئة التحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

الموجودة في القائمة ضعف عدد المقاعد الراجعة لكل صنف، وتوزع المقاعد بالتساوي بين القطاعات¹. ويعين رئيس الجمهورية باقي أعضاء مجلس المستشارين من بين الشخصيات والكفاءات الوطنية². فقد كان يتركب مجلس المستشارين في الدورة العادية الأولى 2005-2006 من 112 عضواً، تم انتخاب 43 منهم بالنسبة للمقاعد المخصصة للولايات، و28 عضواً وقع انتخابهم بترشيح من المنظمات المهنية، و41 عضواً عينهم رئيس الجمهورية من بين الشخصيات والكفاءات الوطنية³. ينبغي التنويه أن مجلس النواب ينتخب لمدة خمس سنوات خلال الثلاثين يوماً الأخيرة من المدة النيابية، أما مجلس المستشارين فينتخب لمدة ست سنوات على أن يتم تجديد تركيبته بالنصف كل ثلاث سنوات⁴، لكن في حالة حرب أو خطر داهم فإن مدة المجلسين القائمين تمدد بقانون يصادق عليه مجلس النواب إلى أن يتسنى إجراء الانتخابات⁵.

أما عن شروط العضوية في المجلسين فقد حدد الدستور ذلك في المادة 21 منه، إذ لا يترشح في المجلسين إلا من ولد لأب وأم تونسيين، وأن يكون بالغاً ثلاثة وعشرين سنة كاملة يوم تقدمه للترشح في مجلس النواب، وعلى الأقل أربعين سنة كاملة يوم تقديم الترشح بالنسبة لمجلس المستشارين، كما اشترط لهذا الأخير أن تتوفر فيه صفة المهنية التي تؤهله للترشح عن قطاع الأعراف أو الفلاحين أو الأجراء⁶.

¹ الجمهورية التونسية، دستور 1959، المادة: 19، معدلة بالقانون الدستوري عدد 51 لسنة 2001، المؤرخ في 01 جوان 2002 (الرائد الرسمي عدد 45 بتاريخ 03 جوان 2002، ص.1442)

² المصدر نفسه.

³ الموقع الإلكتروني الرسمي لمجلس المستشارين التونسي :

<http://www.chambredesconseillers.tn/site/publish/content/article.asp?id=251>

⁴ الجمهورية التونسية، دستور 1959، المادة: 22، معدلة بالقانون الدستوري عدد 51 لسنة 2002 المؤرخ في 01 جوان 2002 (الرائد الرسمي عدد 45 بتاريخ 03 جوان 2002، ص.1442)

⁵ الجمهورية التونسية، دستور 1959، المادة: 23، معدلة بالقانون الدستوري رقم 37 لسنة 1976 المؤرخ في 08 أبريل 1976 (الرائد الرسمي عدد 26 بتاريخ 09-13 أبريل 1976، ص.972)، وبالقانون الدستوري عدد 51 لسنة 2002، المؤرخ في 01 جوان 2002 (الرائد الرسمي عدد 45 بتاريخ 03 جوان 2002، ص.1442)

⁶ الجمهورية التونسية، دستور 1959، المادة: 21، المعدلة بالقانون الدستوري رقم 65، المؤرخ في 27 أكتوبر 1997 (الرائد الرسمي عدد 87 بتاريخ 31 أكتوبر 1997، ص.2053)، وبالقانون الدستوري عدد 51 لسنة 2002، المؤرخ في 01 جوان 2002 (الرائد الرسمي عدد 45 بتاريخ 03 جوان 2002، ص.1442)

الفصل الثاني: بيئة التحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

ويتمتع أعضاء المجلسين بالحصانة البرلمانية، إذ لا يمكن تتبع أحد الأعضاء سواء من مجلس النواب أو المستشارين سواء بتهمة جنائية أو جنحة ما لم يرفع المجلس المعنى الحصانة، وفي حالة التلبس بالجريمة يمكن إيقافه على أن يتم إعلام المجلس فوراً بطلب إيقافه¹.

يمارس البرلمان التونسي السلطة التشريعية وفقاً لأحكام الدستور، كما لرئيس الجمهورية وأعضاء مجلس النواب حق عرض مشاريع القوانين على السواء، ولمشاريع رئيس الجمهورية أولوية النظر، ولا تقبل مشاريع مجلس النواب إلا إذا كان إقرارها يؤدي إلى تخفيض في الموارد العامة أو إضافة أعباء جديدة، أما فيما يخص تفويض المهام: للبرلمان أن يفوض لمدة محدود ولغرض معين مهمة اتخاذ مراسيم لرئيس الجمهورية على أن يعرضها للمصادقة على مجلس النواب أو المجلسين عند انقضاء المدة المذكورة².

و عن كيفية المصادقة على القوانين: فبالنسبة للقوانين الأساسية* تعرض بعد خمسة عشر يوماً من إيداع مشروع القانون على مداولة مجلس النواب، ثم يصادق عليها بالأغلبية المطلقة للأعضاء، أما القوانين العادية بأغلبية الأعضاء الحاضرين على أن لا تقل هذه الأغلبية عن ثلث أعضاء المجلس المعني³. و بعد أن يعلم رئيس مجلس النواب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس المستشارين عن المصادقة على مشروع القانون، وينتهي مجلس المستشارين النظر في المشروع المصادق عليه في أجل أقصاه خمسة عشر يوماً، وسواء في حالة موافقة مجلس المستشارين أو عدم موافقته على المشروع، يعرض على رئيس الجمهورية لختمه، أما إذا أدخل مجلس المستشارين تعديلات على القانون يحيله إلى رئيس الجمهورية بعد إعلام مجلس النواب، ثم يتم باقتراح من الحكومة تشكيل لجنة مشتركة متناصفة من بين أعضاء

¹ الجمهورية التونسية، دستور 1959، المادة: 27، معدلة بالقانون الدستوري عدد 51 سنة 2002، المؤرخ في 01 جوان 2002 (الرائد الرسمي عدد 45 بتاريخ 03 جوان 2002، ص.1442)
² الجمهورية التونسية، دستور 1959، المادة: 28، معدلة بالقانون الدستوري عدد 88 سنة 1988، وبالقانون الدستوري عدد 51 سنة 2002، المؤرخ في 01 جوان 2002 (الرائد الرسمي عدد 45 بتاريخ 03 جوان 2002، ص.1442)

* تعتبر القوانين المنصوص عليها في الفصول: 04، 08، 09، 10، 33، 66، 67، 69، 70، 71، 75، من دستور تونس قوانين أساسية

³ الجمهورية التونسية، دستور 1959، المادة: 28، مصدر سابق

الفصل الثاني: بيئة التحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

المجلسين، تتولى في أجل أسبوع إعداد نص موحد حول الأحكام موضع الخلاف توافق عليه الحكومة، وإذا تم اعتماد النص يعرض على مجلس النواب للبت فيه نهائيا ثم يحال لرئيس الجمهورية لختمه، أما إذا لم تتوصل اللجنة إلى نص موحد في المدة المحددة يحال لرئيس الجمهورية المشروع الذي صادق عليه مجلس النواب لختمه¹.

وحتى يبقى عمل البرلمان ساريا أثناء عطلته، ينتخب هذا الأخير لجانا دائمة تعمل دون انقطاع من بين أعضاء المجلسين، ولرئيس الجمهورية أن يتخذ خلال عطلة البرلمان مراسيم يتم عرضها عليه حسب الحالة في الدورة العادية الموالية للعطلة². وقد أصدر المشرع التونسي قانونا أكثر تفصيلا متعلق بتنظيم عمل البرلمان والعلاقة بين مجلسيه³.

أما عن السلطة التشريعية في الجزائر، فقد اعتمد دستور فبراير 1989 أحادية الغرفة التشريعية، فقد أوكل للمجلس الشعبي الوطني مهمة إعداد القوانين والتصويت عليها⁴، ومراقبة عمل الحكومة وفقا لأحكام المادتين 76 و 80*⁵، وقد جاء الفصل الثاني من هذا الدستور مخصصا للسلطة التشريعية و محددًا لممارساتها وصلاحياتها في المواد من 92 إلى 128⁶، وبعد حل المجلس الشعبي الوطني من طرف الرئيس شاذلي بن جديد، ثم شلل مؤسسات الدولة، تولى المجلس الأعلى للدولة**مهمة

¹ الجمهورية التونسية، دستور 1959، المادة: 33، معدلة بالقانون الدستوري عدد 37 سنة 1976، المؤرخ في 8 أبريل 1976 (الرائد الرسمي عدد 26 بتاريخ 09-13 أبريل 1976، ص. 972)، وبالقانون الدستوري عدد 51 سنة 2002 المؤرخ في 01 جوان 2002، (الرائد الرسمي عدد 45 بتاريخ 03 جوان 2002، ص. 1442)

² الجمهورية التونسية، دستور 1959، المادتين: 30-31 المعدلتان بالقانون الدستوري عدد 51 سنة 2002، المؤرخ في 01 جوان 2002، (الرائد الرسمي عدد 45 بتاريخ 03 جوان 2002، ص. 1442)

³ الجمهورية التونسية، الرائد الرسمي، قانون أساسي عدد 48 سنة 2004، مؤرخ في 14 جوان 2004، متعلق بتنظيم عمل مجلس النواب ومجلس المستشارين وعلاقتهم ببعضهما

⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، المادة: 92

⁵ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، المادة: 93

* تقول المادة: 76 "يقدم رئيس الحكومة برنامجها إلى المجلس الشعبي الوطني للموافقة عليه. يجري المجلس الشعبي الوطني لهذا الغرض مناقشة عامة" أما المادة: 80 فجاءت كما يلي "تقدم الحكومة سنويا للمجلس الشعبي الوطني بيان السياسة العامة. يعقب بيان السياسة العامة مناقشة لعمل الحكومة"

⁶ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، الفصل الثاني المتعلق بالسلطة التشريعية

** ترأس المجلس الأعلى للدولة السادة: محمد بوضياف الذي أعتيل في فترة وجيزة من توليه رئاسة المجلس، ثم أوكلت لعلی كافي عن المنظمة الوطنية لقدامى المجاهدين بالإضافة إلى أنه يتركب من الشخصيات التالية: خالد نزار عن وزارة الدفاع، علي هارون عن وزارة حقوق الإنسان، تجاني هدام عميد المسجد الكبير في باريس. أنظر الخبر 1992/1/16.

الفصل الثاني: بيئة التحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

التشريع باستعانة المجلس الاستشاري الوطني المشكل من أعضاء معينين من قبل المجلس الأعلى، يضطلع بمهمة استشارية غير ملزمة لدى هذا الأخير ويساعده؛ وبعدها تولى صلاحيات التشريع والرقابة المجلس الوطني الانتقالي المنبثق عن أرضية الوفاق الوطني من سنة 1993 إلى 1997¹، في هذه السنة أجريت انتخابات تشريعية في إطار إعادة بناء المؤسسات السياسية للبلاد التي اضطلعت بها قيادة السيد اليامين زروال، تمخض عنها برلمان منتخب يتكون من غرفتين المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة.

لقد حدد الفصل الثاني من الباب الثاني من الدستور المعدل في 1996 السلطة التشريعية في الغرفتين المذكورتين أعلاه، على أن تكون لهما السيادة في إعداد القوانين والتصويت عليها، كما للبرلمان صلاحية مراقبة عمل الحكومة وفق ما حدده الدستور².

ينتخب أعضاء المجلس الشعبي الوطني عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري، أما عن مجلس الأمة فينتخب ثلثا (3/2) أعضائه عن طريق الاقتراع غير المباشر والسري من بين ومن طرف أعضاء المجالس الشعبية البلدية و المجلس الشعبي الولائي، ويعين رئيس الجمهورية الثلث الآخر من بين الشخصيات والكفاءات الوطنية، في المجالات العلمية والثقافية والمهنية والاقتصادية والاجتماعية (وهو ما نجده أيضا في صلاحيات رئيس الجمهورية التونسية)، وعدد أعضائه يساوي على الأكثر نصف عدد أعضاء المجلس الشعبي الوطني³.

تدوم عهدة المجلس الشعبي الوطني خمس سنوات، أما مجلس الأمة فسته سنوات على أن تجدد تشكيلته بالنصف كل ثلاث سنوات، ولا يمكن تمديد مهمة البرلمان إلا في حالات الخطورة الشديدة المانعة لإجراء انتخابات عادية، على أن يثبت البرلمان المنعقد بغرفتيه حالة الخطورة، بناء على اقتراح رئيس الجمهورية، واستشارة

¹ نور الدين فكير، "العضوية في البرلمان"، مجلة النائب، ع.01، السنة الأولى، 1424-2004، ص.24

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، المادتين: 98-99

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، المادة: 101

الفصل الثاني: بيئة التحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

المجلس الدستوري¹. و عن عضوية النائب وشروط قبوله ومهامه، فقد جاءت المواد من 103 إلى 108 محددة لها. وقد تكلم الدستور الجزائري كنظيره التونسي عن الحصانة البرلمانية التي يتمتع بها أعضاء البرلمان طيلة المدة النيابية، بحيث لا يمكن أن يتابع أي عضو سواء في قضية جنائية أو جنحة، إلا في حالة ما إذا رفع أغلبية أعضاء البرلمان بغرفتيه الحصانة عن النائب، كما لا يجوز أن ترفع أي دعوى عليه سواء مدنية أو جزائية أو يسلط عليه أي ضغط بسبب آرائه أو أي كلام تلفظ به النائب أثناء ممارسته لمهامه البرلمانية، أما في حالة تلبسه فيمكن أن يوقف على أن يخطر بذلك مكتب المجلس الشعبي الوطني ومكتب مجلس الأمة فور وقوع الحالة وإلا يمكن العمل حسب ما نصت عليه المادة 110 من الدستور².

تبدأ العهدة التشريعية بعد انقضاء عشرة أيام من انتخاب المجلس الشعبي الوطني ويتراأس المجلس أكبر النواب سنا ويساعده أصغرهم سنا وينتخب رئيس المجلس للفترة التشريعية، أما عن رئيس مجلس الأمة فينتخب بعد كل تجديد جزئي لتشكيلته³. فيما يخص المبادرة بالقوانين فيضطلع بها كل من الحكومة والنواب، تكون الاقتراحات قابلة لمناقشة إذا عرضها أكثر من عشرين نائبا، ثم تعرض على مجلس الوزراء بعد الأخذ برأي رئيس مجلس الدولة، ثم يودعها رئيس الحكومة للمكتب المجلس الشعبي الوطني، ويناقش المشروع البرلمان بغرفتيه ثم تتم المصادقة عليه، وبعد مصادقة المجلس الشعبي الوطني على المشروع يعرض على مجلس الأمة ليصادق عليه بموافقة ثلاث أرباع (4/3) مجلس الأمة، وفي حالة حدوث خلاف بين الغرفتين حول المشروع يطلب من رئيس الحكومة تجتمع لجنة متساوية الأعضاء من المجلسين من أجل اقتراح حل حول الأحكام محل الخلاف، ثم يعرض للمصادقة عليه بعد موافقة الحكومة على النص، و في حالة استمرار الخلاف يسحب النص⁴، وقد حددت المادتين 121-122 الميادين التي يشرع فيها البرلمان. كما لرئيس الجمهورية أن يشرع بأوامر في حالة شغور البرلمان أو بين دورتيه، ثم يعرضها

¹ الجمهورية الجزائرية لديمقراطية الشعبية، دستور 1996، المادة: 102

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، المواد: 109-110-111

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، المادتين: 113-114

⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، المادتين: 119-120

الفصل الثاني: بيئة التحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

على البرلمان في أول دورة له ليوافق عليها، وتعتبر لاغية الأوامر التي لا يوافق عليها البرلمان، كما يمكن لرئيس الجمهورية التشريع في الحالات الاستثنائية حسب ما حددته المادة 93 من الدستور الخاصة بحالة خطر داهم أو حرب أو كارثة طبيعية¹، وعن صدور القانون فإن لرئيس الجمهورية مهمة إصداره في أجل ثلاثين يوماً من تاريخ تسلمه، وفي حالة إخطار أي سلطة من السلطات يوقف هذا الأجل إلى غاية فصل المجلس الدستوري في القانون، كما يمكن لرئيس الجمهورية طلب إجراء مداولة ثانية في قانون ثم التصويت عليه وفي هذه الحالة ينبغي أن يوافق على القانون بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس الشعبي الوطني².

ومن الصلاحيات الموكلة لرئيس الجمهورية إقرار حل المجلس الشعبي الوطني، أو إجراء انتخابات تشريعية قبل أوانها، بعد استشارة رئيس المجلس الشعبي الوطني، ورئيس مجلس الأمة ورئيس الحكومة. وتجرى هذه الانتخابات في كلتا الحالتين في أجل أقصاه ثلاثة أشهر³.

من خلال عرض بنية المؤسسة التشريعية في كل من النظامين السياسيين التونسي والجزائري، يمكن استخلاص مجموعة من القيود المتشابهة في البلدين تحد من فعالية المؤسسة التشريعية بالرغم من وجود بعض الاختلافات يمكن إيضاحها. فعلى سبيل المثال: - بالرغم من أن الأطر الدستورية والقانونية ضمنت لأعضاء المجالس التشريعية أن يتقدموا باقتراحات لمشروعات القوانين، إلا أن الحكومة تستأثر بالنصيب الأكبر من التشريع في البلدين، كما أن رأس الدولة في النظامين له أن يصدر مراسيم بقوانين .

- انشغال النواب بتطلعات المواطنين الخاصة والعامة، وعدم الاكتراث بتقديم المبادرات التشريعية، وذلك لاعتقادهم أن الاهتمام بطلبات سكان دوائهم وسيلة للنجاح من جديد في البرلمان.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، المادة: 124

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، المادتين: 126-127

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، المادة: 129

الفصل الثاني: بيئة التحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

- عدم وجود خبرة لدى الأعضاء بصياغة الاقتراحات ومشروعات القوانين حيث نصت الدساتير واللوائح في البلدين على ضرورة أن يقدم النواب اقتراح مشروع القانون مصوغا في شكل مواد قانونية، مما يجعل أغلبية الأعضاء يتراجعون عن تقديم الاقتراحات، لأن الصياغة التشريعية تحتاج لخبرات قانونية وأكاديمية.

- اقتناع عدد كبير من النواب بأن المبادرات التشريعية المقترحة من جانبهم لن تلقى اهتمام الحكومة والأعضاء لأن هناك إدراك بوجود اختلال في العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، لصالح التنفيذية.

- إعطاء النواب أهمية كبيرة للانتماءات الحزبية أو للمجموعات البرلمانية، مما لا يعطي حرية للنواب باقتراح القوانين¹.

ففي الجزائر هناك عدة محددات تؤثر على الأداء البرلماني، كعدم وجود تراكم في الحياة البرلمانية التي شهدتها، خاصة في عهد الحزب الواحد وطول فترات الانقطاع عن الحياة النيابية فضعف التجربة البرلمانية لم يساعد على حدوث تطور ونمو دور المؤسسة التشريعية في النظام السياسي، مما أدى إلى نشوء رؤية جماهيرية سلبية بعدم أداء المؤسسة التشريعية لدورها الحقيقي كهيئة نيابية، سواء على الصعيد الرقابي أو التشريعي، واعتبار المؤسسة التنفيذية خاصة (رئاسة الجمهورية) محور النظام السياسي الجزائري²

أيضا يلعب العامل الاجتماعي وقضايا الاقتصادية والثقافية والسياسة دورا أعظم في تشكيل الميدان الذي يتجه إليه التشريع، مما جعل البرلمان يلعب دورا متعاظما في إضفاء الشرعية على القرارات والقوانين التي تصدرها السلطة التنفيذية³.

كما يوجد عوامل أخرى تؤثر على البرلمان كالنظام الانتخابي والنظام الحزبي المتبع وهو ما سيتم توضيحه لاحقا.

¹ السيد علي موسى، "العملية التشريعية في الدول العربية، الخبرات، المقارنة، والدروس المستفادة"، ورشة عمل حول تطوير نموذج للصياغة التشريعية للبرلمانات العربية، بيروت: 03-06 فبراير 2003

² طعيبة أحمد، "محددات أداء المؤسسة التشريعية: دراسة حالة البرلمان في الجزائر"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، ع.01 (جوان 2008)، ص.41

³ السيد علي موسى، مرجع سابق، ص.39

أما عن تونس فتخضع العملية التشريعية لتوجهات الحزب الحاكم ويساعده في ذلك عدم اتساق أحزاب المعارضة وتفتتها وعدم تبلور برامجها بشكل جيد، بالإضافة إلى استئثار الحكومة بمبادرات التشريع، ويلعب رئيس الجمهورية دور الحاكم بين مجلس النواب والحكومة في حالة الخلاف¹.

المطلب الثاني: السلطة التنفيذية:

أورد الدستور التونسي السلطة التنفيذية مباشرة بعد السلطة التشريعية، وخصها بباب كامل يحتوي قسمين أحدهما خاص برئيس الجمهورية وآخر خاص بالحكومة، وينص الفصل 37 من الدستور على أن رئيس الجمهورية يمارس السلطة التنفيذية بمساعدة حكومة يرأسها الوزير الأول²، وحددت المادة 38 أن رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ودينه الإسلام، أما عن السلطة التنفيذية في الجزائر ففي كل من دستور 1989 و دستور 1996، وردت في الباب الثاني المتعلق بتنظيم السلطات فيجسد رئيس الجمهورية، رئيس الدولة، وحدة الأمة وهو حامي الدستور، ويجسد الدولة داخل البلاد وخارجها وله أن يخاطب الأمة مباشرة³.

وينتخب رئيس الجمهورية في تونس لمدة خمسة أعوام خلال الأيام الثلاثين الأخيرة من المدة الرئاسية، انتخاباً حراً، مباشراً، وسرياً بالأغلبية المطلقة للأصوات المصرح بها، وفي حالة عدم الحصول على هذه الأغلبية في الدورة الأولى تجرى دورة ثانية يوم الأحد الثاني الموالي ليوم الاقتراع. ولا يمكن أن يتقدم للدورة الثانية إلا المترشحان المحرزان على أكثر عدد من الأصوات في الدورة الأولى مع اعتبار الانسحابات عند الاقتضاء، وذلك طبق الشروط المنصوص عليها بالقانون الانتخابي. أما إذا تعذر إجراء الانتخاب في الميعاد لمقرر بسبب حالة حرب أو خطر داهم، فإن المدة الرئاسية تمدد بقانون يصادق عليه مجلس النواب، وذلك إلى أن يتسنى إجراء

¹ المرجع نفسه، بالإضافة إلى الرجوع للدستور التونسي
² الجمهورية التونسية، دستور 1959، المادة: 37، المنقحة للفصل 29 من الدستور بقانون 1967/06/30، عدد 23، سنة 1967، (الرائد الرسمي عدد 27 بتاريخ 30/27 جوان 1967، ص. 1100)
³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، المادة: 67 والدستور المعدل 1996، المادة: 70

الفصل الثاني: بيئة التحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

الانتخاب، ويجوز لرئيس الجمهورية أن يجدد ترشحه¹. ونفس طريقة الانتخاب متبعة في الجزائر بحيث ينتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري، ويتم الفوز بالحصول على أغلبية الأصوات المعبر عنها²، ثم حددت مدة المهمة الرئاسية بعهدتين في دستور 1996، لكن التعديل الأخير في 2008 ترك فترة الرئاسة مفتوحة بمعنى خمسة سنوات قابلة للتجديد.

وقد اشترط كل من الدستور التونسي وجميع الدساتير التي عرفت الجزائر الجنسية الأصلية للمترشح لمنصب الرئاسة والديانة الإسلامية³.

لقد حدد الدستور التونسي صلاحيات رئيس الجمهورية في المواد من 44 إلى 56 بالإضافة إلى المواد الخاصة بالتشريع التي سبق ذكرها، فهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو الذي يقوم باعتماد الممثلين الدبلوماسيين للدولة، ويعين الوزير الأول وأعضاء الحكومة الذين يقترحهم الوزير الأول، ويسند باقتراح من الحكومة الوظائف العليا المدنية والعسكرية وله أن يفوض إسناد بعض تلك الوظائف للوزير الأول، وله أن يتخذ كل التدابير في حالة خطر داهم ماعدا حل مجلس النواب، ويبرم المعاهدات ويشهر الحرب ويبرم السلم، وله أن يعود للشعب مباشرة عن طريق الاستفتاء في مشاريع القوانين ذات الأهمية الوطنية، كما يوجه السياسة العامة للدولة، وله أن ينهي مهام الحكومة أو أي عضو تلقائيا أو باقتراح من الوزير الأول، يختم القوانين ويسهر على نشرها بالرائد الرسمي، كما يسهر على تنفيذها ويمارس السلطة الترتيبية العامة، ولرئيس الجمهورية أن يفوض جزءا منها للوزير الأول، وإن تعذر

¹ الجمهورية التونسية، دستور 1959، المادة: 39، معدلة بالقانون الدستوري عدد 1988 المؤرخ في 25 جويلية 1988، (الرائد الرسمي عدد 50 بتاريخ 26 جويلية 1988، ص. 1062)، وبالقانون الدستوري عدد 51 لسنة 2002 المؤرخ في 01 جوان 2002 (الرائد الرسمي عدد 45 بتاريخ 03 جوان 2002، ص. 1442)

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، المادة: 68

³ الجمهورية التونسية، دستور 1959، المادة: 04، معدلة بالقانون الدستوري عدد 1988 المؤرخ في 25 جويلية 1988، (الرائد الرسمي عدد 50 بتاريخ 26 جويلية 1988، ص. 1062)، وبالقانون الدستوري عدد 51 لسنة 2002 المؤرخ في 01 جوان 2002 (الرائد الرسمي عدد 45 بتاريخ 03 جوان 2002، ص. 1442)، و الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، المادة: 70، والدستور المعدل 1996، المادة: 73

الفصل الثاني: بيئة التحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

عليه ممارسة سلطاته بصفة وقتية يفوضها للوزير الأول ما عدا حل مجلس النواب¹، أما عن الحكومة فتسهر على تنفيذ السياسة العامة للدولة طبقا لتوجيهات رئيس الجمهورية، وهي مسؤولة أمامه²، ولأعضاء الحكومة الحق في الحضور في البرلمان بغرفتيه وفي لجانها، وللبرلمان أيضا حق توجيه الأسئلة الشفهية والكتابية للحكومة³، يمكن لمجلس النواب معارضة الحكومة وتقديم لائحة لوم إذا كانت ممضاة من قبل ثلث أعضاء مجلس النواب على الأقل، ولا يقع الاقتراع إلا بعد مضي ثمان وأربعين ساعة عن تقديمها، ويقبل رئيس الجمهورية استقالة الحكومة المقدمة من طرف الوزير الأول إذا وقعت المصادقة على لائحة اللوم بالأغلبية المطلقة لأعضاء مجلس النواب⁴، وفي حالة مصادقة مجلس النواب على لائحة لوم ثانية في نفس المدة النيابية يمكن لرئيس الجمهورية قبول استقالة الحكومة وأن يحل مجلس النواب⁵.

أما في الجزائر فإن مؤسسة الرئاسة تعرضت للعديد من الإصلاحات منذ تعديل 1988 الذي عمل على تقوية هذه المؤسسة⁶، وفي دستور 1989 نصت المادة 69 من الدستور على أن رئيس الجمهورية يمارس السلطة السامية في الحدود المثبتة في الدستور، ثم حددت المادة 74 مجموعة من الصلاحيات من بينها القيادة العليا للقوات المسلحة ومسؤولية الدفاع الوطني، إقرار السياسة الخارجية، تعيين رئيس الحكومة وترأسه مجلس الوزراء، وتوقيع المراسيم الرئاسية، وحق إصدار العفو وتخفيض العقوبات واستبدالها وتعيين السفراء وتسلم اعتماد الممثلين الأجانب وأوراق إنهاء مهامهم وإبرام المعاهدات الدولية والمصادقة عليها وتسليم أوسمة الدولة ونياشتها

¹ الجمهورية التونسية، دستور 1959، المواد: 44، 45، 46، 47، 48، 49، 50، 51، 52، 53، 54، 55، 56 معدلة بالقانون الدستوري عدد 51 سنة 2002، المؤرخ في 01 جوان 2002، (الرائد الرسمي عدد 45 بتاريخ 03 جوان 2002، ص. 1442)

² الجمهورية التونسية، دستور 1959، المادتين: 58-59

³ الجمهورية التونسية، دستور 1959، المادة: 61 معدلة بالقانون الدستوري عدد 51 سنة 2002، المؤرخ في 01 جوان 2002، (الرائد الرسمي عدد 45 بتاريخ 03 جوان 2002، ص. 1442)

⁴ الجمهورية التونسية، دستور 1959، المادة: 62 معدلة بالقانون الدستوري عدد 88 المؤرخ في 25 جويلية 1988، (الرائد الرسمي عدد 50 بتاريخ 26 جويلية 1988، ص. 1062) و بالقانون الدستوري عدد 51 سنة 2002، المؤرخ في 01 جوان 2002، (الرائد الرسمي عدد 45 بتاريخ 03 جوان 2002، ص. 1442)

⁵ الجمهورية التونسية، دستور 1959، المادة: 63 معدلة بالقانون الدستوري عدد 88 المؤرخ في 25 جويلية 1988، (الرائد الرسمي عدد 50 بتاريخ 26 جويلية 1988، ص. 1062)

⁶ أنظر الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التعديل الدستوري الموافق عليه في استفتاء 03 نوفمبر 1988

الفصل الثاني: بيئة التحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

وشهاداتها التشريفية¹. بالرغم من أن هذه الصلاحيات تقليدية إلا أنها جد واسعة²، كما أن هذا الدستور لم يغفل ارتباط رئيس الجمهورية بالقاعدة الشعبية في الفقرة التاسعة من المادة 74 من هذا الدستور فيما يتعلق باستشارته للشعب عن طريق الاستفتاء في كل قضية ذات أهمية وطنية³، ذلك على اعتبار أن السيادة ملك للشعب. وقد حافظ دستور 1996 على هذه الصلاحيات فنجدها في المواد 77-78 منه وأضيف إليها تعيين القضاة، والولاة، ومحافظ بنك الجزائر⁴، أما التعديل الأخير للدستور في 2008 حول لرئيس الجمهورية تعيين الوزير الأول و تفويضه بعض الصلاحيات كرئاسة اجتماعات الحكومة مع مراعاة أحكام المادة 87 من الدستور، وتم توضيح المادة الخاصة بالقيود المفروضة على رئيس الجمهورية فيما يخص بتفويض الصلاحيات التي جاءت مبينة في كل من دستور 1989 و1996 والتي لا تجيز لرئيس الجمهورية بأي حال من الأحوال أن يفوض سلطته في تعيين رئيس الحكومة وأعضائها وكذا رؤساء المؤسسات الدستورية وأعضائها، الذين ينص الدستور على طريقة أخرى لتعيينهم، كما لا يجوز أن يفوض سلطته في اللجوء إلى الاستفتاء، وحل المجلس الشعبي الوطني، وتقرير إجراء الانتخابات التشريعية قبل أوانها⁵ واستبدلت كلمة رئيس الحكومة بالوزير الأول في التعديل الجزئي للدستور في نوفمبر 2008⁶

أما عن الحكومة فقد جاء دستور 1989 بجديد هو التحديد الصريح لصلاحيات الحكومة ومن ثم فإنه يمكن اعتبار السلطة التنفيذية تمارس فعليا عن طريق رئيس الجمهورية بمساعدة رئيس الحكومة⁷.

أما عن مهام الحكومة، فلرئيس الحكومة المعين أن يقوم بتشكيل حكومته ثم يقدم قائمة بأسماء أعضائها إلى رئيس الجمهورية الذي يقوم بتعيينها، ويضبط رئيس

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، المادتين: 69، 74
² محفوظ لعشب، التجربة الدستورية في الجزائر (الجزائر: المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، 2001)، ص.46
³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: دستور 1989، المادة 74، الفقرة التاسعة
⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، المادة 77
⁵ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، المادة: 83، ودستور 1996، المادة 87
⁶ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 08-19 المؤرخ في 17 ذو القعدة عام 1429 الموافق لـ 15 نوفمبر 2008، المادة: 87
⁷ محفوظ لشعب، مرجع سابق، ص. 46

الفصل الثاني: بيئة التحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

الحكومة برنامج يعرض على مجلس الوزراء، ثم على المجلس الشعبي الوطني الذي يجري مناقشة عامة، بناءا عليها يمكن لرئيس الحكومة أن يكيف برنامجه، أما إذا لم تتم الموافقة على البرنامج، تقدم الحكومة استقالتها، ثم تعين حكومة أخرى بنفس الإجراءات، وفي حالة رفض المجلس الشعبي الوطني لبرنامج الحكومة الجديدة يحل وجوبا، وتجرى انتخابات تشريعية في أجل أقصاه ثلاثة أشهر¹. تقدم الحكومة سنويا بيانا عن السياسة العامة تعقبه مناقشة عامة لعملها، ويمكن للمجلس الشعبي الوطني أن يختتم هذه المناقشة بلائحة أو إيداع ملتمس رقابة طبقا لأحكام المواد، 126-127-128 من الدستور، كما أن للحكومة أن تطلب تصويت ثقة² بالإضافة إلى أن الدستور أعطى للحكومة صاحبات التعيين في المناصب بما لا يتعارض مع الأحكام المخولة لرئيس الجمهورية. وبقت هذه الاختصاصات في دستور 1996 الذي أضاف اختصاصات تطبيق القوانين التي تحال إلى المجال التنظيمي³ أما ما ميز تعديل 2008 هو استبدال منصب رئيس الحكومة بالوزير الأول في المواد المذكورة سابقا*.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، المواد: 75، 76، 77، 78

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، المادة: 80

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، المادة: 125، الفقرة الثانية

* العودة إلى المطلب الأول من نفس المبحث

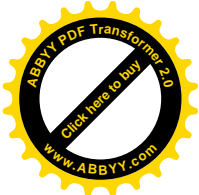
المطلب الثالث: السلطة القضائية

لقد جاءت السلطة القضائية في الباب الرابع من دستور تونس، على أن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، أما عن تسمية القضاة فتكون بأمر من رئيس الجمهورية بمقتضى ترشيح من مجلس القضاء الأعلى وكيفية انتدابهم يضبطها القانون. ويسهر مجلس أعلى للقضاء -يضبط تركيبته واختصاصاته القانون- على الضمانات اللازمة من حيث التعيين والترقية والنقلة والتأديب¹.

وعن السلطة القضائية حسب الدستور الجزائري مستقلة، تحمي الحريات والحقوق الأساسية، وأساس القضاء الشرعية والمساواة، ويصدر القضاء أحكامه باسم الشعب، غير أن القاضي مسؤول أمام المجلس الأعلى للقضاء الذي يرأسه رئيس الجمهورية، وتمثل المحكمة العليا الهيئة المقومة لأعمال المجالس القضائية والمحاكم، ومجلس الدولة كهيئة مقومة لأعمال الجهات القضائية الإدارية، وتضمن المحكمة العليا ومجلس الدولة توحيد الاجتهاد القضائي في جميع أنحاء البلاد ويسهران على احترام القانون، وتؤسس محكمة تنازع تتولى الفصل في حالة تنازع الاختصاص بين المحكمة العليا ومجلس الدولة²، وما يلاحظ على صلاحيات المحكمة العليا الجزائرية أنها أعمق من صلاحيات المحكمة العليا في تونس، التي لا تنشأ إلا في حالة الخيانة العظمى لأحد أعضاء الحكومة³، وفي المقابل تؤسس في الجزائر محكمة عليا للدولة تختص بمحاكمة رئيس الجمهورية عن الأفعال التي يمكن وصفها بالخيانة العظمى، ورئيس الحكومة عن الجنايات والجرح التي يرتكبها عند تأديتهما لمهامهما⁴.

من خلال تحليل بنى السلطات الثلاث في كل من تونس والجزائر، يتضح أن البلدين أقرب للنظام الرئاسي (المستوحى من النظام الفرنسي)، الذي تكون فيه مؤسسة رئيس الجمهورية محور السلطات، نظرا للصلاحيات التي يتمتع بها هذا الأخير في كلا البلدين، كالتشريع بالأوامر والمراسيم، وكذا صلاحية التعيين في

¹ الجمهورية التونسية، دستور 1959، المواد: 64، 65، 66، 67
² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، المواد: 138-152
³ الجمهورية التونسية، دستور 1959، المادة: 68
⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، المادة: 158



الفصل الثاني: بيئة التحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

السلطة التشريعية (في مجلس الأمة بالنسبة للجزائر، ومجلس المستشارين بالنسبة لتونس) ما يمكنه من السيطرة على هذه المؤسسة، وحتى باعتماد الثنائية في السلطة التنفيذية في كلا البلدين فإن ذلك لا يحد من سيطرة الرئيس على هذه السلطة نظرا للاختصاصات الموسعة التي يتمتع بها، وكذا صلاحية تعيين قضاة واعتبار رئيس الجمهورية القاضي الأول في البلاد تجعل حتى مؤسسة القضاء أداة في يد رئيس الجمهورية، ما يخل بمبدأ استقلالية القضاء.

الفصل الثالث: بنى التحول المؤثرة في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

المبحث الأول: طبيعة السلطة السياسية في البلدين:

المطلب الأول: النخبة السياسية الحاكمة في تونس

المطلب الثاني: النخبة السياسية الحاكمة في الجزائر

المطلب الثالث: طبيعة التداول على السلطة في البلدين

المبحث الثاني: التعددية الحزبية كآلية للانتقال

المطلب الأول: تركيبة الأحزاب السياسية في تونس

المطلب الثاني: التركيبة الأحزاب السياسية في الجزائر

المطلب الثالث: الأحزاب السياسية والانتخابات في البلدين

المبحث الثالث: بنية المجتمع المدني في البلدين

المطلب الأول: مكونات المجتمع المدني في تونس (التركيبة والمميزات)

المطلب الثاني: مكونات المجتمع المدني في الجزائر (التركيبة والمميزات)

المطلب الثالث: خصائص المجتمع المدني في البلدين

الفصل الثالث: بنى التحول المؤثرة في النظامين السياسيين التونسي

المبحث الأول: طبيعة السلطة السياسية في البلدين

لقد حظي موضوع النخبة باهتمام كثير من الفلاسفة والمفكرين منذ آلاف السنين، فقد سبق وأن تحدث أفلاطون عن طبقة الحكماء، واستعملت كلمة النخبة من القرن 17م لوصف سلع ذات تفوق معين، وامتد استعمالها فيما بعد ليشمل الإشارة إلى فئات اجتماعية متفوقة كالوحدات العسكرية الخاصة والطبقات العليا من النبلاء¹.

وقد تعددت اتجاهات دراسة النخبة، أهمها **الاتجاه السيكلوجي** الذي كان رائده في ذلك "باريتو" Velfredo Pareto الذي اعتبر أن النخبة هي نتاج سمات إنسانية وعوامل نفسية معينة، سماها بالخصائص الثابتة، وعلى أساس هذه الخصائص يقسم المجتمع إلى طبقتين: طبقة عليا: تتشكل من أولئك الذين يتمتعون بملكات ومواهب فطرية للتفوق، وطبقة دنيا: وتشمل غالبية أفراد المجتمع الذين لا يملكون تلك المواهب². **الاتجاه التنظيمي** ويمثله كل من "موسكا" Gaetano Mosca و"ميشلز" Robert Michels، فيرجع موسكا قوة النخبة إلى قدرتها التنظيمية العالية، وتماسكها في مواجهة القوى الأخرى من المجتمع، وقوة تحكمها في وسائل الاتصال المتوفرة لديها، ما يمنح لها المقدرة على صياغة سياستها بشكل سريع، أما ميشلز فيقول أن كل التنظيمات الاجتماعية يحكمها القانون الحديدي، بمعنى خضوعها لنخبة تستمد قوتها من مهارات أعضائها التنظيمية في قلة متماسكة منظمة تحتكر صناعة القرارات³. هناك أيضا **الاتجاه الاقتصادي الإداري** دعا إليه "برنهام" الذي حاول المزوجة بين مقولات الصفوة ومقولات الماركسية بشأن الطبقة الحاكمة والتي تستمد قوتها

¹ ت. بوتومور، **النخبة والمجتمع**، تر. جورج حجار (بيروت: ط.2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بدون)، ص.05
² محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي**، مرجع سابق، ص.211-212، أنظر أيضا:

-Vilfredo PARETO, **Traité de Sociologie Générale**, ed. Française par Pierre BOVEN Traduit de l'Italien (Quebec: Macintosh edition électronique version, 2003), Chapitre 12

³ محمد شلبي، مرجع سابق، ص. 211، وأنظر في هذا الصدد:

-Gaetano MOSCA, **The Rulinig Class (Elementi di Scienza Politica)**, Translated by Hanah D. KAHN (New York- London: McGRAW- Hill Book Company, 1939), P.104-119

- Robert MCHELS, **Political Parties a Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy**, Tran.by Eden, Paul CEDAR (Canada: Batoche Books, 2001), P. 19

فصل الثالث: بنى التحول المؤثرة في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

من ملكيتها لوسائل الإنتاج، وتجمع ثروات كبيرة تفتح لها آفاق السيطرة السياسية والاقتصادية معا. بالإضافة إلى ذلك يوجد **الاتجاه المؤسسي** ورائده في ذلك "رايت ميلز" الذي يرى أن القلة المتحكمة (النخبة) تستمد قوتها من سيطرتها على الأبنية والمؤسسات الكبيرة التي تميز المجتمعات الحديثة¹.

وفقا لذلك رسم بوتومور هرما نخبويا داخل المجتمع في قمته الممارسون للسلطة السياسية أو من يسميهم بالنخبة السياسية، وفي قاعدته نخبة المجتمع أي كل الفئات ذات الوظائف المتميزة، وفي وسطه الأقلية المنبثقة من القاعدة أو النخبة الاجتماعية والتي تشترك بالحياة السياسية ممارسة واهتماما، وتدخل في صراع مباشر للوصول إلى السلطة، وبذلك يعتبر بوتومور النخبة السياسية أولئك الممارسون الفعليون للسلطة يندرج ضمنهم أعضاء الحكومة أعضاء الإدارات العليا والقادة العسكريون والممثلون في المجالس المنتخبة والعائلات ذات النفوذ والتأثير السياسي وأصحاب المشروعات الكبرى، أما الناشطون سياسيا من أحزاب ونقابات وجمعيات ومثقفون فهم يدمجون في إطار الطبقة السياسية².

وعلى الرغم من صعوبة تحديد مفهوم النخبة بالنظر لتعدد التعريفات الواردة* يمكن القول بأن المصطلح يشير إلى مجموعة الأفراد الذين يتموقعون في مراكز سياسية واجتماعية واقتصادية عليا داخل المجتمع تسمح لهم بصناعة القرارات في مختلف المجالات أو التأثير في صياغتها³.

تعد إذن النخبة من أهم المواضيع التي تثار أثناء تصنيف المجتمعات ودراسة التغيرات التي تشهدها بناها، ومن هنا تقع دراسة تشكل النخب وخصائصها من حيث انغلاقها وانفتاحها، أي تبيين أساليب وقنوات إدماج أفرادها أو العكس، وما تفرزه العملية من انتقال

¹ محمد شلبي، مرجع سابق، ص. 212
² معن حمدان، "النخبة السياسية" **مجلة النبا**، ع. 79، نوفمبر 2005، وأنظر حافظ عبد الرحيم، **الزبونية في المجتمع العربي...**، مرجع سابق، ص. 75

* عرفت القواميس الانجليزية النخبة بأنها أقوى مجموعة من الناس في المجتمع ولها مكانتها المتميزة وذات اعتبار، أما القوتاميس الفرنسية فعرفت النخبة أنها تضم أشخاصا وجماعات الذين بواسطة القوة التي يملكونها أو بواسطة التأثير الذي يمارسونه يشاؤون في صياغة تاريخ جماعة ما سواء كان ذلك عن طريق اتخاذ القرارات أو الأفكار والإحساسات التي يبدونها.

³ إدريس لكريني، النخبة السياسية العربية وقضايا الإصلاح، **مجلة الديمقراطية**، ع. 25 جانفي 2007، ص. 52

وحراك اجتماعي، لذلك لا مجال للشك من قيام ارتباط عميق بين التحولات في التركيب الاجتماعي وصعود وهبوط هذه النخب¹.

المطلب الأول: النخبة السياسية الحاكمة في تونس:

يتفق أغلب الباحثين على أن النخبة العربية عموما تتقاطع في ثلاث عوامل أساسية هي:
أ- العامل الثقافي: بحيث يتجلى التكوين العلمي لأفراد هذه النخبة في أنهم يمثلون القوة المالكة للعقل Intellects من المتعلمين سواء داخل بلدانه أو خارجها وحتى في بلد المستعمر نفسه.

ب- العامل السياسي: المتمثل في التكوين السياسي والنشأة الأيديولوجية فقد نشأت النخبة في ظل صراعات فكرية وأيديولوجية متباينة

ت- العامل الاجتماعي: بحيث أن أنصار النخبة هم من إفران لجملة مسارات متنوعة من التنشئة الاجتماعية وإفران لمجموعة متداخلة من العوامل الثقافية والاجتماعية والرمزية².

وقد كان محمد شقير نشر في مقال له* قد أشار إلى أن النخبة السياسية العربية تشترك في التجربة السياسية مثال (الخبرة التاريخية، الخبرة الدينية، الخبرة السياسية) ثم في التكوين المشترك (المعتقد الديني، المعتقد السياسي، المعتقد التحديثي) بالإضافة إلى التشابه في طريقة تولي الحكم (الوراثة، الانقلاب، الانتخاب)³.

وفيما يخص النظام السياسي التونسي، وجدت عدة نماذج تفسيرية لأداء ودور نخبة البناء الوطني في تونس، أبرزها تلك التي استعان بها حافظ عبد الرحيم في دراسته لنخبة

¹ حافظ عبد الرحيم، مرجع سابق، ص. 76
² حافظ عبد الرحيم، "المقاربات النخبوية، تجربة البناء الوطني في تونس"، في مجموعة من المؤلفين، السيادة والسلطة الأفاق الوطنية والحدود العالمية، مرجع سابق، ص. 140
* محمد شقير باحث مغربي، عنوان المقال خصائص النخبة الحاكمة في الوطن العربي منشور في المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي.
³ إدريس لكريني، "النخب السياسية العربية، شرعة الأوضاع أم انتصار التغيير"، ملفات دراسية من موقع الجزيرة: www.aljazeera.net/NR/exeres/9E9A9F28-75EB-UUFF_8312-2d47c4b9da.htm

البناء الوطني في تونس. وهي النماذج المطروحة من قبل "براون" L. C. Brown، عبد الباقي الهرماسي، ومور Ch. Moore .

فقد انطلق براون من أساس نظري يتمثل في تتبع تطور مسار الحداثة في إطار نمط مجتمعي انتقالي يتحول من مجتمع استاتيكي إلى مجتمع ديناميكي، ومن خلال ذلك تبين له أن هذا المسار عرف أربعة مراحل أساسية:

مرحلة المخاض Gestation: هي المرحلة التي تم فيها تركيز النظام الاستعماري

بكل ما تبع مرحلة التأسيس من حالات اضطراب وفوضى، فهي مرحلة إرساء نمط جديد داخل المنظومة الاجتماعية لم تخل من محاولة التحديث.

مرحلة تقليد المستعمر: تبعا لمقولة ابن خلدون "اقتداء من المغلوب بالغالب" فهي

محاولة اقتداء ترمي إلى إثبات كفاءة السكان الأصليين في ممارسة فعل سياسي حديث. ومحاولة موائمة المقولات الأيديولوجية مع المقولات الإسلامية، شريطة التفاعل الإيجابي، لكن بقيت تتراوح بين خطر التماهي مع المستعمر والحفاظ على الهوية الخاصة بغرض استقطاب الجماهير وتعبئتهم¹.

مرحلة تأسيس الحزب الجماهيري: هي المرحلة التي تجذرت فيها جماهيرية النخب

الفاعلة، عن طريق استقطاب الجماهير للحصول على مزيد من الشرعية، بغية التغيير والتحول من الطابع الإصلاحية إلى الطابع التغييرية (طرد المستعمر). تمثل هذه المرحلة، مرحلة التحالف بين النخب والجماهير.

مرحلة نهاية الوضع الاستعماري: وتعد هذه الأخيرة مرحلة البناء الوطني². وفيها

تحول "التنظيم الحزب" إلى مصدر وحيد للسياسة المنقاد بتوجهات القائد المنقذ المتبصر

¹ حافظ عبد الرحيم، الزبونية السياسية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ص. 144-145

² المرجع نفسه، ص. 145

(بورقيبة)، فقد نتج عن الاستقلال نظام متفوق عن ذاته، بحيث توزع الأدوار داخله والمناصب في حالة من انفصال الدولة عن المجتمع¹.

من خلال هذه المقاربة نلاحظ أن الباحث حاول الرجوع لظروف نشأة النخبة السياسية التونسية، والآليات التي اعتمدها لاكتساب شرعيتها.

أما عبد الباقي الهرماسي فقد جسد مقاربه انطلاقا من محاولة: - البحث في أنماط الوعي التي تحملها النخب ضمن السياق السياسي الذي برزت فيه، و- الربط بين تجانس النخبة وتجانس المجتمع ومركزة الدولة وطبيعة الاستعمار. على هذا الأساس تبين من خلال المسار النضالي والبنائي في تونس ثلاث توجهات أيديولوجية تمثل أصناف النخب أو ثلاث أصناف أيديولوجية:

1. توجه قومي سكربتوريالي Nationalitaire Scripturaliste

2. توجه حدائي ليبرالي Moderniste Libéraliste

3. توجه راديكالي ذو تقليد عمالي Radicaliste a Tradition Travailleuse

وقد اعتبر الهرماسي أن العلاقة بين الدولة والمجتمع تقوم على محاور العقلنة والعلمانية، والمركزة كشعارات رفعت لواءها نخب الاستقلال والبناء الوطني، التي عارضت كل أشكال الولاء الجهوي أو القبلي وخالفت أنصار الولاءات الإسلامية (الزيتونيين)². وقد تبين للباحث وهو يدرس هذه العلاقة مرور هذه الأخيرة بمرحلتين أساسيتين:

مرحلة ما قبل السبعينات: وهي مرحلة التعااضد Corporative حكمتها نخبة ذات

انحدارات متنوعة وبرامج بسيطة وأهداف تقتصر على مجرد بناء الدولة واقتسام مكتسبات الاستقلال مع تحديث هياكل المجتمع.

¹ عبد الرؤوف العيادي، "أزمة السياسة بتونس"، في الموقع <http://www.mafhoum.com/press6/177P8.htm>

تاريخ الحصول على المقال: 2009/03/29

² حافظ عبد الرحيم، مرجع سابق، ص. 143

مرحلة ما بعد السبعينات: تنعت بالانفتاحية، تميزت بصعود نموذج نخبوي ممثل في التكنوقراط، الذي تغلب على اهتماماته المرامي الاقتصادية، على حساب الاهتمامات الأيديولوجية¹.

يتضح أن الهرماسي من خلال تحليله لطبيعة النخبة في تونس ركز على التقسيم الذي تميز به المجتمع التونسي وغذته الإستراتيجية الاستعمارية من خلال منهجية التعليم التي سادت في تلك الفترة، بين مدرستين تعليميتين نتج عنها مجتمعين داخل مجتمع واحد (الزيتونيين أي خريجي جامع الزيتونة المتشبعين بالثقافة الإسلامية، والعلمانيين الحدائين الذين غلب على تكوينهم منهجية التعليم الغربية)، مما ينتج الصراع بين هذين النخبتين لاحقا خصوصا بعد سيطرة النخبة المتعلمة تعليما غربيا على مقاليد الحكم، وانتهاجها سياسية الإقصاء للنخبة ذات التوجهات الإسلامية.

إن استخدام مصطلح النخبة في العهد البورقوبي كان محتشما، باعتبار أنه اقتصر على القوى المركزية التي قادت الاستقلال، ويعود سبب الاحتشام في استخدام المصطلح على اعتبار أنه يهدد النسيج الاجتماعي التونسي ويمثل خطرا على الوحدة الوطنية². ذلك أن النخبة التونسية استندت في شرعيتها على هذه الوحدة³.

إلا أن النظام بدأ يفقد شرعيته خصوصا مع صعود الخطاب الزيتوني ضد السلطة المركزية، وفشل سياسات النظام الاقتصادية والاجتماعية⁴.

أما عن النخبة التي قادت (التغيير) في تونس فهي لا تختلف كثيرا عن نخبة الاستقلال. بحيث يمكن القول أن وزير الداخلية السابق زين العابدين بن علي حافظ على الطاقم الحكومي مع إجراء بعض التغييرات الطفيفة كالقيام بحركة من وزارة إلى أخرى، وقد

¹ المرجع نفسه، ص. 144

² Jean Philippe Bras, "Indépendance Nationale et nationalisation des Elites en Tunisie: Cas de Figure de l'Autoritarisme Politique," in CREAD & ARCAAS, **Elites et Société Dans le Monde Arabe le Cas de l'Algérie et de l'Égypte**, Coordination et présentation Omar LARJANE (Alger: Casbah, 2007), P. 203

³ Ibid, P.205

⁴ Ibid. P.206

تشكلت حكومة 1987 من إثنان وعشرون وزيرا وتسعة أمناء الدولة (كتاب)، ومن بين الوجوه الوزارية، م. بكوش، الذي انتقل من وزير للشؤون الاجتماعية إلى منصب وزير أول، م. قلال، الذي أصبح كاتب الدولة لدى رئيس الجمهورية، ومن بين الوزراء الجدد نلاحظ محمود مستيري على رأس وزارة الشؤون الخارجية، حبيب عمار وزير الداخلية، وبعض الوزراء الذين كما سبق القول وجدوا في حكومات النظام السابق مثل، رشيد صفر، ومحمد مزالي، أما فيما يخص وزارة المالية فقد استعان بوجه وزاري جديد يدعى نوري زروقي، وفي التخطيط تم تعيين محمد الغنوشي، ومنذر زنايدي على رأس وزارة الصناعة والتجارة. وقد سميت هذه المرحلة بالتأسيس لعهد الجمهورية الثانية¹.

من حيث المنطلق حافظت هذه النخبة على الصفة العلمانية للنظام السياسي، وشدت بقبضة من حديد على هذا الطابع. بالرغم من أن الدستور التونسي يقر بأن الإسلام دين الدولة، إلا أنه لم يكن أكثر من مدلول رمزي، طيلة فترة حكم بورقيبة، ثم عملت حكومة بن علي على تعبئة الجماهير والحد من قوة الجماعات الإسلامية²، ففي 1989 عاد الصراع بين الإسلاميين الممثلين في الزيتونيين مقابل مدرسة صديقي والخلدونية كرمز للتعليم الحديث، هذا النظام التعليمي أصبح يترجم صراعا سياسيا، بالرغم من أن مدرسة صديقي لها مشارب من المدرسة الزيتونية، والتي أنتجت نخبا تحمل مشروعا تحديثيا أمثال (قمر بن دانة، مصطفى كريمة، نور الدين صغيب)، وبهذه السياسية الإقصائية فقد النظام شكل التعددية الثقافية للنظام السياسي³.

وقد استندت نخبة السابع من نوفمبر 1987 في شرعيتها على ثلاث مصادر أساسية:

التحول الديمقراطي:

فقد استند النظام الذي أقامه زين العابدين بن علي في أواخر 1987 على شرعية شعبية وقانونية قائمة على مجموعة من الإصلاحات الدستورية والسياسية، استقطبت إلى

¹ Mohsen TOMI, *La Tunisie de Bourguiba a Ben Ali*, Op. Cit., PP.231-232

² Eric Canal FORGUES (der), *Recueil des Constitution des Pays Arabes* (Bruxelles: Buylant,2000), P. 474

³ Jean Philippe BRAS, Op. Cit., P.207

فصل الثالث: بنى التحول المؤثرة في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

جانب حزب التجمع الدستوري الحاكم، غالبية التيارات السياسية والفكرية والاجتماعية¹، فلأول مرة في تاريخ تونس يفتح فضاء سياسي يؤسس للتعددية السياسية، ويفتح المجال للمشاركة السياسية² لكن ستتضح معالم العودة للنظام التسلسلي بعد إجراء أولى انتخابات في عهد الجمهورية الثانية*.

❖ المعجزة الاقتصادية:

إن تمكن النظام في عهد بن علي من تحقيق قفزة اقتصادية و إنجاز مشاريع اقتصادية كبرى، جعلته يشعر بالفخر، خصوصا أن تونس أصبحت من أكثر الدول العربية والإفريقية استقطابا للسياحة بعدما كانت على حافة الإفلاس قبيل تقلد بن علي للحكم³. فقد طبق نظام بن علي إصلاحات التكييف الهيكلي التي فرضها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، وعلى رأسها تخفيض الضرائب، تحرير التجارة، اختصار الإجراءات الحكومية، وتخفيض قيمة العملة التونسية. بالإضافة إلى استجابة النظام التونسي للدعوات الغربية بشأن عولمة اقتصاده، ومن بينها مبادرة الشراكة الأورومتوسطية، التي غضت الطرف أمام تجاوزات النظام الداخلية مقابل استقطاب تونس للاستثمارات الأجنبية وتسهيل التعامل على طول الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط⁴.

❖ مكافحة الإرهاب:

بحيث استفاد النظام التونسي من الأوضاع الأمنية في الجزائر ومصر وبعض الدول الأخرى التي دخلت فيها الأنظمة السياسية في دوامة عنف مع الجماعات الإسلامية، ليشدد

¹Delphine CAVALLO, "Pacte Social et Partenaires Sociaux en Tunisie: Le Syndicat des Travailleurs, Acteur Social ou Acteur Politique," **Texte Pour la Conférence Doctorale** des 28-29 Juin 2004 Titre de la These, La Recomposition des Relations sociale, Enjeu Politique de la Libéralisation Economique. Le Cas de la Tunisie. Michel Camau Directeur, PP.1-2

*سيتم التفصيل أكثر في المطلب الثالث عند الحديث عن الانتخابات

²Oifa LAMLOUM, "Tunisie: Quelle Transition Démocratique?," in Ferrié Jean – NOEL, Santucci Jean- CLAUDE (dir), **Dispositifs de Démocratisation et dispositifs Autoritaire en Afrique du Nord** (Aix-en –Provence: edi. CNRS, 2006), P.131

³خالد شوكات، النظام غير متحمس لممارسة السياسة، في الموقع:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1171274646777&pagename=Zone-Arabic-News/2FNWALayout

⁴جيفري أزارفا، "ردة على الإصلاح: مصر وتونس"، **شؤون أوسطية**، ع.02، 2006

فصل الثالث: بنى التحول المؤثرة في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

النظام الخناق على الحركات الإسلامية التونسية ويصبح نظاما بوليسيا بالدرجة الأولى، تحت ذريعة استتباب الأمن والمحافظة على الاستقرار العام للنظام وتقادي ما وقعت فيه الدولة الجارة (الجزائر)¹. ومن هنا لم يبرز أي تغيير جوهري على المسرح السياسي فالتغيير الرمزي للسلطة ظهر جليا، إذ لم تحدث القطيعة مع الممارسات السابقة للنظام، فحملة اعتقالات الإسلاميين ترجمت استمرارية الصورة التقليدية للنظام البورقيبي². وقد اتخذت الدولة آلية مختلفة نوعا ما في توظيف الدين وأماكن العبادة في نشر الأيديولوجية الرسمية للنظام، كتعيين الأئمة، وتحديد مضمون خطب المساجد، وكذا إخضاع المؤسسات الدينية لمراقبة مباشرة من طرف الحكومة³.

فوزير الداخلية وقائد الأمن الوطني السابق شيد واحدة من أكثر الدول بوليسية، مما جعلت التساؤلات تطرح عن طبيعة النظام التونسي، الذي ما فتئ أن بدأت تظهر فيه التصادمات والتناقضات على الصعيد السياسي، بالرغم من انتهاج السياسة الليبرالية في المجال الاقتصادي كآلية للانفتاح⁴. فمن المفارقات أن تفتك السلطة على إثر انقلاب سلمي من دولة الحزب الواحد بادعاء معالجة تفاقم أزمة الدولة، لتغرق سريعا في أزمة شرعية، ويفسر بعض المحللين ذلك إلى أن فترة المراقبة الذاتية وانتحال الديمقراطية لم تطل لتعود للسطح عقلية البوليس وتقنياته المعروفة في التعامل مع القضايا السياسية⁵.

ومن المداخل المفسرة للتعددية في العالم العربي يوجد مدخل دعائي بحيث تختار النخبة الحاكمة التحول نحو التعددية السياسية دون أن تكون هناك ضغوطات مجتمعية تؤدي

¹ خالد شوكات، مرجع سابق

² Asma Larif BEATRIX, "Changement dans la Symbolique du Pouvoir en Tunisie," Op.Cit., P. 148

³ حيدر ابراهيم، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية (بيروت: ط.2، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص 230-229

⁴ Luis MARTINEZ, Maghreb: Vaincre la Peur de la Démocratie," Cahier de Chaillot, N°. 115, avril 2009, PP.12-13

⁵ منصف مرزوقي، الاستقلال الثاني: نحو الدولة العربية الحديثة (بيروت: دار الكنوز الأدبية، 1996)، ص. 487
*كمثال على الممارسات القمعية التي كان يستخدمها النظام التونسي ضد معارضيه، تسخير الإعلام كتوزيع أشرطة مزعومة ضد المعارضين مثل محمد مزالي، علي العريض، عبد الفتاح مورو، سهام بن سدرين، والهجوم على المعارضة من الصحف المأجورة شملت فضائح ضد سعد الدين زميرلي وآخرون، نقلا عن منصف مرزوقي، المرجع نفسه، ص 488

فصل الثالث: بنى التحول المؤثرة في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

بالنظام إلى درجة لا يمكنه تحمل تبعاتها، بحيث ما حدث في تونس أن شخصية نافذة في الدولة والحزب الحاكم، قادت اختيار إجراء تغيير رمزي تستقبله القوى الاجتماعية والإقليمية والدولية باعتباره قطعا مع الحقبة السابقة خصوصا على مستويات التنظيم الاقتصادي والاجتماعي والأيدولوجي¹.

ما يميز نمط العلاقة بين الدولة والمجتمع في تونس هو أنها قائمة على الميل لممارسة الرقابة المطلقة من طرف الدولة على المجتمع منذ الفترة البورقيلية، فالنظام على مستوى القول يرفع شعار التعددية السياسية لكنه على مستوى الفعل يكتفي بمجرد توزيع التأثيرات باحتشام، وكان حافظ عبد الرحيم أطلق تسمية النيوباتريمونيالية أو ما يسمى بظاهرة الاستزلام Patronage والتعزيب Clientélisme* - التي حسب المفكر "ميدارد" Midard تمثل نمطا علائقيا يقوم على أساس التبعية الشخصية- على المجتمع التونسي الذي سادت فيه هذه الظاهرة منذ فترة ما بعد الاستقلال².

إن طبيعة القيادة السياسية في تونس تفسر تراجع عملية التحول الديمقراطي، بالرجوع إلى خبرتها وخلفيتها الاجتماعية والمهنية ونسقتها القيمي، فالملاحظ للخطاب السياسي للقيادة التونسية يعكس إيمانها بقيم الديمقراطية والتعددية والليبرالية³، إلا أن ذلك يختفي أمام أولويات أخرى كقيمتي الأمن والاستقرار، فالخلفية الأمنية للرئيس لها دور في التعامل مع القضايا ذات الصلة بالاستقرار والتغيير السياسي⁴.

¹ السيد ياسين (محررا)، مداخل التعددية، التقرير الاستراتيجي العربي 1989، (القاهرة: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1990)، ص.289

² حافظ عبد الرحيم، الزيونية السياسية في المجتمع العربي، مرجع سابق، ص. 257-262
*الاستزلام: مأخوذة من زلم والتي تشير في اللغة العربية للرجل الشبيه بالعبء، أما التعزيب: فتستعمل في علم الاجتماع في المعنى الضيق لتعني توزيع مواطن العمل مقابل خدمات مسداة، وهذه الظاهرة تستند إلى مبدأ تبادل الامتيازات بين شخصين المعزب والزليم مما يحول العلاقات في مختلف مستوياتها إلى علاقات شخصانية خاصة.

³ محمد فايز فرحات، "أبعاد التحول الديمقراطي في تونس، أحمد منيسي محررا، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مرجع سابق، ص.192

**من بين الخطب على سبيل المثال لا الحصر، خطاب السيد الرئيس زين العابدين بن علي بمناسبة إعطاء إشارة الانطلاق لعملية استفتاء تعديل الدستور، 12 ماي 2002، بالإضافة إلى الخطب الملقاة في ذكرى التحول مثل خطابه في الذكرى الخامسة والعشرون للتحول في 07 نوفمبر 2002

⁴ محمد فايز فرحات، مرجع سابق، ص.192

التحول نحو التعددية السياسية في تونس تم بوضع السلطة يدها مع الفئة البيروقراطية المتحالفة مع الطبقة الرأسمالية والشرائح العليا من الطبقة الوسطى، لذلك يعد كمحاولة للتشبه بالنظم السياسية الليبرالية الغربية، لكن النخبة لم تكن مضطرة بالأخذ بهذا النموذج، لأنه مجرد طابع دعائي، فالنخبة لم تكن مستعدة لاتخاذ الإجراءات وقبول الترتيبات الفعلية للتحول، وإنما مجرد تكتيك لتثبيت شرعيتها في مرحلة معينة ثم الرجوع عن هذا المسار¹، لذلك يلاحظ التراجع عن التحول الجاد وانحسار التعددية الحقيقية في أولى المواسم الانتخابية.

المطلب الثاني: النخبة السياسية الحاكمة في الجزائر

أما في الجزائر، فالعودة إلى التكوين الثقافي للنخبة السياسية، هو العودة إلى المرحلة الاستعمارية، ما يجعلنا أمام مجتمع يتميز بعدة خصائص من بينها الفقر الثقافي، إذ كان عدد المتعلمين الجامعيين محدودا، نتيجة ندرة مؤسسات الإنتاج الثقافي والعلمي التقليدية منها والعصرية؛ رجع هذا كله إلى نوعية الاستعمار الاستيطاني الطويل، الذي أسفر عنه تحطيم البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومحاولة بناء مجتمع كولونيالي². لكن ما نتج عن سياسة الاستعمار هي الازدواجية التي شملت تقريبا كل الميادين بما فيها الثقافي والتعليمي (معربين و مفرنسين)، فمقابل المجتمع الأوروبي ومؤسساته وجد المجتمع الأهلي بهياكله ومؤسساته وداخل هذه الخصوصية التاريخية تكونت الأرضية التي أطرت لعملية إنتاج النخبة بالمفهوم الواسع (يدخل ضمنها النخبة السياسية)، وبرزت تلك الصفة الانقسامية التي ميزت مختلف فئاته³.

فيما يخص الشرعية التي قامت عليها الدولة الجزائرية بعد الاستقلال هي عصبية الشرعية التاريخية دون أي عصبية لغوية أو عرقية أو عائلية، فقد جاء في بيان أول نوفمبر 1954 أن "الدولة الجزائرية ذات سيادة ديمقراطية وشعبية في إطار المبادئ الإسلامية"،

¹ السيد ياسين، مرجع سابق، ص. 289

² ناصر جابي، الجزائر الدولة والنخب: دراسات في النخب والأحزاب والحركات الاجتماعية (باتنة الجزائر): منشورات

الشهاب، (2008)، ص. 32.

³ المرجع نفسه، ص. 33.

فقد جمعت هذه العبارة كل التوجهات الأيديولوجية فشملت الديمقراطيين والاشتراكيين في إطار المبادئ الإسلامية¹.

يمكن القول أنه بعد الاستقلال انطلقت الفئة المسيطرة على وسط النخبة داخل الوسط السياسي، وغداة الاستقلال لم تحظ العديد من الفئات بالدخول وسط النخبة السياسية من مثقفين وأصحاب شركات خاصة وغيرهم، فقد شهدت النخبة تفوق الفئات التي شاركت في الحركة الوطنية، وفي مختلف أشكال الكفاح من أجل التحرير الوطني، فكان الطريق السياسي والعسكري أقصر الطرق لاختراق وسط النخبة التي حضيت بالشرعية وبلغت مراكز هامة تتشكل منها مؤسسات الحكم في البلاد مثل الحكومة، إدارة حزب جبهة التحرير الوطني FLN وأعلى تنظيمات الجيش، وكبرى الهيئات الدبلوماسية، بالرغم من أن الرصيد التعليمي لهذه النخب كان متواضعا فإن الرصيد السياسي لها كان هائلا، كما أن القدر الكبير من العلاقات الاجتماعية كان له دور في تبوأ هذه المراكز².

تقول "إيزابيل وورنفولز" Isabelle WERENFEL أن ما ميز:

الحقبة من 1962-1988 هو سيطرة أربعة فواعل أساسية على وسط النخبة السياسية في الجزائر، وهي: (نخبة الجيش، نخبة الحزب FLN، نخبة البيروقراطية، ونخبة الاقتصاد)³ ويمكن تفسير دورها كما يلي:

أ- نخبة الجيش:

شارك الجيش الشعبي الوطني ANP في الحياة السياسية والاقتصادية، وتبوأ موقع هام في حزب جبهة التحرير الوطني FLN، تعود أهمية هذا الموقع إلى خلفية انحداره من جيش التحرير الوطني ALN، بحيث أن ولادة هذه المؤسسة القوية تعود إلى الشرعية الثورية التي اكتسبتها خلال ثورة التحرير الوطني، والدور القيادي الذي لعبه للحصول على

¹ إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص. 73

² مصطفى حداب، "بنية النخب في الجزائر"، تر. باتسي جمال الدين في أحمد زايد، عروس الزبير، النخب الاجتماعية حالة مصر والجزائر (القاهرة: مكتبة مديولي متولي، 2004)، ص ص. 22-23

³ Isabelle WERENFELS, **Managing Instability in Algeria, Elites and Political Change Since 1995**, Op. Cit., PP.33-39

فصل الثالث: بنى التحول المؤثرة في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

الاستقلال، وعلى الرغم من أن الحقل السياسي عرف عدة صراعات داخلية استمرت لحقب ما بعد الاستقلال، فإن الجيش الشعبي الوطني ضم تحالف عدة قوى على اختلاف أيديولوجياتهم ورؤياتهم السياسية تحت ما سمي بالوحدة والحصول على الاستقلال، لكن ما يلاحظ على تركيبة الجيش الشعبي الوطني أن غالبيته من الشرق الجزائري أو ما سمي ب (BTS) (باتنة، تبسة، سوق أهراس) ما يبرز الولاءات الجهوية داخله¹.

إن غالبية الدراسات حول النظام السياسي الجزائري أكدت على الدور المحوري للمؤسسة العسكرية في الحياة السياسية منذ الاستقلال²، ففي الفترة التي أعقبت الاستقلال عمد الجيش إلى التعبئة السياسية أولاً ثم كان له دور هام خاصة فيما تعلق باختيار قيادات النظام أبرزها اختيار رؤساء الجمهورية³، فقد كان له دور في اختيار بن بلة رئيساً ثم تنحيته⁴، ويعد من مصادر قوة الرئيس السابق بومدين فقد قال الجنرال رحّال في مذكراته:

"كان لهواري بومدين السلطة الفعلية في البلاد... إنها سلطة الجيش"⁵.

وبعد وفاة الرئيس هواري بومدين، وقع الاختيار على شخصية عسكرية تمثلت في الرئيس الشادلي بن جديد فيقول خالد نزار أحد جنرالات الجزائر في مذكراته:

"نظراً لحساسية الوضع بعد وفاة الرئيس بومدين والفراخ الذي تركه... أجبرنا

على المبادرة سريعاً باختيار من يخلفه سواء من المكتب السياسي BP أو خارجه إلى أن

استقر الخيار على الشادلي بن جديد"⁶.

¹ Ibid, PP. 33-34

² Bernard RAVENAL, "Armé et Pouvoir," Confluence Méditerranée, N°. 29, 199, P.15

³ Ibid. P.27

⁴ نور الدين زمام، مرجع سابق، ص.88

⁵ Yahia RAHAL, Histoire de Pouvoir, Un Générale Témoin (Alger: ed. Casbah,1997), P.154

⁶ Khaled NAZAR, Memoire de Générale Khaled Nazar (Alger: ed.Chihab, 1999), P.130

ب- نخبة الحزب:

يبدو أن كل من الجيش والحزب من أكثر المستفيدين من الولوج في عالم النخبة السياسية، نظرا للرصيد الذي اكتسبوه من الشرعية المنبثقة عن كفاح التحرير الوطني¹. يمثل الحزب الجناح السياسي الذي قاد مفاوضات الاستقلال وكان له دور أساسي في عهد أحمد بن بلة، إلا أن هذا الدور تقلص بعد انقلاب بومدين في 1965، ليصبح الحزب جهاز تعبئة سياسية وناشر لأيدولوجية النظام، كما أنه كان جهاز لخدمة الشعب، وقائد مشاريع التنمية الاجتماعية، وقد تعاضد الحزب مع مجموعة من المنظمات الجماهيرية التابعة له، كمنظمة المجاهدين الجزائريين OMN، الاتحاد الوطني للشباب الجزائري UNJA، والاتحاد الوطني للنساء الجزائريات UNFA، والاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين PNPA، والاتحاد الوطني للعمال الجزائريين UNTA، بالإضافة إلى المنظمة العلمية والثقافية المحترفة OSCP، وقد أعتبر كل من الحزب والمنظمات الجماهيرية التابعة له من قنوات النظام السياسي²

ت- النخبة البيروقراطية:

بعد أن خرج الاستعمار الفرنسي من الجزائر ترك جهازا إداريا معقدا، قامت السلطات الجزائرية بإدماجه كقطاع عمومي، مع المحافظة على نمط إدارته الغربي، فقد أوكل للبيروقراطية إدارة الشؤون الاقتصادية كفضاء أساسي، ونتج عن ذلك بروز نخبة تكنوقراطية جديدة³. برزت هذه النخبة أكثر في عهد الشاذلي بن جديد الذي اعتمد سياسية التخطيط في المجال الاقتصادي التي تحتاج إلى هذه الفئة. بالإضافة إلى ذلك برزت صفوة من المتعلمين الجامعيين اقتربت من وسط النخبة السياسية وتمكنت من الحصول على ألقاب رفيعة المستوى وامتلكت رصيда من العلاقات الاجتماعية الهامة⁴.

¹ مصطفى حداب، مرجع سابق، ص. 25

² Isabelle WERENFELS, Op. Cit., PP.35-37

³ Ibid, PP. 35-37

⁴ مصطفى حداب، مرجع سابق، ص. 25

ث- النخبة الاقتصادية:

كان يعد الاقتصاد عامل استقرار أو للاستقرار للنظام السياسي منذ العهد البومديني، فقد لجأ النظام إلى تأميم مؤسساته الوطنية وذهب إلى بناء اقتصاد مركزي مبني على سياسة الصناعات المصنعة التي ساعدت عائدات النفط والغاز على انتعاجها، لذلك تمت الاستعانة بمسيرين اقتصاديين، وبفشل هذه السياسة، عمد الشادلي بن جديد إلى سياسة المخططات التي برز على إثرها فئة التكنوقراطيين في هياكل الإدارة المدنية، وبرز دور النقابة الوطنية لموظفي الإدارة العمومية SNPAP¹، كما تشكل في هذه الفترة روابط اجتماعية داخل النخب نتاجا للمصاهرة أو التوارث².

من خلال ما تقدم يمكن القول أن السلطة السياسية في الدولة الحديثة تميزت بتمركزها واحتكارها من طرف مجموعة محدود، ادعت امتلاك الشرعية التاريخية، وعطلت عمل آليات توزيع السلطة بين مختلف أجهزة المؤسسات المكونة للدولة والمجموعات الاجتماعية المتنافسة، أي منع أي تداول سلمي على الحكم، بل وأيضا السيطرة على ثروات البلاد، بفعل احتكارها للقوة وتواجدها المستمر على رأس الأجهزة والمؤسسات الأساسية للحكم³.

مرحلة من 1989 إلى 1991: وتسمى بمرحلة الانفتاح السياسي:

لقد انتهجت الجزائر مدخلا تفاوضيا لإقرار التعددية السياسية، فقد كانت مضطرة للأخذ بذلك لتحقيق الاستقرار للنظام الحاكم وحمايته من الانهيار، بعد أن أصبح معرضا لضغوط عنيفة، من الصعب مجابتهها بالأساليب التقليدية التي اتسمت بدرجة عالية من العنف، وقد تجسد ذلك بالاعتراف بوجود قوى سياسية مؤثرة وذات نفوذ خارج الحزب الحاكم، وتجنبنا للضغوط الشديدة تم تنظيمها عبر قنوات شرعية هي الأحزاب السياسية⁴. وتكرس ذلك رسميا بصدور دستور 1989 الذي كان بمثابة المنعرج التاريخي الذي عرفته الدولة الجزائرية الحديثة وفتح المجال أمام التعددية السياسية التي كانت محظورة في الدساتير

¹ Isabelle WERENFELS, Op. Cit., PP. 38-39

² مصطفى حداب، مرجع سابق، ص. 25

³ العياشي عنصر، مرجع سابق، ص. 07

⁴ السيد ياسين، مرجع سابق، ص. 289-290

فصل الثالث: بنى التحول المؤثرة في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

السابقة اعترافا وممارسة، بالإضافة إلى أنه أصدر العديد من المواد الخاصة بحماية الحريات العامة والحقوق المدنية والسياسية.

ومن مستجدات هذا الدستور أيضا تحديد مهام الجيش والتي أوردتها المشرع في المادة 24 من نفس الدستور وتمثلت في الدفاع والحماية والمحافظة على أمن وسلامة البلاد¹.

وتبعاً لذلك عرفت البلاد في فترة قصيرة، ما تجاوز عن 60 حزبا سياسيا، ترتب عنها فوضى مفاجئة، إذ كان هناك من الأحزاب من لا برنامج لها ولا أي لون سياسي يطبعها، وبذلك خرجت البلاد من أحادية مفرطة إلى تعددية لا حدود لها، فقد عرفت احتكارا للوطنية من بعض الأحزاب، واحتكارا للإسلام من بعض آخر، واحتكارا للديمقراطية والحدثة من بعض آخر².

في هذا السياق جرت أولى الانتخابات التعددية في جوان 1990 وهي الانتخابات المحلية، وكانت المفاجأة بفوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS وحصولها على أغلبية المجالس البلدية، وفي العام التالي في 26 ديسمبر 1991 أجري الدور الأول للانتخابات التشريعية بعد تعديل القانون الانتخابي من طرف السلطات الجزائرية، مما تسبب في العديد من الإضرابات والاشتباكات بين مصالح الأمن والمتظاهرين المحتجين على هذا الفعل، لتأتي نتائج الانتخابات لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ مرة أخرى³. وبالرغم من أن الرئيس الشاذلي بن جديد بذل جهودا من أجل الحد من نفوذ المؤسسة العسكرية إلا أنها باءت بالفشل بحيث تكرر حضور الجيش وبصورة فعلية في الحياة السياسية و يظهر ذلك أكثر في توقيف المسار الانتخابي، وإلغاء نتائجه⁴، إذ لم تتمكن المؤسسة العسكرية من ضبط نفسها أمام مقتضيات الظرف الجديد الذي حدد دور الجيش في دستوره حصرا لوظائفه وتقليصا لنفوذه، وهو ما استطاع أن يتملص منه مستفيدا من تطور الأحداث المصاحبة لإقرار التعددية ليحل محل

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، المادة: 24

² عبد الوهاب دربال، مرجع سابق، ص. 39

³ هناء عبيد، مرجع سابق، ص. 139-140، أنظر أيضا هدى ميتكس، مرجع سابق، ص. 38-40

⁴ Lhouari ADDI, *L'Algérie et la Démocratie* (Paris: la Découverte, 1995), PP 63-64

غيره من مؤسسات الدولة العاجزة عن إدارة التعددية¹، وفي تلك الأوضاع قدم رئيس الجمهورية في 11 جانفي 1992 استقالته، بعدما عرضها على المجلس الدستوري، وكان قبل ذلك قد حل المجلس الشعبي الوطني في 31 ديسمبر 1991، مما ترك فراغا سياسيا ودستوريا للسلطة، هذا ما أوجد أزمة دستورية خصوصا بعد اعتذار رئيس المجلس الدستوري عبد المالك بن حبيلس وعدم قبوله لمنصب الرئاسة في هذه الحالة؛ مبررا ذلك بعدم وجود مادة صريحة في دستور 1989 تعالج هذه الوضعية². كل هذه الأحداث جعلت الجزائر تدخل في أزمة حادة، سادت فيها الفوضى وأعمال عنف بين أبناء البلد الواحد، يسميها البعض بالحرب الأهلية أو ما عرف بالعشرية السوداء.

مرحلة الأزمة السياسية: 1992-1995:

وتسمى أيضا بالعودة إلى السلطوية The Authoritarian Backlash فبعد أن أحبطت عملية الديمقراطية في الجزائر بانقلاب الجيش على نتائج الانتخابات التشريعية³، طرح خلاف حاد في التحديد المرحلي لهذه الحقبة، هل يمكن اعتبارها مرحلة انتقالية، أم خطوة تدريجية نحو الديمقراطية، أم فعلا ارتداديا⁴؟ يرجع "جون ووتربوري" سبب إجهاض الانتخابات في الجزائر إلى عدم الحسم في مسألة النقاش حول الديمقراطية والإسلام⁵. فقد اعتبر الجيش والأحزاب العلمانية وقسم كبير من الطبقة الوسطى والإنترنتنسيا إيقاف المسار الانتخابي، إنقاذا للجزائر من استبداد شعبية الإسلاميين⁶، وفي هذا الصدد يقول الجنرال خالد نزار "صحيح أن إيقاف المسار الانتخابي من الناحية العملية يعد مضرًا للعملية الانتخابية، لكنه من الناحية الواقعية يعتبر قرارا صائبا قصد حماية الديمقراطية، والنظام

¹ منصور لخضاري، "المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص تنظيم إداري، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص. 114
² العيفا يحيى، مرجع سابق، ص. 118

³ Isabelle WERENFELS, Op. Cit., P44

⁴ بومدين بوزبد، "الجزائر التجربة الديمقراطية وعوائق الانتقال الديمقراطي"، في اسماعيل الشطي وآخرون، مداخل الانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، مرجع سابق، ص. 231

⁵ جون ووتر بوري، "إمكانية التحرك نحو الليبرالية السياسية في الشرق الأوسط"، في جون لوكا وآخرون، ديمقراطية من دون ديمقراطيين، مرجع سابق، ص. 92
⁶ المكان نفسه

فصل الثالث: بنى التحول المؤثرة في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

العام، فقد كان بالنسبة إلينا بمثابة المرض الخطير ينبغي استئصاله والقضاء عليه¹، أما الراديكاليين الإسلاميين فيعتبرون المرحلة الحقيقية للديمقراطية هي ما بعد حوادث أكتوبر 1988، والعودة إلى هذه المرحلة هو العودة إلى نتائج الانتخابات التشريعية الملغاة². وهناك من المقتنعين بالانقلاب والذين انتقدوه على التسرع في العملية، بحيث يرون أنه كان على الجيش الانتظار إلى ما بعد قيام جبهة الإنقاذ بانتهاك محتم للدستور أو سوء الإدارة في المجال الاقتصادي، لكي يكون للتدخل مصداقية³.

وفي ظل هذه الظروف تم تأسيس المجلس الأعلى للدولة HCE⁴، يتكون من خمسة أعضاء يتولى رئاسة البلاد إلى غاية نهاية الفترة الرئاسية للرئيس الشاذلي بن جديد في 31 ديسمبر 1993، وأوكلت رئاسة المجلس لإحدى الشخصيات التاريخية وهو محمد بوضياف، العائد من منفاه من المغرب في جانفي 1992⁵؛ لكنه اغتيل في 29 جوان 1992 ليخلفه السيد علي كافي ومن ثمة، تم تمديد مهمة المجلس الأعلى للدولة إلى غاية 31 جانفي 1994؛ ومحاولة للخروج من الوضعية الحرجة التي وصلت إليها البلاد صدر المشروع التمهيدي للأرضية المتضمنة الإجماع الوطني حول المرحلة الانتقالية في 21 جوان 1993، وبعدها أعلن المجلس الأعلى للأمن عن السيد اليامين زروال رئيسا للدولة، ثم انطلقت مجهودات الحوار في سبتمبر 1993، بالمشاورة بين السلطة والمعارضة (المجتمع المدني والمجتمع السياسي) تحت إشراف المجلس الأعلى للدولة مباشرة، ثم من قبل لجنة الحوار الوطني التي تشكلت في 13 أكتوبر 1993، المتكونة من ثمانية أعضاء خمسة مدنيين وثلاثة عسكريين، تحت رئاسة يوسف الخطيب، وقد انعقدت الندوة الوطنية للحوار في 26/25 جانفي 1994 تم

¹ Khaled NAZAR, Op. Cit., P.235

² بو مدين بوزيد، مرجع سابق، ص. 231

³ جون ووتر بوري، مرجع سابق، ص. 92

⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الإعلان الصادر في الجريدة الرسمية، ع.3، الصادر في 15/01/1992

يتضمن إقامة المجلس الأعلى للدولة. *الأعضاء هم محمد بوضياف، خالد نزار، علي كافي، تيجاني هدام، علي هارون

⁵ Bruno Calliers De SALIES, Algérie (1988-1995) de la Crise à la Guerre Civil, " **Les Cahiers de L'Orient**, 1^{er} Trimestre 1995, PP. 51-52

فيها المصادقة على الأرضية المتضمنة للوفاق الوطني حول المرحلة الانتقالية تتويجا لهذه الجهود¹.

لقد بادر السيد اليامين زروال بمحاولات الخروج من الأزمة فقد كرس جهوده لجذب الإسلاميين المعارضين، ودعاهم للتوقف عن أعمال العنف والانخراط في الحوار الوطني². وفي 1995 جرت أولى الانتخابات الرئاسية التعددية في تاريخ الجزائر، وفاز فيها اليامين زروال بحصوله على 61% من الأصوات³، وقد ترشح إلى جانبه السيد محفوظ نخاح رئيس حركة مجتمع السلم، السيد سعيد سعدي الأمين العام لحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، نور الدين بوكروح مرشح عن حزب التجديد الجزائري، وتم الإعلان عن تنظيم هذه الانتخابات نتيجة فشل الحوار الرسمي مع الأحزاب السياسية خاصة الرفضة لإجراء أي انتخابات قبل الاتفاق على أهم القضايا السياسية المتعلقة وهو الرأي الذي كانت تمثله مجموعة العقد الوطني، (تحالف أحزاب سانت أجيديو: Plate Forme de Rome)، مما جعلها ترفض المشاركة في الانتخابات وتقاطعها، لتمر في جو أمني خطير⁴.

المرحلة من 1995 إلى الآن: مرحلة الإصلاح

شرعت قيادة السيد اليامين زروال في بناء مؤسسات الدولة من جديد بدءا بإصدار دستور 1996، وإجراء الانتخابات التشريعية في 1997، وتعتبر الثلاث سنوات هذه كعودة للشرعية الدستورية⁵، لأن المراهنة على الشرعية الثورية لم تعد تجدي نفعاً، بسبب أن هذه الورقة أصبحت مستهلكة لدى الشعب الجزائري، خاصة إذا وظفت من قبل السلطة⁶.

لكن بعد نشوب صراع بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية حول من يتزعم الحوار مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ، أدى ضغط المؤسسة العسكرية بالرئيس إلى إعلان

¹ العيفا أويحيى

² Miloud ZAATER, *L'Algérie de la Guerre à la Guerre (1962-2003)* (Paris: L'Harmattan, 2003), P. 128

³ هناء عبيد، مرجع سابق، ص. 143

⁴ عبد الناصر جابي، *الانتخابات الدولية والمجتمع* (الجزائر: دار القصة للنشر، بدون س. ن)، ص. 162-163

⁵ عبد الرزاق مقري، مرجع سابق، ص. 06

⁶ خميس حزام، مرجع سابق، ص. 167

فصل الثالث: بنى التحول المؤثرة في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

استقالته في خطاب له في سبتمبر 1998 وإجراء انتخابات رئاسية مسبقة في أبريل 1999*¹.

لكن لا يمكن إهمال الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر في هذه الفترة إلى جانب الإصلاحات الدستورية والقانونية، فقد دخلت الجزائر اقتصاد السوق والخصوصية كآليات للإصلاح الاقتصادي، ومحاولة لبرلة الحياة الاقتصادية والانفتاح على الأسواق الخارجية.

وبعد أن أحس العسكريون بالحاجة لوجه سياسي قوي لاستقرار شؤون الحكم، ورفع الحرج دولياً، تم إقناع السيد عبد العزيز بوتفليقة بالترشح لرئاسة الجمهورية، وبالفعل دخل انتخابات رئاسية كان الفوز فيها مؤكداً، مما دفع المرشحين الستة الآخرين للانسحاب²، وقد أسفرت النتائج الانتخابية عن حصول بوتفليقة على الأغلبية المطلقة للأصوات بنسبة 73.79%³. والمتتبع لإستراتيجية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة يلاحظ أنها تركز على ثلاث محاور أساسية (الأمن، الهوية الثقافية، والتنمية الاقتصادية). فمن خلال دراسة الخطب السياسية للرئيس بوتفليقة يمكن تحديد ثلاث فترات أساسية⁴:

الفترة الأولى: من 1999 إلى 2002: تم التركيز فيها على الجانب الأمني، والتطرق لمسألة الإرهاب، و ضحايا المأساة الوطنية، الوئام المدني... ولم يكن الرئيس ليفوت مناسبة دون الحديث عن ذلك إما ملمحاً أو مصرحاً**.

¹ عبد الرزاق مقرري، مرجع سابق، ص. 06* يرجع سبب استقالة الرئيس هو وجود صراع داخلي بين المؤسسة العسكرية ومؤسسة الرئاسة، وازدادت الهوة بينهما خصوصاً في مسألة التفاوض مع قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وهناك رأي آخر يقول أن التضارب في المصالح كالريع والمواقع الحساسة، وقضايا أخرى أيديولوجية كانت السبب الرئيسي الكامن وراء هذا الصراع.

² Chérif BENNJDID, "Le Retrait des Six Candidats à l' élection Présidentielles du 15 Avril 1999," Annuaire de L'Afrique de Nord, 1999, P151

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إعلان رقم 99-01 المؤرخ في 20 أبريل 1999، الجريدة الرسمية، ع. 29 الصادرة في 21 أبريل 1999 تتضمن نتائج الانتخابات الرئاسية.

⁴ إبتسام بن خراف، وناسة كرزاي، "سمات الخطاب الرئاسي الجزائري في الألفية الثالثة، مقارنة لغوية تحليلية"، التقرير السنوي لمشروع البحث CNEPRU من 2008/01/01 - 2010/12/31.

**مثال الخطاب الملقى في أداء اليمين الدستورية أبريل 1999، الاستفتاء الشعبي حول قانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية، الذكرى 37 لعيد الاستقلال والشباب، وغيرها من المناسبات

الفترة الثانية من 2002 إلى 2004: كنتيجة للأوضاع التي ميزت تلك الفترة بعودة ظهور المسألة البربرية وما ترتب عنها لإثارة ملف الهوية، ارتبط الاهتمام هذه المرة بالجانب الثقافي بالإضافة إلى موضوعات أخرى الدينية والأمنية والاقتصادية*.

الفترة الثالثة: من 2005: الاهتمام بالجانب الاقتصادي، ومخاطبة المستثمرين الأجانب، ومختلف المتعاملين، وزيارة مختلف عواصم العالم، وعقد مننديات اقتصادية دولية ومننديات متخصصة في التنمية والتمويل¹**.

لقد شهدت كل من تونس والجزائر حراكا سياسيا ناتجا عن الحراك الاجتماعي الذي ميز النظامين في فترة السبعينات والثمانينات، وقد ساهمت أيضا الظروف الدولية في ذلك، وما يمكن ملاحظته أن تونس ونظرا للانسجام الاجتماعي الذي يميز تركيبها السكانية جاءت هذه التغييرات سلمية، وتميزت باستقرار على مستوى حكوماتها، وخاصة رئاسة الجمهورية، إذ أن مؤسسة الرئاسة في تونس تتميز بالجمود والثبات، فقد حكم تونس رئيسان فقد منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، أما الجزائر فتميزت بتشابك في العلاقات وموازين القوى على مستوى قمة النظام، فقد تراوحت بين سيطرة مؤسسة الرئاسة أحيانا، والمؤسسة العسكرية أحيانا أخرى كما يصعب التمييز بين هذين القطبين في الغالب، فقد توالى على حكم الجزائر رؤساء عسكريين ومدنيين، وفي كل مرة كان يظهر الصراع والتجاذب بينها حول صناعة القرار السياسي، وقد انعكس ذلك أيضا على الحكومات الجزائرية إذ لم تعرف استقرارا حكوميا طيلة الفترة الممتدة من 1989 إلى غاية 2004 تاريخ الانتخابات الرئاسية الثانية لعهد عبد العزيز بوتفليقة لتتميز بعد ذلك بظاهرة جديدة وهي الائتلاف الحكومي.

*1 فعاليات سنة مفدي زكريا 16 فيفري 2002، رسالة اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان، إحياء ذكرى وفاة قاسم نايت سبتمبر 2004، افتتاح السنة الجامعية 2004/2005 ببيومرداس يوم 14 أكتوبر 2004، يوم العلم: الجزائر 16 أبريل 2006،

**مثال افتتاح أشغال المؤتمر الإفريقي 2005، الدورة السادسة لمنندى جدة 19 فيفري 2005، افتتاح أشغال اللقاء الأورو متوسطيين حول الصحة والتنمية الاقتصادية: الجزائر 08 أبريل

المطلب الثالث: التداول على السلطة في البلدين

إن مسألة التداول على السلطة من أهم مداخل تحديد طبيعة النظم السياسية، فالدول التي ترسخت فيها القيم الديمقراطية، فصلت في مسألة التداول على السلطة بطريقة تجعل الحكام يحصلون على الشرعية، عن طريق آلية الانتخاب التي تؤكد على مبدأ سيادة الشعب في اختيار من ينوب عنه لتسيير شؤون بلده، ذلك ما يجعلنا نتساءل عن الطرق التي يتم بها تقلد الحكم في كل من تونس والجزائر، والآليات المعتمدة لذلك.

منذ أن نالت تونس استقلالها عام 1956، ووضعت دستورها عام 1959، نص الفصل 39 على أن رئيس الجمهورية ينتخب لمدة خمسة سنوات، وبعد التعديل الدستوري في 1974 الذي أعطى للرئيس الحبيب بورقيبة الرئاسة مدى الحياة، غاب عن الحياة السياسية أي مظهر من مظاهر التداول على السلطة، إلى غاية انقلاب زين العابدين بن علي عليه في 1987؛ واستلم بذلك السلطة بالطريقة التقليدية التي عهدتها دول العالم الثالث (ظاهرة الانقلابات)، وعلى إثر ذلك قام بتعديل دستوري في 1988، لإلغاء الرئاسة مدى الحياة وتحديدها في ثلاث عهديات مدة كل واحدة خمسة سنوات¹.

جدول (01): يوضح طرق تولي الحكم في تونس

رؤساء تونس	طريقة تولي الحكم
الحبيب بورقيبة	تسلم السلطة بعد الاستقلال استنادا إلى الشرعية التاريخية النضالية منذ (1956-1987)
زين العابدين بن علي	انقلاب سلمي تحت شرعية التغيير رئيس منذ (1987 إلى سنة الدراسة)

رغم هذه التغييرات لم تعرف تونس انتخابات تنافسية، في كل من العهدة الأولى والثانية للسيد بن علي، إذ تقدم لانتخابات رئاسية في 1989، وحيدا، ونفس الطريقة اعتمدت

¹ أنظر الفصل الثاني من المذكرة، في المطلب الخاص بالمحددات السياسية في تونس، والمطلب الخاص بالبنية الدستورية للتحول في تونس

فصل الثالث: بنى التحول المؤثرة في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

في انتخابات 1994¹، ليغيب أي شكل للتنافس الحر على منصب رئاسة الجمهورية. وفي الانتخابات الرئاسية لعام 1999، وكخطوة محتشمة من السلطة تقدم مرشحين للرئاسة إلى جانب الرئيس بن علي، وهما السيد بلحاج عمور مرشح عن حزب الوحدة الشعبية، والسيد عبد الرحمان التليلي رئيس الاتحاد الديمقراطي الوحدوي، نظرا لأن القانون الانتخابي الاستثنائي اشترط للترشح لرئاسة الجمهورية؛ أن يكون المرشح من حزب معتمد وأن يكون المسؤول الأول في الحزب المنتمي إليه (أي إما رئيسا للحزب أو أمينا عاما له)، وأن يكون ممارسا لهذه الوظيفة على الأقل خمس سنوات يوم الترشح الرسمي لمنصب رئاسة الجمهورية، وأن يكون سنه أقل من 70 سنة يوم الانتخاب، وممثلا في مجلس النواب على الأقل بنائب واحد. هذه الشروط جعلت العديد من أحزاب المعارضة لا تقدم مرشحين لرئاسة الجمهورية*، واكتفت بتقديم المساندة لبن علي، ليكون فوزه ساحقا عن (منافسيه)². بنسبة 99.44% من الأصوات المعبر عنها، هذه الانتخابات التي وصفت من قبل الصحافة العالمية بأنها أولى الانتخابات الرئاسية التعددية التنافسية، في الحقيقة لم تكن سوى عديدة واجهة³.

وفي سياق التعديلات الدستورية عام 2002، باستفتاء شعبي⁴، طبقا للدستور الذي يجيز هذا النوع من الاستفتاءات، نصت التعديلات على إلغاء حصر مدة الرئاسة في ثلاث سنوات⁵، ليتمكن بن علي من الترشح في الانتخابات الرئاسية 2004، أمام: محمد بوشيحة مرشح حزب الوحدة الشعبية، محمد علي حلواني مرشح حركة التجديد، منير الباجي مرشح الحزب الاجتماعي التحرري. وككل مرة فاز زين العابدين بن علي في هذه الانتخابات بنسبة

¹ Mohamed ABDELHAQ, Jean- Bernard HEUMANN, "Opposition et Elections en Tunisie", **Maghreb Machrek**, N°. 168, Avril- Juin 2000, P P. 34-35

*لقد أفضي من المشاركة في رئاسيات 1999 العديد من الشخصيات نظرا لعدم استيفائهم للشروط الموضوعية للترشح، من بينهم، محمد حرمل عن حزب التجديد بسبب السن، إسماعيل بولحية الأمين العام لحركة الديمقراطيين الإشتراكيين لأنه كان على رأس الحزب فقط منذ سنتين، ونجيب الشابي عن الحزب الإشتراكي التقدمي، ورئيس الحزب الاجتماعي التحرري لأنهما غير ممثلان في البرلمان.

² Ibid. PP.35-36

³ Olfa LAMLOUM, Bernaed RAVENEL, "Tunisie La Fiction Pluraliste," **Confluence Méditerranée**, N°.32 Hiver (1999-2000), P.173

⁴ تم إجراء الاستفتاء الشعبي حول الإصلاح الدستوري في 26 ماي 2002

⁵ أصدر التعديل الدستوري في 25 جويلية 2002

فصل الثالث: بنى التحول المؤثرة في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

لا تقل عن الانتخابات السابقة، أي بنسبة 94.48%، ليبقى بعيدا عن منافسيه الذين لم كانت نتائجهم أقل بكثير من أن توصف بالتنافسية، فقد تحصل محمد بوشيخة على نسبة 3.78%، ومحمد حلواني على 0.95%، ومنير الباجي على 0.79% من الأصوات¹. لتكون هذه الانتخابات بمثابة البيعة للرئيس التونسي تجسيدا للشعارات التي رفعتها أصوات الحملة الانتخابية المنادية بـ"لا بيعة إلا لبني علي".

جدول (02) يوضح الانتخابات الرئاسية التي شهدتها تونس

سنة إجراء الانتخابات	أسماء المرشحين	نسبة الأصوات المحصلة %
1998	زين العابدين بن علي	100%
1994	زين العابدين بن علي	100%
1999	زين العابدين بن علي بلحاج عمور عبد الرحمان التليلي	99.44%
2004	زين العابدين بن علي محمد بوشيخة محمد علي حلواني منير الباجي	99.48% 3.78% 0.65% 0.79%

أما في الجزائر فقد أطاح وزير الدفاع والقائد العام للأركان العقيد هواري بومدين بالرئيس أحمد بن بلة في 1965، وبعد وفاته في 1979 حسم الجيش أمر الرئاسة منصبا العقيد الشادلي بن جديد رئيسا للدولة، إلى أن أجبر على الاستقالة (حسب بعض التصريحات)، ليسلم لمحمد بوظيايف رئاسة المجلس الأعلى للدولة، غير أنه اغتيل بعد أشهر قليلة من توليه الحكم، ليخلفه السيد علي كافي. ثم انتخب قائد الجيش اليامين زروال رئيسا

¹ وزارة الداخلية التونسية، إعلان السيد الهادي مهني وزير الداخلية والتنمية المحلية عن نتائج الانتخابات الرئاسية والتشريعية يوم: 2004/10/25

نفسل الثالث: بنى التحول المؤثرة في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

للجمهورية في 1995 لكنه استقال قبل إكمال عهده. ليقدم السيد عبد العزيز بوتفليقة كمرشح مستقل للرئاسيات في 1999¹.

ما يلاحظ على تشكيلة الرؤساء الذين توالوا على حكم الجزائر أن غالبيتهم ذو خلفية عسكرية، وجهوية.

جدول(03): يوضح رؤساء الجزائر وخلفياتهم

الرئيس	طريقة تولي الحكم	خلفية الرئيس
أحمد بن بلة	استلام السلطة بعد الاستقلال	مدني من الغرب
هوارى يومدين	انقلاب	عسكري من الشرق
الشادلي بن جديد	منصب من قبل الجيش	عسكري من الشرق
محمد بوضياف	منصب من قبل الجيش	مدني من الشرق
علي كافي	منصب من قبل الجيش	عسكري من الشرق
اليامين زروال	مرشح من طرف الجيش	عسكري من الشرق
عبد العزيز بوتفليقة	مرشح من طرف الجيش	مدني من الغرب

في 1999 دخل بوتفليقة انتخابات شككت في مصداقيتها أحزاب المعارضة، التي ضمت شخصيات معروفة على الساحة السياسية الجزائرية، هي: حسين آيت أحمد، مولود حمروش، أحمد طالب الإبراهيمي، عبد الله جاب الله، محفوظ نحاح، لينسحب المرشحون الستة عشية الانتخابات الرئاسية في 1999، وفي انتخابات 2004 دخل السيد عبد العزيز بوتفليقة الانتخابات الرئاسية في ظل تأييد جماهيري واسع مكنه بالفوز بالأغلبية على باقي المرشحين خصوصا وأن مرشح حزب جبهة التحرير الوطني الأمين العام السابق له السيد علي بن فليس كان يعاني من سحب الحزب تأييده بعد الأزمة التي عصفت بالحزب بين الإصلاحيين بقيادة عبد العزيز بلخادم والأمين العام للحزب علي بن فليس، ليكون السيد عبد العزيز بوتفليقة المستفيد من هذا الشقاق بكسب تأييد الإصلاحيين. وبعد الموافقة على مشروع التعديل الدستوري في نوفمبر 2008، ألغى سقف الرئاسة، وهو ما مكن عبد العزيز بوتفليقة

¹ التفاصيل ذكرت في المطلب السابق

فصل الثالث: بنى التحول المؤثرة في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

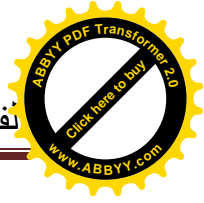
من الترشح لعهدة ثالثة ليفوز مرشح الإجماع كما سماه البعض في الانتخابات الرئاسية 2009 المؤيد من أحزاب التحالف الرئاسي (جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، حركة مجتمع السلم) على من كان يفترض بهم أنهم يشكلون التيارات السياسية المختلفة في البلاد (فوزي ربايعين، موسى التواتي، محند السعيد) كمرشحين عن التيار الوطني ويمثل كل من فوزي ربايعين، ومحمد السعيد منطقة القبائل بدل المرشحين المقاطعين للانتخابات حسين آيت أحمد، والسعيد سعدي، أما لويظة حنون فتمثل التيار اليساري المدافع عن العمال، ويمثل جهيد يونسى التيار الإسلامي بعد أن حسم القضاء لصالحه الصراع الذي كان دائرا بينه وبين عبد الله جاب الله، وبذلك بدا وكأن كافة التيارات السياسية حاضرة في هذه الانتخابات¹.

جدول (04): يوضح نتائج الانتخابات الرئاسية أفريل 2009

المرشح	نسبة التصويت المحصل عليها
عبد العزيز بوتفليقة	90.24%
لويظة حنون	04.22%
موسى التواتي	02.31%
جهيد يونسى	01.37%
فوزي ربايعين	00.93%
محمد السعيد	00.92%

يتضح من خلال تحليل أساليب انتقال السلطة في كل من تونس والجزائر غياب أي شكل ديمقراطي للتداول على السلطة فقد طغت الصبغة الاحتكارية لجهاز الحكم من طرف نفس النخب. ففي إطار البحوث والدراسات التي تناولت الأنظمة العربية توصلت دراسة كل من "بولدير" Boulder، و "فولكر برنارز" Volker Perthers حول النخب السياسية العربية بعنوان (2004) Arab Elites Negotiating The Politics of Change، أن تغيير الحكام لا يتضمن بالضرورة تغيير النظام السياسي، وإنما بالأحرى إنتاج نفس التنظيم، والحفاظ عليه من النمو التدريجي للتعددية في المجال السياسي، وتسمى "بالحرس القديم"

¹ مصطفى محمد، "رهانات انتخابات رئاسية محسومة مسبقا"، مبادرة الإصلاح العربي، أفريل 2009، ص ص. 2-6



Oled Guard¹. وعن المقاصد المرجوة من وراء إجراء الانتخابات في دول العالم العربي بصفة عامة وتونس والجزائر بصفة خاصة ما هي إلا من أجل:

✓ إضفاء صفة مبدأ حكم الشعب التي لا تعبر عن جوهر الانتخابات الديمقراطية وإنما كآلية، لإضفاء ما يضمنه الحكام شرعية شعبية على حكمهم، تجعل من العلاقة بين الحكام والمحكومين تأخذ صفة "السيد وتابعه" Patron et Client ، فحاجة هؤلاء الحكام إلى قدر معين من الشرعية هي التي تدفعهم إلى استخدام آلية الانتخاب للحصول على قبول وسط شعوبهم.

✓ تتسم الانتخابات الرئاسية بأن نتائجها معروفة سلفاً، وليس هناك إمكانية لتغيير مراكز القوة، ليس لثبات الرأي القائل بعدم وجود بديل مطروح وإنما نتيجة، التشكيك في مصداقية هذه الانتخابات².

المبحث الثاني: التعددية الحزبية كآلية للانتقال إلى الديمقراطية في البلدين:

¹ Massimiliano TRENTIN, "Changing Political Elites in the Arab World," **The International Spectator**, 01/2005, PP.123-125

² عبد الفتاح ماضي، "مفهوم الانتخابات الديمقراطية،" مشروع الديمقراطية في البلدان العربية، اللقاء السنوي السابع عشر، تحت عنوان، "الديمقراطية والانتخابات في الدول العربية"، 2007/08/18، ص. 11- 14

إن الرجوع تاريخيا لدور الأحزاب السياسية عبر العالم، يدرك أهميتها في التحولات السياسية. فقد اهتم العديد من الدارسين بالدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية، سواء تعبويًا أو برامجيًا في التغيير والتنمية السياسية، من ذلك دراسات "جوزيف لابلومبارا" J.Lapalombara، و"ميرون وينر" M.Weiner فالدول الحديثة أثناء سعيها للتحديث والتطوير، لم تستغن عن الأحزاب السياسية كمؤسسة ووظيفة من خلال دورها في التعبئة للمشاركة السياسية، وحشد التأييد للمشاريع التنموية¹.

إذ لا يمكن تصور النظم السياسية الحالية بدون أحزاب سياسية، بغض النظر عن الدول التي تحكمها عائلات ملكية (مثل دول الخليج العربي) أو دول تحكمها قوى عسكرية (مثل العديد من الدول الإفريقية)، فالحكومات في الدول الحديثة تتطلب وجود أحزاب سياسية². وقد ذهب "نوريس بيبا" Norris Pippa إلى تحديد مجموعة من الأدوار الأساسية التي تقوم بها الأحزاب السياسية مثل وظيفة تجميع المصالح والتعبير عن مطالب المواطنين من خلال برامجها الانتخابية، ووظيفة تكوين نخب سياسية بحيث تقوم الأحزاب بتقديم مرشحين قادرين على تمرير هذه المطالب في السياسة العامة، تنظيم البرلمان والحكومة ومن ثمة القدرة على أداء الوظائف بفعالية، وكذا تكوين رأي عام حول السياسة³، الذي اعتبره "دفيد أبتير" من أهم الوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية، بحيث تقوم بتقدير سلوكيات الأفراد ثم تنقلها إلى الأجهزة المسؤولة، وبهذا الشكل يتم التقارب بين الحكام والمحكومين⁴.

من خلال هذا المبحث: سيتم تحديد الآلية التي عبرها حاولت كل من تونس والجزائر الانتقال إلى الديمقراطية، وهي آلية التعددية الحزبية باعتبارها فضاء للتنافس السياسي، ومجال توسيع مشاركة مختلف التوجهات الموجودة داخل المجتمع. إذ يعتبر روبر داهل أن

¹ Joseph LAPALOMBARA, "Reflection on Political Parties and Political Development, Four Decade Later," **Party Politics**, Vol. 13, N°. 02, 2007, P. 149

² Alan WARE, **Political Parties and Party Systems** (Oxford: Oxford university Press, 2000), P. 01

³ Norris Pippa, "Building Political Parties: Reforming Legal Regulation and Internal Rules," Harvard: **Report Commissioned by International IDEA**, 2004

⁴ Jean CHARLOT, *Les Partis Politique* (Paris: Armond Colin, 1971), P.50

فصل الثالث: بنى التحول المؤثرة في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

النظام الديمقراطي هو الذي يقوم بتوسيع المشاركة السياسية للمواطنين بصفة مباشرة أو غير مباشرة في الشؤون العامة، وتقترب هذه الأخيرة بقدر الحرية التي يضمنها النظام السياسي¹.

المطلب الأول: تركيبة الأحزاب السياسية في تونس:

لقد عرفت تونس أثناء الفترة الممتدة بين سنة 1957 إلى سنة 1987 أربع عائلات سياسية كبرى على التوالي، العائلة الدستورية، وتضم الأحزاب ذات المنشأ الدستوري وهي وريثة الحزب الحر الدستوري التونسي أحد فصائل الحركة الوطنية؛ والعائلة اليسارية وتضم التنظيمات والحركات الشيوعية ذات المنشأ الماركسي؛ العائلة القومية العربية، وتضم الحركات والتنظيمات الوجودية ذات المنشأ والأيدولوجية القومية؛ والعائلة الإسلامية وتضم الحركات والتنظيمات الإسلامية ذات المنشأ الإخواني والأيدولوجية الإسلامية².

كما سبق القول في المباحث السابقة، تعتبر سنة 1981 من الناحية العلمية تاريخ إعلان التعددية الحزبية في تونس، إذ تحول النظام من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية على إثر الأحداث الدامية التي شهدتها آنذاك.

بحيث تحصلت حركة الديمقراطيين الاشتراكيين على الاعتراف القانوني وأصبحت حزبا معترفا به، ونفس الأمر بالنسبة إلى حركة الوحدة الشعبية، كما تم رفع التعليق عن الحزب الشيوعي الذي استرجع قانونيته وشرعيته، أما الحركات اليسارية الماركسية والحركة الإسلامية، فبقت غير معترف بها ولا تعبر عن وجودها إلا في الاجتماعات غير الرسمية والمنظمات غير الحكومية الحقوقية والإنسانية³.

نفس التشكيلة الحزبية ظلت تميز الساحة السياسية التونسية بعد انقلاب القصر في 1987 فإذا رجعنا إلى تقسيم العائلات السياسية في تونس يمكن رصد مجموعة من الأحزاب تمثلت في:

¹ Robert DAHL, *De La Démocratie* (Paris: Horizon, 1997), P.75

² سالم لبيض، قراءة في علاقة الدولة القطرية العربية بالمجتمع السياسي مثال تونس، في ابتسام الكتني وآخرون، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؟، 2004)، ص. 222

³ حفيظة شقير، حالة تونس، في جميل مطر وآخرون، الأداء البرلماني للمرأة العربية دراسة حالة مصر، سوريا، تونس (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص.ص. 129-127

أ- الأحزاب الليبرالية:

حزب التجمع الدستوري RCD:

تأسس أول مرة على يد الشيخ عبد العزيز الثعالبي في مارس 1920 تحت اسم الحزب الدستوري الحر، وظل يناضل بروح وطنية ضد الاستعمار، ثم تطور أكثر في طريقة مواجهته للمستعمر إذ انبثق عنه الديوان السياسي في 28 مارس 1934 وقاد المعارك السياسية والنضالية بقيادة الحبيب بورقيبة تحت اسم الحزب الاشتراكي الدستوري PSD¹، فالفترة التي سبقت الاستقلال احتوى الحزب الدولة وحمل أعباءها، وبعد استرجاع السيادة الوطنية أصبح المهيم على مناحي الحياة السياسية الاقتصادية والاجتماعية، وتمكن من احتواء كل الفئات السوسيو مهنية، وتولى تنفيذ برامج الحكومة، وقد سيطر على البرلمان، فألى غاية نهاية الثمانينات لم يوجد أي نائب معارض داخله². وبعد تولي زين العابدين بن علي الحكم قام بتغيير إسم الحزب في 27 فيفري 1988 ليصبح التجمع الدستوري الديمقراطي ويتولى بن علي أمانته العامة³، ونظرا لقدرته الواسعة للتعبئة الجماهيرية حمل لواء التحول والتغيير في تونس، وبذلك حقق الانتصارات المتوالية في تشريعات 1994 و أكتوبر 1999، ومحليات 1995، واستمر الحزب في مراقبة التنظيمات المحلية والوطنية، واستطاع السيطرة على البرلمان والحكومة بعد كل استحقاق انتخابي⁴. وللحزب صحيفتان تابعتان له "الحرية" وهي صحيفة ناطقة باللغة العربية، وصحيفة أخرى ناطقة بالفرنسية تدعى "Le Renouveaux"⁵.

حزب الوحدة الشعبية PUP:

¹ مهدي جرادات، مرجع سابق، ص. 73
² حافظ عبد الرحيم، مرجع سابق، ص. 225-228، وأنظر أيضا: Mohsen Tomi, Op. Cit., P.234
³ Mohsen Tomi, Loc.Cit
⁴ Guilain DENOEU, "La Tunisie de Ben Ali et Ses Paradoxes," **Magreb Machrek**, N°. 166, Oct.-Déc.1999, PP.42-43
-Olfa Lamloum, Bernard Rvenal, Op. Cit., PP.175-180

⁵ مهدي جرادات، مرجع سابق، ص. 74

انطلق في بداية 1973 كحركة ذات ميولات اشتراكية محتجة على تخلي الدولة على جملة من المرتكزات الاشتراكية التي في نظرها ضامنة للعدالة الاجتماعية ، تأسس في 1981/01/19، وحصل على الترخيص الرسمي في 1983/11/19 ، وهو حزب يحمل عدة أهداف وطنية كالوحدة الشعب و إرساء الثقافة الوطنية والعديد من الأهداف التي تحافظ على الخصوصية الوطنية ومكافحة كل أشكال التبعية، أمينه العام محمد بوشيحة، وله صحيفة تنطق بلسان الحزب تسمى "الوحدة"، شارك في العديد من المناسبات الانتخابية: نوفمبر 1981، نوفمبر 1986، أبريل 1989، مارس 1994، أكتوبر 1999، أكتوبر 2004¹ .

حركة الديمقراطيين الاشتراكيين: MDS :

تأسست بتاريخ 1978/05/10، و تعتبر الحركة من أولى التنظيمات التي أعلنت تشكلها بعد الاستقلال، لكن رفضت السلطات التونسية الترخيص لها بالعمل إلى غاية 1983/11/19، كان قائدها أحمد المستيري، تعتبر من روافد الحركة الإصلاحية، من أهدافها تحقيق العدالة الاجتماعية، محاربة الاستغلال والنضال من أجل هوية عربية إسلامية، والدفاع عن النظام الجمهوري، أمينها العام اسماعيل بولحية ، ولها صحيفتان ناطقتان باسمها، المستقبل بالعربية L'Avenir بالفرنسي، شاركت في انتخابات نوفمبر 1981، أبريل 1989، مارس 1994، أكتوبر 1999، وأكتوبر 2004² .

حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات:

تأسس عام 1994/04/09، وحصل على الترخيص بتاريخ 2002/10/25 زعيمه مصطفى بن جعفر، ويعتبر من أحزاب المعارضة المطالبة بالديمقراطية وحقوق الإنسان³، لم يشارك في انتخابات 2002 لعدم حصوله على التأشيرة مسبقا.

ب- الأحزاب اليسارية:

حركة التجديد:

المرجع نفسه، ص.77، موقع الحملة الانتخابية التونسية الرئاسية والتشريعية 2004: www.alkhadra.com/elections2004/dossierdepresse/index.html

² مهدي جرادات، مرجع سابق، ص.76، والموقع الإلكتروني نفسه

³ المرجع نفسه، ص. 80،

كانت تسمى الحزب الشيوعي شارك في تأسيسها مجموعة من الشخصيات اليسارية والتقدمية بتاريخ 1993/04/23، وهو من دعاة الوحدة المغاربية، ترى هذه الحركة أن الوحدة لا يمكن تحقيقها إلا بقيادة الطبقة العاملة لأنها الوحيدة الهادمة للإمبريالية، للحركة مجلة ناطقة باسمها هي مجلة "الطريق الجديد"¹.

حزب العمال الشيوعي: PTC:

تأسس أواخر عام 1985 وهو حزب يتبنى الماركسية اللينينية، يعتبر امتداد للاتحاد العام التونسي للشغل UGTT، هو حزب محظور لكن كان له إسهام في ترقية العمل النقابي، وبالرغم من السرية التي كان ينشط فيها، إلا أن أمينه العام حمة الهمامي، ونائبه محمد الكيلاني أصبحا يعملان بصورة علنية، لكن تعرض الحزب لعدة محاكمات واعتقالات مست قياديه².

ج- الأحزاب القومية التقدمية:

الحزب الديمقراطي التقدمي PDP:

يعتبر حزبا ذو توجه ماركسي، وهو حزب معارض، تأسس في 1983/12/13، لكن لم يتحصل على الترخيص إلا في 1988/09/12، كان اسمه الحزب الاشتراكي التقدمي PSP، وأطلق عليه الديمقراطي بدل الاشتراكي خلال مؤتمر له في جوان 2001 يضم الحزب بعض رموز اليسار، ينادي ببناء مجتمع اشتراكي في ظل الديمقراطية التعددية، واحترام المبادئ والحريات الفردية، أمينه العام أحمد نجيب الشابي، له جريدة أسبوعية ناطقة باسمه، تسمى "الموقف"، شارك في الانتخابات التشريعية: أبريل 1989، مارس 1994، أكتوبر 1999³.

الاتحاد الديمقراطي الودوي: UDU:

¹ المرجع نفسه، ص. 79

² المرجع نفسه، ص. 85-88

³ الموقع الحملة الانتخابية، مرجع سابق، أنظر أيضا مهدي جرادات، مرجع سابق، ص. 80.

تأسس في 1988/11/16، حصل على الترخيص في 1988/11/23، نشأ الحزب نتيجة القمع الذي تعرض له القوميون التونسيون كسبب داخلي، ونتيجة فشل مشاريع الأنظمة العربية الداعية للوحدة، ما زاد في تشتت الحركة القومية في تونس، لكن يبقى المبرر الموضوعي غائبا، من أهدافه تعميق الوعي بالهوية العربية والإسلامية، مناصرة جميع حركات التحرر والتقدم والديمقراطية وحقوق الانسان في العالم العربي، أمينه العام أحمد الأيوبي، له صحيفة ناطقة بالعربية عي صحيفة "الوطن" ، شارك في الانتخابات التشريعية أبريل 1989، مارس 1994، أكتوبر 1999¹.

الحزب الاجتماعي التحرري: PSL:

تأسس في 1988/09/12 تحت إسم الحزب الاجتماعي التقدميPSP، شارك في الانتخابات التشريعية أبريل 1989، وبعد تغيير تسميته إلى PSL دخل الانتخابات التشريعية مارس 1994، وأكتوبر 1999 تحن هذه التسمية الجديد.

د- الأحزاب الإسلامية:

حزب النهضة:

بدأ يظهر نجم الحركات الإسلامية في تونس منذ الستينات. فقد كانت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية من العوامل الدافعة لذلك فقد مثلت التيار المضاد لبورقوية، وقد كان لهذه النخبة المثقفة إسلاميا اقتناع بأن الإسلام هو البديل الأمثل²، وبعد اجتماع سري بين أبرز الناشطين في الحركة انعقد اجتماع سري في 1979 قرر على إثره راشد الغنوشي، وعبد الفتاح مورو تأسيس تنظيم إسلامي تحت إسم الجماعة الإسلامية كامتداد لحركة الإخوان المسلمين³. وبعد إقرار التعددية في 1981 تأسست حركة الاتجاه الإسلامي MTI، لكن بقيت محظورة من العمل، وزج معظم قادتها في السجون والمعتقلات، وبعد انقلاب بن

¹ المرجع نفسه، ص. 75، الموقع نفسه

² Mohamed HERMSSI, L'Etat Tunisien et la Mouvement Islamiste, in Michel CAMAU (dir.) **Changement Politique au Maghreb** (Paris: Press du CNRS), PP. 297-298

³ Zakya DAOUD, **Féminisme et Politique au Maghreb Sept Décennies de Luttés** (Casablanca: EDDIF, 1996), PP. 73-75

فصل الثالث: بنى التحول المؤثرة في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

علي أفرجت السلطات على زعماء حركة الاتجاه الإسلامي وبدا تقارب نوعا ما بين الجانبين، بحيث تم الإفراج عن زعماء الحركة، وبعد صدور قانون الأحزاب التونسي الذي يمنع إقامة الأحزاب على أساس ديني أو عرقي أو إثني، تم تغيير اسم التنظيم لتصبح حركة النهضة، وقبلت اللعبة الديمقراطية، وحاولت التكيف مع الواقع السياسي الجديد، إلا أنها لم تحصل على الترخيص بعد¹.

الإسلاميون المتقدمون:

نشط منذ السبعينات في المساجد والجامعات والمعاهد التربوية، وبعد تأسيس حركة الاتجاه الإسلامي عارض الإسلاميون المتقدمون فكرة النشاط السياسي، وفضلوا الاستمرار في الخطب الإسلامية وفق الرؤية الفكرية والثقافية، من الرواد المدافعين على ذلك حميدة النفير، صلاح الدين الجورشي².

يلاحظ أن العديد من أحزاب المعارضة غير مرخص لها وتتنشط بطريقة غير شرعية، ما يجعل عملية الانتقال الديمقراطي صعبة، فوجود معارضة سياسية عامل أساسي لتفعيل عملية التحول الديمقراطي، من خلال أدائها دورا رقابيا على السلطة السياسية، وتصويب سياساتها.

المطلب الثاني: تركيبة الأحزاب السياسية في الجزائر

أما في الجزائر فتاريخ التعددية يعود إلى الفترة الاستعمارية بحيث برزت عدة تيارات في إطار ما يسمى بالحركة الوطنية، فبرز التيار المناهض للاستقلال وكان رائده حزب الشعب الجزائري الذي تحول فيما بعد لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، والتيار

¹ Pierre VERMENEN, Op. Cit., PP.278-279

² يحيى أبي زكريا، "الحركة الإسلامية في تونس من الثعالي إلى الغنوشي"، موقع حركة النهضة:

www.nahdha.com

-عبدالحكيم اللوز، علاقة الحركات الإسلامية مع الأنظمة السياسية، الحالة التونسية، 1981-1991، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع. 22 (ربيع 2009)، ص ص. 137-151

-غوردون كريمير، "الدمج لأنصار الاندماج، دراسو مقارنة لمصر، الأردن، تونس"، في غسان سلامة (معد)، ديمقراطية بدون ديمقراطيين، مرجع سابق، ص ص. 272-275

الإصلاحي ذو التوجه الإسلامي بقيادة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، والتيار الإدماجي، بقيادة حزب أحباب البيان الجزائري، إلا أن هذه التيارات توحدت تحت لواء حزب جبهة التحرير الوطني ليضم هذا الحزب مختلف التيارات السياسية الموجودة في البلاد ويقود مفاوضات الاستقلال كشق سياسي للنضال ضد المستعمر، وبعد الاستقلال اختارت الجزائر النمط الأحادي المركزي في ظل دولة الحزب الواحد على غرار الدول الاشتراكية، تحت مبرر المحافظة على الوحدة الوطنية التي جمعت الجزائريين أثناء الثورة، لكن ومع تطور الأوضاع في الجزائر وتزايد الأصوات المنادية بالاعتراف بالتعددية السياسية وإقرارها رسمياً، اضطرّ النظام إلى إقرار إصلاحات في النظام السياسي كان أهمها تلك التي مست الجانب السياسي، وبالتالي تم إقرار التعددية الحزبية لتبرز على الساحة السياسية تشكيلة من الأحزاب السياسية يمكن أن تصنف أهمها إلى عائلات سياسية كما يلي: أحزاب التيار الوطني، أحزاب التيار العلماني، وأحزاب التيار لإسلامي* .

أ- الأحزاب الوطنية:

حزب جبهة التحرير الوطني: FLN

تعود جذور تأسيسه إلى فشل اللجنة الثورية للوحدة والعمل بقيادة محمد بوضياف في إعادة الوحدة بين المصاليين والمركزيين وبعد اجتماع سري في جوان 1954 ضم اثنان وعشرون عضواً أطلق عليهم اسم مجموعة 22، تم خلالها الاتفاق على الشروع في الثورة المسلحة ، بضم كافة أطراف الحركة الوطنية تحت تنظيم سياسي سمي بجبهة التحرير الوطني¹، وبعد الاستقلال شهدت الفترة الممتدة بين (1963-1965) سيطرة كاملة للرئيس بن بلة على الحزب وأطاح بكل معارضييه في الحكم²، إلى أن تدخل الجيش علنا في 1965 بقيادة هواري بومدين، الذي تعهد باسم مجلس الثورة على تصحيح الأوضاع داخل الحزب، إلا أن الذي حدث هو أن الجيش أصبح الركيزة الأساسية في النظام بدل حزب جبهة التحرير الوطني،

*لمزيد من المعلومات حول التعددية الحزبية في الجزائر في فترة الإستعمار أنظر لمين شريط المرجع أدناه
¹ الأمين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية، 1919-1962 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، 1998)، ص. 84

² نبيه الأصفهاني، مرجع سابق، ص. 29

فصل الثالث: بنى التحول المؤثرة في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

وبعد تولي الشاذلي بن جديد رئاسة الجمهورية، وسع من مهام الحزب وأمد بهياكل قاعدية ومركزية، لكن ظهرت على السطح مظاهر القصور التي كانت تحد من فاعلية الحزب، نتيجة الصراعات داخل هياكل الحزب، التي اتسمت بسيطرة البيروقراطية ومحاولة تحويل الحزب إلى حزب فئة ذات مصالح مادية وأغراض غامضة¹، وبعد إقرار التعددية الحزبية على إثر أحداث أكتوبر 1988، وفي أولى الانتخابات التعددية التي شهدتها الجزائر بدا أن حزب جبهة التحرير الوطني أول متضرر من نتائج هذه الانتخابات²، ومع تطور الأوضاع ونتيجة مواقف الحزب من الأزمة أدى بالجيش إلى إبعاد الحزب وتحجيم دوره في فترة حكم علي كافي، مما أدى بالأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني آنذاك عبد الحميد مهري إلى توضيح مواقف الحزب التي ترمي إلى الحفاظ على مؤسسات الدولة اعتمادا على مؤسسات الدولة³، وقد شارك الحزب في كل الانتخابات التي شهدتها الجزائر سواء الرئاسية بتقديم مرشحين للرئاسة، أو الانتخابات التشريعية أو المحلية.

حزب التجمع الوطني الديمقراطي: RND:

تأسس قبل الانتخابات التشريعية لعام 1997 ببضعة أشهر تحت رئاسة السيد عبد القادر بن صالح*⁴، أنشأ الحزب عناصر منسحبة من جبهة التحرير الوطني، والمنظمات الشعبية التابعة له، كان مدعوم من الرئيس زروال حتى أنه كان يدعى بحزب الرئيس؛ له تأثير كبير على تنظيمات مهمة في الدولة مثل منظمة المجاهدين، منظمة أبناء الشهداء، وبعض الجمعيات المهنية⁵.

حزب الجبهة الوطنية: FNA:

¹ اسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص ص. 156-157
² عبد الرزاق مقري، مرجع سابق، ص. 13
³ حديث السيد عبد الحميد، في جريدة الشعب، يوم 19/01/1992
⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، ع. 26، سنة 1997، الاعتماد القانوني الصادر يوم 19 أبريل 1997
⁵ يعتبر عبد القادر بن صالح عسكري سابق، ترأس المجلس الوطني الاستشاري، ثم المجلس الشعبي الوطني، العياشي عنصر، مرجع سابق، ص. 09

تعتبر الجبهة الوطنية الجزائرية تنظيم سياسي جماهيري، يسعى لينظم بين صفوفه المواطنين المقتنعين ببرنامج الجبهة ، حصل على الترخيص في 2003، يسعى إلى استكمال التنمية الوطنية وتعميق الممارسة الديمقراطية، وترسيخ ثوابتها، والحفاظ على مبادئ أول نوفمبر¹، أمينها العام موسى التواتي. من خلال برنامج الحزب يتضح بأنه يدعو الجزائريين بمختلف توجهاتهم لإقامة ميثاق للعمل الوطني يحدد السقف المشترك، ويشكل مرجعية سياسية ومؤسسية، ويحمل الحزب العديد من المبادئ الاجتماعية والديمقراطية².

ب- الأحزاب العلمانية: من أهمها:

جبهة القوى الاشتراكية: FFS

تعود تداعيات إنشاء الحزب إلى أزمة صيف 1962، عندما أخفق آيت أحمد في معارضته داخل المجلس التأسيسي، وبعد إقصائه من العديد من المناصب السياسية، عمد إلى تأسيس حزب معارض في سبتمبر 1963³، إلا أن الحرب الحدودية مع المغرب أتاحت الفرصة للعديد من مناضليه الالتحاق بالجناح العسكري للسلطة، مما ساهم في إضعاف الحزب وانحصاره في منطقة القبائل، ونظرا لذلك تحالف الحزب مع الحركة الثقافية البربرية MCB⁴، ولم يحصل على الاعتماد القانوني إلا بعد إقرار التعددية في 1989، شارك في بعض المناسبات الانتخابية وامتنع عن البعض الآخر⁵.

حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية: RCD

¹ أنظر القانون الأساسي للجبهة الوطنية الجزائرية، الصادر خلال المؤتمر الأول في 01 ماي 2003
² أنظر البرنامج الانتخابي للسيد موسى التواتي لرئاسيات 2009، للإطلاع أكثر، يمكن زيارة الموقع الإلكتروني الرسمي للجبهة الوطنية: <http://www.fna.dz>
³ إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص. 158-159
⁴ Ramdane Redjala, *L'Opposition en Algérie Depuis 1962* (Alger: Rahma, 1991), P.161
⁵ لمزيد من المعلومات حول القانون الأساسي للحزب وبرنامجه يمكن الرجوع إلى الموقع الإلكتروني الرسمي للحزب: www.ffs-dz.com
*يعتبر كريم طابو الناطق الرسمي لجبهة القوى الاشتراكية أن مقاطعة الرئاسيات عمل ثوري، مبررا ذلك بضرورة الخروج من تحالف الأجهزة كما يسميه، ويدعو للتخلي عن مبدأ ضباط السياسة، هذا ما يوضح معارضة الجبهة الشديدة للنظام الحاكم، ودعوته المستمرة للتغيير، للتفصيل حول أسباب امتناع الجبهة عن المشاركة في بعض الاستحقاقات الانتخابية يمكن الرجوع إلى الموقع: <http://www.ffs-dz.com/article1186.html>

وترجع أصول هذا الحزب إلى الملتقى الوطني الذي عقدته الحركة الثقافية البربرية في تيزي وزو يومي التاسع والعاشر من شهر فيفري 1989، حصل على الاعتماد القانوني في 13 سبتمبر 1989، وكان من المؤيدين لإلغاء النتائج الانتخابية في 1991¹ إذ أن لهذا الحزب توجهات جهوية عرقية وبعد صدور دستور 1996، والقانون العضوي للأحزاب في 1997 لم يغير كثيرا من برنامجه سوى ما تعلق بقضية فصل الدين عن الدولة استبدالها بفصل الدين عن السياسة²، ويطمح هذا الحزب إلى إلغاء القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية، وجعل المدرسة الجزائرية مدرسة لائكية، وكان من المطالبين بجعل اللغة الأمازيغية لغة وطنية رسمية إلى جانب اللغة العربية³، يستقطب هذا الحزب العديد من المتعاطفين من الشرائح الوسطى والمتقنين بشكل خاص⁴.

حزب العمال: PT :

ينحدر هذا الحزب من الحزب الاشتراكي للعمال⁵، الذي كان ينشط منذ السبعينات ضد الحكم البومديني، هذا الحزب ذو توجه تروتيسكي، أودع ملف الترخيص بعد صدور قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي في 1989، كان يسمى حزب المنظمة الاشتراكية العمالية OST حصل على الاعتماد القانوني في 1989/12/26، وخلال مؤتمر للحزب في 1990/05/29-28 اتخذ له تسمية حزب العمال، يقف هذا الحزب في صف المعارضة منذ التأسيس، من مبادئه المساواة القانونية بين الأفراد، فصل الدين عن الدولة، وغيرها من المبادئ الاجتماعية، هو الحزب الوحيد في الجزائر الذي تترأسه امرأة هي لويزة حنون⁶.

¹ سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مرجع سابق، ص. 77

² إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص. 164

³ Said SAADI, "La Laïcité n'est Pas une Hérésie au Maghreb," Algérie Actualité, 11/01/1990, N°.1265, PP.6-7

⁴ العياشي عنصر، مرجع سابق، ص. 08، للمزيد من المعلومات أنظر موقع الحزب: www.rcd-algerie.org

⁵ المكان نفسه

⁶ إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص. 170

وبالإضافة إلى هذه الأحزاب يوجد عدة أحزاب صغيرة لها نفس التوجهات: كحزب التجديد الجزائري، التحالف الوطني الجمهوري، الحركة الاجتماعية الديمقراطية (حركة التحدي سابقا).

ح- الأحزاب الإسلامية

الجبهة الإسلامية للإنقاذ: FIS :

يعتبر هذا الحزب نفسه امتداد للحركات الإسلامية التي ظهرت إبان الاستعمار¹، تشكل تجمعا لمختلف التنظيمات الدينية، التي كانت تنشط في المساجد، وفي بنى التعليم الديني، على كافة التراب الوطني، وتعود جذور تكوينها إلى تأسيس الشيخ سحنون للرابطة الإسلامية²، وحصلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على الاعتماد القانوني في 13/09/1989 كأول حزب ذو اتجاه ديني بقيادة عباسي مداني وعلى بلحاج، ويعتبر من أحزاب المعارضة التي كانت تطرح فكرة الإسلام هو البديل، إلا أن الحزب تم حله من قبل السلطات الجزائرية في 1992، وألغي فوزه في الانتخابات المحلية والتشريعية في الدور الأول³، وقد شنت جملة من الاعتقالات لقيادته ومناضليه، ومنهم من ظل تحت الإقامة الجبرية، وللتذكير فقد كانت تضم الجبهة اتجاهات دينية مختلفة (الإخوانيين والسلفيين) المتشددين والمعتدلين، كما أن الحزب دعم نفسه بجناح عسكري يدعى الجيش الإسلامي للإنقاذ AIS، تعقدت الأجهزة التابعة له وانقسمت فيما بينها. ويظل هذا الحزب محضورا ولا زال يطالب بالعودة للشرعية الدستورية التي منحتة إياها انتخابات 1990 و 1991، خصوصا الجناح الراديكالي بقيادة علي بلحاج.

حركة مجتمع السلم: MSP :

أول إطار قانوني للحركة كان تحت اسم جمعية الإرشاد والإصلاح بعدما انتقلت من مرحلة العمل السري في 1963، واشتدت في السبعينات مستندة إلى المنهج الإخواني،

¹ المرجع نفسه، ص. 167

² M. Aziz ENHIALI, Oumelkheir ADDA, "Etat & Islamisme au Maghreb," MERAIA, PDF

³ Yahia H. ZOUBIR, "The Dialectics of Algeria's Foreign Relation 1992 to the Present," in Ahmed AGHOROUT, Redha M. BOUGHERIRA, Algeria in Transition (London, New York: Routledge Curzon, 2004), PP. 155-156

ظهرت للعلن باسم جماعة الموحدين في عهد بومدين، بقيادة محفوظ نحاح، لكن تأسيسها الرسمي كان في 1990/12/06¹، تحت تسمية حزب المجتمع الإسلامي، وبمقتضى القانون العضوي للأحزاب السياسية الصادر في 1997، الذي يشترط عدم قيام الأحزاب السياسية على أساس ديني أو عرقي، تم تعديل تسمية الحزب ليحمل رمز حمس بدل حماس²، حاول هذا الحزب التعاطي مع الوضع المؤسسي الرسمي للدولة، وقد خاض التجربة مع السلطة السياسية وحاول الاندماج في النظام والتأقلم مع لعبة (الديمقراطية)، لكنه كغيره من الأحزاب الإسلامية في العالم العربي أخفق في الوصول إلى السلطة وتقديم رؤية واضحة لتسيير الشأن العام³، لكن يتميز هذا الحزب عن غيره من الأحزاب ذات الصبغة الإسلامية بمشاركته في الائتلاف الحكومي أو ما يسمى بالتحالف الرئاسي (الذي تشكل بعد تولي السيد عبد العزيز بوتفليقة للحكم) تعبيراً عن مساندته لبرنامج الرئيس، وتمخض عن ذلك تحصله على حقائب وزارية. هذا الائتلاف حول برنامج الرئيس يطرح التساؤل عن الصبغة الحقيقية للحركة وعن ما تبقى من دلالات على ميولها الإسلامية خصوصاً أنه إذا عدنا إلى برنامج الحركة الذي تكيف مع الشروط التي وضعها قانون الأحزاب نجدها قد عدلت عن العديد من البنود، ليصبح فحوى برنامجها يتشابه كثيراً مع برامج الأحزاب الوطنية.

حزب النهضة: MN

تأسس حزب حركة النهضة الإسلامية سابقاً في اجتماع للطلبة في جامعة قسنطينة بمبادرة من عبد الله جاب الله، بغية تأسيس جمعية تستند في مرجعيتها للإخوان المسلمين، لكن في الثمانينات أضيف إليها كلمة المحليين، لتصبح ذات توجه وطني ناشط بصفة خاصة بين طلاب الجامعات وبعض الفئات والشرائح الوسطى من أصحاب المهن الحرة، وعدل هذا الحزب أيضاً تسميته استجابة لقانون الأحزاب السياسية، ليصبح حركة النهضة MN، وفي برنامجها المقدم في فيفري 1998 عوض مرجعيته الإسلامية بمضمون بيان أول نوفمبر

¹ إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص. 168

² Isabelle WERENFELS, Op. Cit., P52

³ نور الدين ثيو، "الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية"، في امحمد مالكي وآخرون، الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية في البلدان العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص ص. 225-226

وأرضية الوفاق الوطني، وانفصل في بداية 1999 رئيس الحركة نتيجة لخلافات في قمتها حول القيادة داخل الحركة من جهة والمشاركة في السلطة من جهة أخرى، ليؤسس حزبا جديدا تحت إسم: حركة الإصلاح الوطني MRN¹.

حركة الإصلاح الوطني: MRM :

حركة ذات توجهات إسلامية، أسسها عبد الله جاب الله، بعد خروجه من حزب النهضة سنة 1999، ثم أخرج منها بقرار من وزارة الداخلية، بعد الخصومة التي وقعت له بين قيادي الحركة، فصار محمد بولحية رئيسها، وجهيد يونس أمينها العام ، حققت الحركة قبل انشقاقها على نتائج إيجابية في الانتخابات التشريعية والمحلية 2002، لكنها تراجعت عن تحقيق هذه النتائج في تشريعات 2007².

المطلب الثالث: الأحزاب والانتخابات في البلدين

أصبح الانتخاب عامل أساسي وحاسم في الممارسة الديمقراطية، ولا يمكن الاستغناء عنه، إلا أنه لا يمتلك هذه الصورة إلا إذا تم بطريقة حرة ونزيهة خالية من الضغوط وكل أشكال الإكراه والمساومة³. فعلى رأي "موريس دوفارجيه" Maurice Duverger الانتخاب أساس الحكم الديمقراطي، فهو وسيلة لاختيار الحكام، ويوفر فرصة للمواطنين للتفضيل بين البدائل المتعلقة بالشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وغيرها من

¹ اسماعيل قبيرة، مرجع سابق: ص.169

-العياشي عنصر، مرجع سابق، ص.08

- Isabelle WERENFELS, Op. Cit., PP.71-72

² عبد الرزاق مقري، مرجع سابق، ص.24

³ Hans KALSEN, *La Démocratie : Sa Nature, Sa Valeur* (Paris: 2em ed., Dalloz, 2004),

P.31

القضايا التي تهم أمور المجتمع¹. فالانتخاب أساس شرعية النظم السياسية²، فكل نظام سياسي لا يستمد شرعيته من الانتخابات يوصف بأنه نظام استبدادي مغلق³.

وحسب بيار كوت Jean Pierre Cot تكتسي الانتخابات أهمية بالغة في النظم الديمقراطية، فهو فعل يقوم بمقتضاه الشعب بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بإسناد السلطة السياسية للأشخاص المرشحين، وبذلك فهو يدمج المواطنين في المجتمع، ويمكن السلطة السياسية من اكتساب الشرعية⁴.

ولما كان للانتخابات هذه الأهمية تم تخصيص هذا المطلب لذلك، بغية مقارنة إلى أي مدى ساهمت الانتخابات في ديمقراطية الحياة السياسية أو العكس، وحظوظ الأحزاب السياسية من التمثيل داخل المجالس النيابية، مع التركيز على الانتخابات التشريعية التي شهدتها الدولتين.

ففي تونس أجريت انتخابات تشريعية في أبريل 1989 استغل خلالها النظام الميثاق الوطني الموقع في 1988، كأساس لإجراء توزيع مسبق لمقاعد البرلمان قبل إجراء الانتخابات، كتكتيك لمنع المعارضة من الدخول في الانتخابات الرئاسية، وقد رفضت السلطة منح الاعتماد القانوني لحركة النهضة، وبذلك استطاع الحزب الحاكم بالاعتماد على نظام القائمة الانتخابية المطلقة، السيطرة على جميع مقاعد البرلمان بحصوله على 80.5% من إجمالي الأصوات، مقابل حصول أحزاب المعارضة الممثلة بحزب الديمقراطيين الاشتراكيين، الوحدة الشعبية، التجمع الاشتراكي التقدمي، الحزب الاجتماعي التقدمي، و الإتحاد الديمقراطي الوحدوي على 5.3% من إجمالي الأصوات، وحصول قائمة المستقلين

¹ موريس دوفارجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، الأنظمة السياسية الكبرى، تر. جورج سعد (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992)، ص ص. 57-58

² Jean Mari GOTTERET, Claude EMERI, *Les Systèmes Electoraux* (Paris: Presses Universitaire de France, 1970), P.37

³ Boniface KABORA, *L' Ideal Démocratique entre L'Universel et de Particulier* (Paris: L'Harmattan, 2001), P. 284

⁴ جان بيار كوت، بيار موني، من أجل علم الاجتماع السياسي، تر. محمد هناك، ج.1 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، بدون س. ن.)، ص ص. 159-161

فصل الثالث: بنى التحول المؤثرة في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

على 14.5%، التي حصلت فيها حركة النهضة بمفردها على 13%¹ من الأصوات، أما في الجزائر فتعتبر الانتخابات المحلية (البلدية والولائية) في جوان 1990 أولى الانتخابات التي سمحت باختيار حقيقي وديمقراطي لممثلي الشعب في المجالس المحلية، بحيث أن الشادلي بن جديد استغل الديناميكية الجديدة (إقرار التعددية) للتقليل من وزن حزب جبهة التحرير FLN في الحياة السياسية بمنح الصفة القانونية للحزب الإسلامي، الجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS، وقد فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية المقاعد في المجالس المحلية²، بـ 853 بلدية من مجموع 1539 بلدية، وحصلت جبهة التحرير الوطني على مجموع 487 بلدية³. بالإضافة إلى أن الحسابات الخاطئة للنظام بتغيير النظام الانتخابي قبيل تشريعات جوان 1991 لم تجد نفعاً بحيث اعتمد نظام الانتخاب بالأغلبية المطلقة للقائمة*، وقد نتج عن الدور الأول للانتخابات التشريعية، حصول الجبهة الإسلامية للإنقاذ على 47.3% من الأصوات، جبهة التحرير الوطني على 23.4%، جبهة القوى الاشتراكية على 7.4%، النهضة 2.2%، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية 4.2% من الأصوات، والباقي موزع بين مختلف التشكيلات الحزبية الصغيرة⁴؛ هذا الفوز الساحق للجبهة الإسلامية للإنقاذ أدى إلى توقيف المسار الانتخابي الذي لم يتحمل النظام نتائجه وبذلك ألغيت أولى نتائج انتخابات التعددية السياسية التي شهدتها البلاد.

يبدو أن كل من تونس والجزائر لم تكونا جاهزتين لا لاستعاب المعارضة الإسلامية ولا لقبول مشاركتها في دوائر اتخاذ القرار السياسي.

وفي تونس في انتخابات 1994 اعتمد النظام على نظام القائمة المطلقة حتى يضمن الأغلبية في البرلمان، بحيث خصص للمعارضة 19 مقعداً من إجمالي 163 مقعداً يتم

¹ محمد فايز فرحات، مرجع سابق، ص. 181

² Bernbé Lopez GARCIA, "Constitutionalisme et Participation Politique Dans les Etats du Maghreb, une Approche Historique," International Méditerranée- REIM, N°.06(Sep.Dec.)2008, P.43

*يسمح نظام الأغلبية للقائمة التي تحصل على أغلبية الأصوات بالفوز بجميع المقاعد المتنافس عليها.

³ Ibid., P. 43

⁴ Ibid., P.44

توزيعها عن طريق نظام التمثيل النسبي* والباقي 144 مقعدا عبر الانتخاب بالأغلبية للقائمة مخصصة للحزب الحاكم التجمع الدستوري الديمقراطي RCD؛ ما يميز هذه الانتخابات احتواء الحزب الحاكم لقوتان هامتان هما المستقلون والاتحاد العام التونسي للشغل UGTT، وبذلك تمكن الحزب من قيادة المؤسسة التشريعية وتقويض المعارضة التي لم تحصل سوى على 19 مقعدا موزعة كالاتي: 10 مقاعد لحركة الديمقراطيين الاشتراكيين MDS، 04 مقاعد لحركة التجديد MR، 03 مقاعد للاتحاد الديمقراطي الوحدوي UDU، مقعدان لحزب الوحدة الشعبية PUP.¹ كما أن الانتخابات المحلية الأولى في تونس في ماي 1995 أبرزت النتائج الخرافية التي لا يرضى النظام عنها بديلا بفوز التجمع الدستوري الديمقراطي ب 90% في أغلب المجالس المحلية².

ثم جاءت الانتخابات البرلمانية الجزائرية لسنة 1997 في سياق سياسي تميز بـ:

- إعادة ترتيب أوضاع جبهة التحرير الوطني وإخراجها من المعارضة بعد أن أدخلها فيها أمينها العام عبد الحميد مهري، وإبعاد هذا الأخير والموالين له بعد الانقلاب العلمي الذي تحدثت عنه وسائل الإعلام.

- تأسيس حزب جديد (من طرف الرئيس زروال) حزب التجمع الديمقراطي، كمنافس جديد.

- تعديل الدستور وتغيير قانوني الأحزاب والانتخابات³؛ قصد سد الثغرات والنقائص التي تميزت بها القوانين السابقة وما ترتب عنها من آثار. وقد تم اعتماد نظام التمثيل النسبي مع القوائم المغلقة لأول مرة كنمط للتمثيل وتوزيع المقاعد في المجالس المنتخبة⁴.

وقد أسفر عن هذه الانتخابات التشريعية النتائج الموضحة في الجدول أدناه.

¹ Mohamed ABDELHAQ, Jean- Bernard HEUMANN, Op. Cit., P. 34

وأنظر أيضا محمد فايز فرحات، مرجع سابق، ص. 182.

*نظام التمثيل النسبي مع القوائم المغلقة، هو النظام الذي يقضي بتوزيع المناصب بين مختلف قوائم المترشحين بحسب عدد الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة، ودرجة النسبة المئوية التي يمثلها هذا العدد من مجموع الأصوات المعبر عنها.

² Bernbé Lopez GARCIA, Op.Cit., P.47

³ عبد العزيز مقري، مرجع سابق، ص. 15.

⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي مارس 1997، المتعلق بنظام الانتخابات.

جدول(05): نتائج الانتخابات التشريعية 1997 (المصدر وزارة الداخلية)

عدد المقاعد	النسبة المئوية	عدد الأصوات	الحزب
156	%32.12	3533434	التجمع الوطني الديمقراطي
69	%14.12	1553154	حركة مجتمع السلم
62	%13.61	1497285	جبهة التحرير الوطني
34	%8.32	915446	حركة النهضة
19	%04.8	527848	جبهة القوى الاشتراكية
19	%04.03	442271	التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية
11	%04.17	459233	المنتخبون الأحرار
04	%01.77	194493	حزب العمال
03	%00.06	65374	الحزب الجمهوري التقدمي
01	%00.03	36374	الحزب الاجتماعي الليبرالي
01	00.04%	50000	الاتحاد من أجل الديمقراطية والحريات

رغم طعن بعض الأحزاب في نتائج هذه الانتخابات*، إلا أن المجلس الشعبي الوطني المنتخب في 1997 عرف نوع من الحيوية في النقاشات التي كانت تبث مباشرة على شاشة التلفزيون، وأهم خطوة قام بها المجلس في عهده الأولى تأسيسه لجان تحقيق في عمليات التزوير التي عرفت الانتخابات المحلية 1997¹.

وعن الانتخابات البرلمانية التونسية لسنة 1999 جرت في السياقات التالية:

*شككت أحزاب المعارضة في حياد وشفافية الانتخابات وأصدر كل من حزب حماس وحركة النهضة وجبهة القوى الاشتراكية وحزب العمال بيان يؤكد حدوث تجاوزات، بالإضافة إلى تشكيل مفوض الأمم المتحدة المكلف بمراقبة نزاهة الانتخابات بنتائج هذه الانتخابات. أما بعثة المراقبين المشكلة من الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية أكدت نزاهة الانتخابات، نقلا عن هناء عبيد، مرجع سابق، ص. 154
¹ عبد العزيز مقري، مرجع سابق، ص. 15

فصل الثالث: بنى التحول المؤثرة في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

- زيادة نسبة تمثيل المعارضة في البرلمان ب34 مقعداً، وإضافة عدد المقاعد في مجلس النواب إلى 182 بدل 162 مقعد كانت مخصصة في انتخابات 1994، والجمع بين نظامي الانتخاب بالقائمة المطلقة والتوزيع النسبي.

- تعديل قانون الانتخابات بما يكفل للمعارضة المشاركة في الانتخابات الرئاسية فقد استبدل اشتراط الحصول على تصويت 30 نائبا في البرلمان للمرشح حتى يتمكن من الدخول للانتخابات الرئاسية في انتخابات 1989، تقلص إلى اشتراط وجود نائب واحد في البرلمان وهو ما تم العمل به في رئاسيات 1994 و1999.

- إشراف هيئة مستقلة على الانتخابات هي المرصد الوطني للانتخابات ضمت 44 شخصية مستقلة¹.

يبين الجدول أدناه النسب التي حصلت عليها الأحزاب في مجلس النواب:

جدول(06): يوضح عدد المقاعد المحصل عليها في الانتخابات التشريعية التونسية 1999

الحزب	التجمع	حركة	حزب الوحدة	الاتحاد	الحزب
الاجتماعي	الدستوري	الديمقراطيين	الشعبية	الديمقراطي	التجديد
التحرري	الديمقراطي	الاشتراكيين	الاشتراكيين	الوحدوي	التحرري
عدد المقاعد	148	13	07	07	05
					02

ترتب عن تعديل القانون الانتخابي تمثيل خمسة أحزاب معارضة بنسبة 20% من الأصوات داخل مجلس النواب المنتخب لعام 1999، كبداية لإعادة هيكلة الفضاء السياسي اتخذتها السلطة، لكن هذه التشريعات أثبتت فشل النظام في استعادة بصيص من النضج الديمقراطي، فجل الأحزاب الممثلة حديثة التكوين تفتقد لرؤية استراتيجية حول التغيير، مع بقاء سيطرة الحزب الواحد على الحياة السياسية. بالإضافة لذلك غيبت هياكل أخرى تماما من التمثيل (الإسلاميين)². فقد ظهرت أحزاب المعارضة ضعيفة وذات شعبية محدودة، ومحاولة

¹ الجمهورية التونسية، المجلة الانتخابية، الصادرة بموجب القانون رقم 25 بتاريخ 8 أفريل 1969 -محمد فايز فرحات، مرجع سابق، ص.183

² Olfa Lamloum, Bernard Rvenal, Op. Cit., PP.175-176

فصل الثالث: بنى التحول المؤثرة في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

وضع جبهة معارضة موحدة كان أمرا بعيد المنال، خاصة بتجانس الحزب الحاكم ذو القاعدة الجماهيرية الواسعة¹.

وقد جاءت الانتخابات التشريعية الجزائرية لسنة 2002، في ظل تطورات هامة على مستوى الساحة السياسية من مثل: - هيمنة رئيس الجمهورية على الساحة السياسية وإطلاقه عدة مبادرات (الوثام المدني، دسترة اللغة الأمازيغية، مشاريع اقتصادية كبرى).

- بروز تيار سياسي جديد يسمى "حركة العروش" على إثر أحداث القبائل في ربيع 2001.
- عودة صعود جبهة التحرير الوطني إثر التقارب مع رئاسة الجمهورية، من خلال تعيين الأمين العام للجبهة آنذاك علي بن فليس، رئيسا للحكومة.

- حصول انقسام داخل حركة النهضة على إثر الخلافات الحادة بين رئيسها وبين قيادي الحزب مما أدى به لتأسيس حزب جديد هو حركة الإصلاح الوطني.²

جدول (07): نتائج الانتخابات التشريعية 2002 المصدر: وزارة الداخلية الجزائرية

عدد المقاعد	النسبة	عدد الأصوات	الحزب
199	35.52%	2632705	جبهة التحرير الوطني
48	10.08%	630241	التجمع الوطني الديمقراطي
43	8.50%	746884	حركة الإصلاح الوطني
38	7.74%	573801	حركة مجتمع السلم
29	10.65%	789495	الأحرار (المستقلين)
21	4.80%	355405	حزب العمال
08	3.16%	234530	الجبهة الوطنية الجزائرية
01	3.58%	265495	حركة النهضة
01	2.19%	162308	حزب التجديد الجزائري
01	0.18%	139919	حركة الوفاق الوطني

¹ Nazih RICHANI, "Political Parties , Justice System and the Poor, the Experience Arabe States," **Humain Development Report Office** , 2002, P. 06

² عبد العزيز مقري، مرجع سابق، ص. 16

- ما ترتب عن هذه النتائج: - حصول جبهة التحرير الوطني على أغلبية المقاعد، ويعود سبب ذلك إلى مشاركة العسكريين في الانتخابات الذين ساندوا جبهة التحرير الوطني.
- تمكن التجمع الوطني الديمقراطي من الحصول على المرتبة الثانية وحصد مقاعد لا يستهان بها، ويعود ذلك إلى خبرة أمينها العام أحمد أويحيى، وتجربة الحزب المكتسبة من العهدة السابقة للبرلمان.
- تمكن كل من حركة الإصلاح وحركة مجتمع السلم من الحصول عدد مهم من المقاعد، خصوصا أنهما يمثلان التيار الإسلامي.
- غياب تمثيل منطقة القبائل نظرا لمقاطعة كل من جبهة القوى الاشتراكية، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية للانتخابات.
- صعود حزب العمال كقوة لم تعهدها الانتخابات السابقة.
- مفاجئة الجبهة الوطنية الساحة السياسية بحصولها على تمثيل لابس به مقارنة بحدثة نشأتها¹.

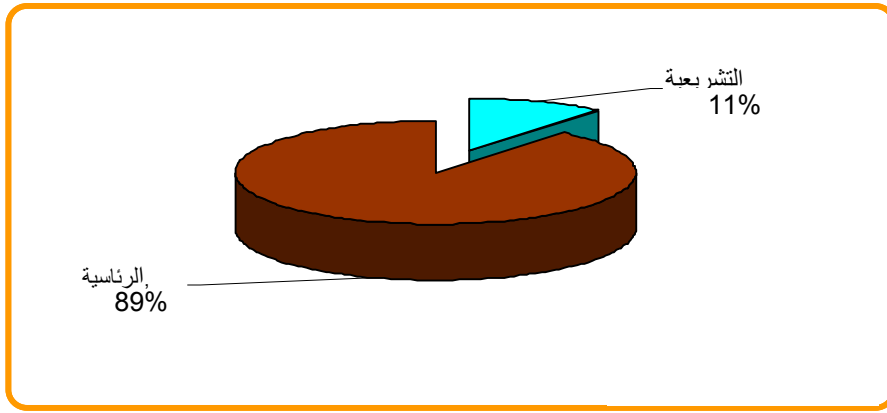
وعن الحياة النيابية التي عرفتها العهدة الثانية للمجلس الشعبي الوطني المنتخب في 2002، يقول العديد من المحللين أن المجلس عرف نوع من الرتابة، وغياب عن الساحة السياسة، ويرجع البعض ذلك إلى طبيعة التشكيلة الحزبية الغالبة في المجلس، والمتشكلة من أحزاب التحالف الرئاسي أو ما يسمى بالإننتلاف الحكومي (جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم)، مما أدى إلى غياب النقاش و التنوع في الآراء في هذه الفترة، ولجوء الرئيس إلى التشريع بالأوامر بين كل درورتين من دورات البرلمان².

¹Ahmed AGHROUT, "The 2002 Algerian Pliamentary Elections Results and Significances," in *Algeria in Transition*, Op. Cit., PP. 204-205

² Ibid. P. 206

أما عن الانتخابات التشريعية التونسية فى 2004، جاءت فى ظل لامبالاة فى الأوساط التونسية، فقد أصبحت النتائج الانتخابية آخر اهتماماتهم، لمعرفة المسبقة بنتائجها¹. وقد جاء موعد الانتخابات النيابية مصاحبا للانتخابات الرئاسية، التى حصيت بتغطية إعلامية أكبر بكثير من التغطية الإعلامية للانتخابات التشريعية، والشكل أدناه يعطى مثال عن التغطية الإعلامية للانتخابات الرئاسية والتشريعية التونسية من خلال الجرائد اليومية:

شكل (01): التغطية الإعلامية من طرف الجرائد اليومية للانتخابات الرئاسية والتشريعية التونسية²



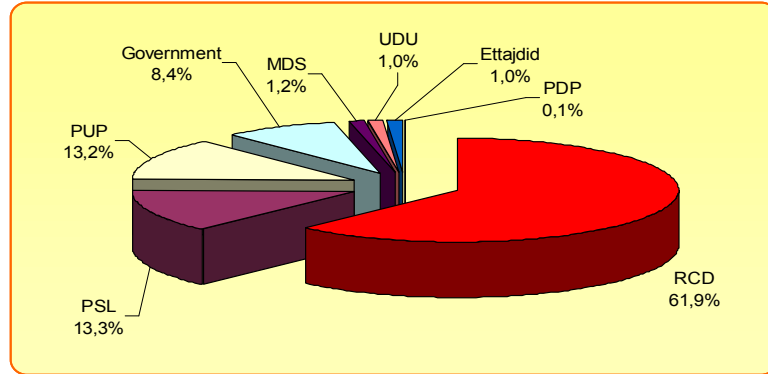
يتضح من خلال هذا الشكل اللامبالاة الإعلامية بموعد انتخابى هام، متعلق بتشكيل مؤسسة ذات وزن فى الحياة السياسية. فالنسبة للدول الديمقراطية، تحضى الانتخابات النيابية باهتمام أكبر، باعتبار المؤسسة التشريعية المتشكلة من النواب المنتخبون الذين يعبرون عن مطالب الفئات التى أوصلتهم إلى مراكز صنع القرار، التى تعتبر أقرب بكثير من المواطنين وانشغالاتهم.

أما فيما يخص حظوظ الأحزاب السياسية المشاركة فى الانتخابات من التغطية الإعلامية، يتضح هيمنة الحزب الحاكم على جميع وسائل الإعلام، والشكل التالى مثال على ذلك:

¹ Vincent GEISSER, Eric GOBE, "Tunisie consolidation Autoritaire, et Processus Electoraux," **L'Année du Maghreb**, Tome 2006, P. 338-339

² LTDH, ATFD, CNLT, "Observation de la Couverture des Election L'Egislatives et Présidentielles D' Octobre 2004, en Tunisie," **Rapport Final Novembre 2004**, P.14

شكل: (02) يوضح الوقت المخصص في التلفاز للحملة الانتخابية للأحزاب السياسية¹



وقد تم تخصيص 152 مقعدا للحزب الحاكم RCD، من مجموع 189 مقعدا، والتي لم يبق منها سوى 37 مقعدا وزعت بين أحزاب المعارضة عن طريق نظام التمثيل النسبي². وبذلك جاءت النتائج الانتخابية كما يلي:

جدول(08): يوضح نتائج الانتخابات التشريعية 2004 (المصدر : وزارة الداخلية التونسية)³

الحزب	عدد الأصوات	عدد المقاعد
التجمع الدستوري الديمقراطي	3678645	152
حركة الديمقراطيين الاشتراكيين	194829	14
الوحدة الشعبية	152987	11
اتحاد الديمقراطيين الوحدوي	92708	07
حركة التجديد	43268	03
الحزب الاجتماعي التحرري	26099	02

هذه النتائج الانتخابية المعهودة، تؤكد رأي "وليام زارتمان" في أن الانتخابات التونسية، لا توحى بانتقال ديمقراطي، بل تونس عرفت حراك، يمكن أن يسمى تعاقد نخبة،

¹ Ibid., P.24

² Vincent GEISSER, Eric GOBE, Op. Cit., P. 339

³ موقع الانتخابات الرئاسية والتشريعية التونسية، 2004، "آخر الأخبار نتائج الانتخابات"، في www.alkhadra.com/elections2004/nouvelles/index.html

أو وحدة وطنية، أو لبرلة، أو انفتاح اقتصادي نتج عنه تحسين للأمر الاجتماعية، ولكنها لا تعبر أبدا عن تحول ديمقراطي¹.

وعن الانتخابات التشريعية الجزائرية لسنة 2007، جاءت في ظل التطورات التالية:

- فوز الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الانتخابات الرئاسية لسنة 2004، ولأول مرة لم يطعن في نتائج هذه الانتخابات، التي كان وراءها مساندة عريضة من طرف التجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم، والتصحيحيين من جبهة التحرير الوطني الذين حصلت خصومة بينهم وبين أمينهم العام علي بن فليس².

- إقرار مبادرة المصالحة الوطنية بعد تنظيم استفتاء شعبي أقره رئيس الجمهورية لمحاربة الإرهاب، و كان قد دخل ميثاق السلم والمصالحة الوطنية حيز التنفيذ في 29 فيفري 2006 بعد أن حددت الإجراءات التطبيقية لتنفيذ أحكامه³.

- دعوة السيد عبد العزيز بلخادم لتعديل الدستور وتمكين السيد عبد العزيز بوتفليقة من الترشح لعهدة ثالثة.

- تحسن الأوضاع في منطقة القبائل وتراجع حركة العروش بعد إجراء انتخابات محلية جزئية في 2005، بعد الطعن في نتائج محليات 2002، وكان الفوز فيها لجبهة القوى الاشتراكية.

- ازدهار الوضع المالي لخزينة الدولة بسبب ارتفاع أسعار البترول والغاز، ووقوع فضائح مالية كبيرة على رأسها فضيحة بنك الخليفة⁴.

وقد جاءت نتائج الانتخابات التشريعية كما يلي:

¹Michael KOPLOW, "Competing and Their impact on Transition: Explaining The Absence of Democracy in Tunisia," **Paper prepared in Georgetom University**, (sans date), P.06

² عبد العزيز مقري، مرجع سابق، ص. 18

³ نبيل بويبة، "الآليات السياسية لاسترجاع الأمن في الجزائر خلال فترة بوتفليقة"، **مجلة العلوم الإنسانية**، ع. 41، (ربيع 2009).

⁴ عبد العزيز مقري، مرجع سابق، ص ص. 18-19

جدول(09): يوضح نتائج الانتخابات التشريعية 2007 (المصدر وزارة الداخلية الجزائرية)

عدد المقاعد	النسبة المئوية %	عدد الأصوات	الأحزاب
136	22.98	1315686	جبهة التحرير الوطني
62	10.33	591940	التجمع الوطني الديمقراطي
51	9.64	552104	حركة مجتمع السلم
33	9.83	562986	الأحرار
26	5.09	291312	حزب العمال
19	3.36	192492	التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية
13	4.18	239563	الجبهة الوطنية
7	2.00	114767	الحركة الوطنية من أجل الطبيعة والنمو
5	3.39	194067	حركة النهضة
5	2.31	132268	حركة الشبيبة والديمقراطية
4	2.21	126444	التحالف الوطني الجمهوري
4	2.14	122501	حركة الوفاق الوطني
4	1.80	103328	حزب التجديد الجزائري
3	2.53	144880	حركة الإصلاح الوطني
3	2.51	143936	حركة الانفتاح
3	1.96	112321	الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوئام
2	2.26	129300	عهد 54
2	2.09	119353	الحزب الوطني للتضامن والتنمية
2	1.73	99179	الحركة الوطنية للأمل
2	1.47	84348	التجمع الوطني الجمهوري
1	1.75	100079	التجمع الجزائري
1	1.38	78865	الجبهة الوطنية الديمقراطية
1	0.89	51219	الحركة الديمقراطية

الاجتماعية			
الحزب الجمهوري التقدمي	1.42	81046	0
حزب العمال الاشتراكي	0.75	42735	0

ما ميز هذه الانتخابات:

- 1- الامتناع الكبير عن التصويت وكثرة الأصوات الملغاة، فقد بلغت نسبة المشاركة 35.65% من بين 18760400 مسجل في هذه الانتخابات، أما عن الأصوات الملغاة فقد بلغت 961751 صوت ملغى¹، وقد أعاد المحللون أسباب عزوف المواطنين عن التصويت إلى: - نمط حكم الرئيس بوتفليقة الذي ضاعف من صلاحياته الرئاسية.
 - ضعف الرقابة البرلمانية لوجود كتلة سياسية متحالفة (حزب جبهة التحرير الوطني، التجمع الديمقراطي الوطني وحركة مجتمع السلم).
 - استيلاء النواب على الربيع وجمع الامتيازات على حساب الوظيفة الأساسية التي كان من المفروض عليهم تأديتها: وهي الوساطة بين المواطنين ومراكز صنع القرار، فأصبح ينظر إليهم كاستغلاليين وطفيليين.
- 2- بقاء حزب جبهة التحرير الوطني في الصدارة مع التجمع الوطني الديمقراطي و تقدم حركة مجتمع السلم مما مكن من تشكيل أغلبية برلمانية.
- 3- تراجع حركة الإصلاح الوطني بحصولها على 03 مقاعد فقط.
- 4- دخول عدد كبير من الأحزاب السياسية الصغيرة والقوائم الحرة التي مكنت العديد من الفئات التي لا علاقة لها بالسياسية الدخول للبرلمان كأصحاب رؤوس الأموال والتجار، وهدر مبالغ مالية كبيرة في تشكيل لجان الرقابة الذين أصبحوا يستغلون هذه الوظائف بدورهم لتشكيل أحزاب صغيرة.
- 5- تشتت تمثيل منطقة القبائل لطغيان الأحزاب الصغيرة بالرغم من ترشح التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وغياب جبهة القوى الاشتراكية².

¹ وزارة الداخلية الجزائرية، نتائج الانتخابات التشريعية 2007
² محمد حشماوي، "الانتخابات التشريعية الجزائرية الأخيرة و أزمة التمثيل السياسي"، مبادرة الإصلاح العربي، جويلية، 2007، ص. 06، عبد العزيز مقري، مرجع سابق، ص ص. 20-21

فصل الثالث: بنى التحول المؤثرة في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

من خلال تحليل الانتخابات في البلدين والسياقات التي جرت فيها والنتائج التي ترتبت عنها، تم التمكن من معرفة حجم القوى السياسية التي أظهرتها النتائج الانتخابية، والبيئة السياسية والأمنية التي أحاطت بالانتخابات في البلدين، مما جعلنا نكشف عن طبيعة المجالس التي انبثقت عن هذه الانتخابات.

فيمكن القول أن أهم ميزة استخلصت هو أن كل من تونس والجزائر نظم سياسية غير تنافسية، باعتبار السياسة بقت مرهونة بأيدي نخب حاكمة استمرارية، بالرغم من أنها تبنت سمات الديمقراطية الإجرائية، والتي من بينها الانتخابات البرلمانية، ومن هنا كانت الأهمية في معرفة القيمة الأدائية للمؤسسات الانتخابية التي ساعدت على هيمنة النظام، وفي تحديد شكل التفاعل بين القوى السياسية المتنافسة، في ظل تعددية مقيدة¹.

كما يعتبر لمتغير تأثير النظم الانتخابية مكانة هامة في توزيع القوى السياسية على مراكز صنع القرار، وتتجسد هذه الأهمية في مدى مساهمة النظم الانتخابية في استقرار أو عدم استقرار النظم السياسية؛ لأن تأثير النظم الانتخابية يتجاوز عملية تحويل الأصوات إلى مقاعد في المجالس النيابية المنتخبة، بل لها آثار حتى على استراتيجيات القوى السياسية وتفضيلات الناخبين²، فقد عرفت تونس طريقة المزج بين نوعين من النظم الانتخابية في تشكيل المجالس المنتخبة بما يضمن للحزب الحاكم البقاء بعيدا عن أي منافسة سياسية، وكل التغييرات التي كانت تطرأ على المجلة الانتخابية التونسية (1969) هي مجرد تعديلات في النصوص القانونية لم تمس جوهر النمط الانتخابي المعتمد، أما في الجزائر فقد لجأ النظام السياسي إلى تغيير جذري للنظام الانتخابي لعدم تجاوبه مع استراتيجية النظام السياسي وهو ما حدث في 1990، وكان سببا من أسباب دخول الجزائر أزمة سياسية استمرت تداعياتها لسنوات. ويفرق هنريك كريتشمار بين التغيير البنوي للنظام الانتخابي Intra- Systeme Change والتغيير التحولي Inter- Systeme Change فيحمل الأول معنى تعديل نص

¹ هنريك، ج. كريتشمار، إصلاح نظم الانتخاب، الحالة العربية، "مجلة الديمقراطية"، ع. 21، (2006/01/01)

² Pierre MARTIN, Les Systèmes Electoraux et les Modes de Scrutin (Paris: 2em ed., Montchrestien, 1997), P.116

فصل الثالث: بنى التحول المؤثرة في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

قانوني انتخابي أو أكثر بدون تغيير النمط الأساسي للنظام الانتخابي (هو ما عرفته تعديلات المجلة الانتخابية التونسية)، أما الثاني فيتضمن تعديلات تؤدي في النهاية للتحول من نمط نظام انتخابي لآخر (ما عرفته الجزائر)¹.

هناك رأي يقول أنه في دراسة لعمليات التحول الديمقراطي عن طريق الانتخابات، من بين أساليب التلاعب السلطوي للحكام، التحكم في نتائج الانتخابات، بإثارة نوع من التنافس الانتخابي. فيعتبر "أندرس شدلر" Andress Schedler أنه عندما تنتقل النظم السياسية من الاستبدادية إلى التسلطية بتأسيس انتخابات من المفترض أن يدل ذلك على انهيار المؤسسات الاستبدادية السابقة². إلا أن الحكام التسلطين، وكإستراتيجية للتفاعل مع التكتيك التنافسي، يختارون الدخول في المعترك الانتخابي، فيدخل العسكريون ويرشحون أنفسهم بعد حظر عمل العديد من الأحزاب السياسية، حتى يحافظوا على السلطة ويضمنوا الاستمرارية مع إضفاء نوع من الشرعية، ويلجؤون إلى مراقبة الانتخابات من أجل التقليل من خطر الهزيمة³. لذلك لا تسمى هذه الانتخابات بالتأسيسية، بل تعتبر انتخابات في المرحلة الانتقالية والتي تعتبر مرحلة جديدة من النضال من أجل الديمقراطية. ومميزات هذه المرحلة:

- احتواء حالة عدم اليقين لدى الأحزاب السياسية، ومحاولة النقاش حول مختلف القضايا (مثال: الميثاق الوطني 1988 في تونس، ندوة الوفاق الوطني في الجزائر 1993).
- التلاعب في الانتخابات بالتزوير والقمع والظلم، وكذا إثارة الانشقاقات داخل الأحزاب السياسية⁴.

وهذا ما يميز الأحزاب السياسية والانتخابات في كل من الجزائر وتونس بحيث لا يخلوا النظامين من ظاهرة حضر الأحزاب السياسية، وكثرة الانشقاقات داخل الأحزاب السياسية، وتضخيم النتائج الانتخابية لصالح حزب معين أو مرشح معين.

¹ هنريك، ج. كريتشمار، مرجع سابق

² Andress SCHDLER, "The Nested Game of Democratization by Election," **International Political Science Review**, (2002), Vol.23, N°.1, P.103

³ Ibid.

⁴ Ibid., P.104

المبحث الثالث: بنية المجتمع المدني في البلدين

يعتبر المجتمع المدني من أكثر المصطلحات حيوية عند تناول موضوع الديمقراطية بصفة عامة، فهو أحد المفاهيم التي لا ينبغي إهمالها أو التقليل من شأنها كبنية أساسية ضرورية لتفعيل عملية التحول الديمقراطي، بل وحتى إحدى العوامل الأساسية التي إذا توفرت تسهل عملية التحول الديمقراطي.

فقد اعتبره البعض الحل للمشاكل التي تطرحها الديمقراطية خاصة عزوف المواطنين عن المشاركة في الحياة السياسية والانتخابات، فقد أكدت عدة جهات محليا وعالميا على أهمية المجتمع المدني كمؤسسة مساهمة في اتساع الحكم الديمقراطي¹.

وقد تحدث عن مفهوم المجتمع المدني العديد من المفكرين والفلاسفة منذ عصر الأنوار من أمثال جون لوك Jean Luc، توماس هوبس Thomas Hobbes، هيغل Hegel، كارل ماركس Karl Marx، أنغلز Engels، غرامشي Gramsci، آدم فرغيسون Adam Fergusson، وغيرهم لذلك كانت النقاشات حول المجتمع المدني محل توجهات متضاربة، نظرا لتسليط إما اعتبارات أيديولوجية أو سياسية على المفهوم، فقد ظهر هذا المصطلح في المجتمعات الغربية كتعبير عن وجود علاقة بين قطبين، هما المجتمع والسياسية، وفي اللحظة التي أصبحت فيها الدولة تقوم على العقد، بدأت مرحلة نظرية اعتبرت المجتمع سابقا على الدولة وقادر على تنظيم نفسه خارجها².

إن إدراك مفهوم المجتمع المدني ليس بالبساطة تناوله لاختلاف الآراء حول تحديد طبيعته، ومكوناته، فهناك من يعتبره جسم يتعارض مع الدولة ويناقضها، وهناك من يرى أن المجتمع المدني ليس نقيض للدولة بقدر ما هو فضاء تلتقي فيه أطراف خاصة وعامة مجسدة

¹ بوزيد لزهاري، "المجتمع المدني"، الوسيط، ع.06، (السداسي الثاني 2008)، ص.20
² عزمي بشارة، المجتمع المدني: دراسة نقدية مع الإشارة للمجتمع المدني العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص.63

- توفيق بوعشبة، "تقييم وضع المجتمع المدني في المغرب العربي"، مفهوم المجتمع المدني، دور الحكومات في فسح المجال أمامه، دور الأحزاب السياسية في دفعه واحتضانه، "الندوة السنوية الثامنة"، بعنوان: "المغرب العربي في مفترق الشراكات، المجتمع المدني المغربي ومشاركته في بناء صرح المغرب العربي"، التقرير والتوصيات، مركز جامعة الدول العربية بتونس، 2009/04/14، ص.30

فصل الثالث: بنى التحول المؤثرة في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

للدولة، بحيث يكون هناك تداخل بين الدولة والمجتمع المدني؛ فيما يذهب البعض الآخر إلى اعتبار أن المجتمع المدني والدولة بقدر ما يتميزان بقدر ما يتكاملان¹.

وفيما يخص مكونات المجتمع المدني سواء في الفكر الغربي أو الفكر العربي المعاصر، هناك من يحصر المفهوم في البنى الحديثة، باعتباره مجتمع متمدن قرين الحداثة، من هنا يدخل ضمنه مجمل التنظيمات غير الإرثية وغير الحكومية، التي تنشأ لخدمة المصالح والمبادئ المشتركة لأعضائها²، وهناك من يدخل ضمن هذه المؤسسات الحديثة كالقضاء المستقل، والأحزاب، والنقابات والجمعيات³، ويرى البعض أنه يدخل في نطاق المجتمع المدني كل الهيئات والتنظيمات الخارجة تماما عن إطار الدولة ونطاق السلطة الحاكمة، حيث يتكون المجتمع المدني من الجمعيات وسائر المنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام والمنظمات الخيرية والهيئات الدينية غير المدرجة ضمن جهاز الدولة⁴.

وعن تحديد المفهوم بالدلالة على عناصره يرى معظم الباحثين أن العناصر الأساسية التي يجب أن تتوفر في المجتمع المدني ما يلي⁵:

العنصر الأول: فكرة الطوعية باعتبارها إحدى العوامل الأساسية لتشكيل مختلف التنظيمات الاجتماعية (أي أن الأفراد ينضمون طواعية لهذه التنظيمات بمعنى: دون إكراه).

العنصر الثاني: فكرة المؤسسة التي تشير إلى المؤسسات الوسيطة بين المجتمع والسياسة، كما ينبغي لها أن تتميز بالتعدد أي وجود تعدد في المستويات الرأسية والفوقية، وتعدد الهيئات التنظيمية التابعة لها، ووجود تراتب داخلها وانتشارها جغرافيا.

¹ المرجع نفسه، ص. 29

² سعد الدين ابراهيم وآخرون، **مستقبل المجتمع المدني والدولة في الوطن العربي** (عمان: ط. 02، منتدى الفكر العربي، 1988)، ص. 392

³ محمد عبد الجابري، "إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي"، **المستقبل العربي**، ع. 167، (جانفي 1993)، ص. 05

⁴ توفيق بوعشبة، مرجع سابق، ص. 31

⁵ أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص. 24

- Samuel P. HUNTINGTON, "Political development and Political Decay," **World Politics**, Vol. 17, N°.03 (Apr. 1965), PP.395-400

العنصر الثالث: متعلق بالدور الذي لا يمكن أن يقوم به المجتمع المدني بفعالية ما لم يتمتع بنوع من الاستقلالية عن السلطة السياسية.

العنصر الرابع: متعلق بمدى القدرة على التكيف مع التطورات البيئية التي ينشط داخلها، ويرى صموئيل هنتنكتون أن ثمة أنواع للتكيف وهي (التكيف الزمني، بمعنى القدرة على الاستمرار لفترة طويلة، التكيف الجيلي، أي القدرة على الاستمرار رغم تعاقب الأجيال، التكيف الوظيفي، بمعنى قدرة التنظيم على إجراء تعديلات في أنشطته حسب ما تمليه التغيرات البيئة المحيطة بمؤسسات المجتمع المدني)¹.

إن دخول مصطلح المجتمع المدني إلى مجتمعاتنا العربية يستدعي التساؤل عن كيفية توضيفه في الحقل العربي، ومميزاته وعلاقته بالدولة². فمسألة المجتمع المدني ظهرت في الدراسات والنقاشات العربية تقريبا منذ نهاية السبعينات، وعلى الأخص في الأوساط اليسارية منها في الأوساط البرجوازية الليبرالية، وتعد النواة الأولى لظهور المجتمع المدني في الفترة الاستعمارية لأغلب الدول المغاربية³.

فإذا انطلقنا من اعتبار الجمعيات كمكون أساسي من مكونات المجتمع المدني، فهو موجود في كل من تونس والجزائر بالرغم من تفاوته من دولة لأخرى⁴.

المطلب الأول: مكونات المجتمع المدني في تونس (التركيبة والمميزات)

يعرف مصطلح المجتمع المدني في تونس بالحركات الاجتماعية، التي تمتد جذورها إلى الحركة الوطنية التونسية التي كانت تنشط ضد الاستعمار⁵.

وبالعودة إلى تأطير العمل الجمعي في تونس نجد أن الجمعيات تخضع لمجموعة من النصوص القانونية، ويعود صدور أول قانون للجمعيات في 07 نوفمبر 1959، إلى فترة

¹ صموئيل هنتنكتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، مرجع سابق، ص.

² Ali El KENZ, *Ecrits D'Exil* (Alger: Casbah ed., 2009), P.300

³ Ibid., P.330-301

⁴ توفيق بوعشبة، مرجع سابق، ص.29

⁵ محسن مرزوق، "الحركات الاجتماعية في تونس البحث عن الغائب"، في أكرم عبد القيوم وآخرون، *الحركات الاجتماعية في العالم العربي، دراسة عن الحركات الاجتماعية في مصر، السودان، الجزائر، تونس، سوريا، لبنان، الأردن، تقديم سمير أمين، تحرير عزة خليل (القاهرة: مركز البحوث العربية والإفريقية، 2006)*، ص.266

فصل الثالث: بنى التحول المؤثرة في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

تاريخية اتسمت بمرحلة البناء الوطني، وقد أخضع هذا القانون الجمعيات للمراقبة المباشرة من طرف الدولة¹، وذلك انسجاماً مع ما تطلبت المرحلة من تجميع الجهود للتنمية، واتساقاً مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة التونسية آنذاك². وقد تم تنقيح هذا القانون في 02 أوت 1988، و أعطى هذا الأخير حرية المبادرة لتأسيس جمعيات نسبيًا³، ثم جاء التنقيح الثاني في 1992 الذي صنف الجمعيات في تونس إلى ثماني أصناف هي: الجمعيات النسائية، الجمعيات الرياضية، الجمعيات العلمية، الجمعيات الثقافية والمهنية، الجمعيات الخيرية والإسعافية والاجتماعية، الجمعيات التنموية، الجمعيات ذات صفة عامة، الجمعيات المهنية والودادية⁴.

لكن سيتم تخصيص هذا المطلب للتعريف بأهم المنظمات المجتمعية في تونس ومعرفة مميزاتها وأدوارها، وعلاقتها بالدولة. وفقاً لتصنيف محسن مرزوق* الذي يعطي الأهمية لثلاث نماذج من الحركات الاجتماعية التي تنشأ وتتحرك باقي الحركات الاجتماعية ضمنها وهي: حركات العمل النقابي العمالي، حركات العمل الطلابي، وحركات العمل النسائي، ويعتبر أن لهذه النماذج مسيرة تاريخية فقد عرفت منذ مرحلة التحرر الوطني خلال الأربعينيات من القرن العشرين، ثم مرحلة الدولة الوطنية التي امتدت إلى غاية نهاية الستينات، وكذا مرحلة العمل من أجل التغيير والتي شهدتها بالأساس فترة السبعينات وأوائل الثمانينات، والمرحلة الأخيرة التي يسميها الباحث بمرحلة الوفاق الوطني⁵.

أولاً: الحركة النقابية العمالية:

ولدت الحركة النقابية التونسية في ظل الحركة الوطنية، بدوافع مادية وسياسية للطبقة العمالية التونسية، في واقع اضطهاد اقتصادي استعماري، وكأول تنظيم، تأسست جامعة

¹ الجمهورية التونسية، قانون، عدد 154 لسنة 1959 المؤرخ في 07 نوفمبر 1959
² فتية السعيد، "تقييم وطني لمشاركة المواطنين والمجتمع المدني في إصلاح القطاع العام"، تقرير الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية، 200، ص.22

³ الجمهورية التونسية، القانون الأساسي، عدد 90 لسنة 1988، المؤرخ في 02 أوت 1988

⁴ الجمهورية التونسية، القانون الأساسي، عدد 25 لسنة 1992، المؤرخ في 02 أفريل 1992

*محسن مرزوق: باحث تونسي في العلوم السياسية

⁵ محسن مرزوق، مرجع سابق، ص. 266-267

عموم العملة في 03 ديسمبر 1924، كان قائدها محمد علي الحامي؛ وبالرغم من قدرة التنظيم على إنشاء فروع له عبر البلاد إلا أن السلطات الاستعمارية استطاعت أن تكبح جماحه، إلى غاية انبعاث الحركة النقابية التونسية في 20 جانفي 1946، بقيادة فرحات حشاد تحت اسم الاتحاد العام التونسي للشغل وقد كان لهذا الأخير عدة مواقف نضالية ضد المستعمر إلى جانب الحزب الدستوري الحر¹، أما في مرحلة التأسيس استطاع بورقيبة الهيمنة على الاتحاد وإبعاد أهم قادته من بينهم صالح بن يوسف، إلا أنه واجه معارضة أحمد التليلي النقابي التاريخي المعروف لتوجه النظام الاستبدادي، وبرز الحبيب عاشور كأحد المعارضين الذين نادوا بدمقرطة الحياة السياسية، إلا أن الأفق السياسي الضيق عرقل الحركة العمالية من لعب دور في إصلاح النظام السياسي، بالرغم من ذلك عرف الاتحاد العم التونسي للشغل حيوية كبيرة لاستقطابه أهم قوى المعارضة، وأصبح له العديد من الفروع على مستوى المدن التونسية، وقد قاد الاتحاد بالعديد من الإضرابات المعبرة عن رفض توجهات النظام خلال السبعينات والثمانينات². أما بعد انقلاب 07 نوفمبر 1988، وبتشنت الحركة النقابية لعدم وجود رؤية محددة ومتكاملة حول السياسة، استطاع النظام احتواء الاتحاد العام التونسي للشغل، في بوتقة إعادة بناء الوحدة الوطنية، واعتبرت الدولة العمال كشركاء اجتماعيين، مساهمين في الإنتاج لتحقيق النمو الاقتصادي في ظروف اتسمت بعولمة الاقتصاديات، وانفتاح الأسواق. مما جعل الحركة النقابية تعرف نوع من الفتور خصوصا بلعبها دور المساند الدائم للسلطة ضد أي معارضة خصوصا الإسلامية³.

ثانيا: الحركة الطلابية:

لم تعرف تونس خلال الاستعمار مؤسسات جامعية، باستثناء الجامعة الزيتونية، التي كانت تقدم تعليما دينيا، وتقليديا وتكوينا باللغة العربية، وقد أسس الطلبة الزيتونيين حركة

¹ المرجع نفسه ، ص ص. 268-269 و أنظر أيضا

-Mustapha KRAIEM, *Mouvements Sociaux en Tunis et dans L'Immigration* (Tunis: CERES, 1997)

² محسن مرزوق، مرجع سابق، ص. 272-273، وارجع إلى الفصل الثاني للمذكرة المحددات السياسية والاقتصادية في تونس

³ المرجع نفس، ص. 274

فصل الثالث: بنى التحول المؤثرة في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

سميت "صوت الطالب الزيتوني"، التي تطالب بتطوير التعليم الزيتوني، في المقابل تكونت نخبة فركوفونية في الجامعات الغربية، وأخرى ذات توجهات تقدمية وهي النخبة المثقفة التي درست في الجامعات المشرقية؛ تأسس الاتحاد العام لطلبة تونس سنة 1952 يضم نخبة مثقفة فركوفونية ارتبطت بالحزب الدستوري الحر، وقد كان للحركة الطلابية أفكار نقدية تعارضت مع الأفكار المحافظة لقيادة الحزب ما تعلق بطبيعة النظام السياسي في تونس بعد الاستقلال¹. وبعد الحصول على الاستقلال اتضحت هيمنة السلطة السياسية على الحركة بفرضها طوقا رقابيا من الصعب اختراقه بالرغم من محاولة أنصار أحمد المنستيري (من يساريين وقوميين ودستوريين) الانفصال عن الحزب إلا أن الحركة الطلابية تعرضت للقمع نظرا لمواقفها المعادية لسياسة النظام الداخلية والخارجية*، مما أجبر الجامعة على الانغلاق على نفسها واتخاذ شعار "القطيعة السياسية والتنظيمية مع السلطة"؛ وبعد تغيير 07 نوفمبر 1987 (كما يسميه التونسيون)، اعترفت السلطة بالحركة الطلابية وسمحت لها بإقامة مقر لها واعترفت لها أن تكون مفوضا للطلبة التونسيين مع وزارة التعليم العالي، لكن سرعان ما بدت تدب الصراعات والانقسامات داخل الحرم الجامعي، فبرز تيار اليسار، والتيار الإسلامي، والتيار الدستوري كأطراف صعدت العنف والاختلاف داخل الجامعة، ما جعل الدولة تستغل ذلك لتضع داخل كل مؤسسة جامعية مخفر شرطة، وهو ما سمي "بالبوليس الجامعي"، وبذلك أحكمت الدولة قبضتها على العمل السياسي داخل الجامعة، خصوصا بتشنت التشكيلات الطلابية، أمام صعود الدستوريين الذين صاروا القوة السياسية الأولى ويفوزون بانتظام بأغلبية مجالس الكليات².

¹ المرجع نفسه، ص. 275، وأنظر أيضا

-Béatrice HIBBOU, **Tunisie: D'un Réformisme à L'Autre** (Paris: FASOPO, 1991), PP. 239-240

*ظهرت المعارضة داخليا خصوصا بعد فشل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السبعينات، أما خارجيا تمثلت في رفض القوميين لمواقف بورقوية من القضية الفلسطينية، وحرب الفيتنام التي ساندت فيها السلطة التونسية أمريكا ضد فيتنام، هذه المواقف والسياسات أثارت حفيظة العديد من الأوساط المثقفة المنتمية للاتحاد الطلابي الذي ضم عدة تيارات (مثل تيار اللينينيين الماركسيين، والتيار التروتيسكي المرتبط بالحزب الشيوعي التونسي، والتيار الإسلامي المنتمي لحركة الاتجاه الإسلامي آنذاك)

² محسن مرزوق، مرجع سابق، ص. 281

ثالثا: الحركات النسائية:

كان للأزمة الاجتماعية والسياسية الحادة التي عرفتها تونس المستقلة، ولاسيما على إثر توتر العلاقة بين الاتحاد العام التونسي للشغل والسلطة، نتائج ساهمت في خلق أرضية اجتماعية واسعة لمعارضة الخيارات الرسمية التي تعتبر حكرا على السلطة وبالتحديد الرئيس بورقيبة*، باعتباره نصير المرأة ومحررها، وشهد النصف الثاني من السبعينات بداية جديدة حيث بدأ التفكير في القضايا الخاصة بالنساء، من خلال إنشاء النادي الثقافي المعروف باسم "نادي الطاهر الحداد" سنة 1978، بمبادرة من مجموعة من الطالبات ذات التوجه اليساري، وقد جاء النادي كرد فعل على النظرة الأحادية للقضايا النسائية وتعبيرا عن رفض احتكار الدولة لهذه القضية وتوظيفها لمصلحتها الضيقة¹. وقد توسعت تحركات هذه المجموعات بإصدار "مجلة النساء" التي صدر منها ثمانية أعداد من 1985 إلى 1987، وتطويرا منهن للعمل المنظم².

جمعية النساء الديمقراطيات:

تأسست سنة 1989، وضمت الراغبات في النضال الميداني، والنشاط المنظم لإسماع صوت النساء وإلغاء كل أشكال التمييز ضدها³، وتوعية النساء بحقوقهن، والدفاع عن مكتسباتهن، وكان للجمعية دور ولا يزال بنشاطها في ميدان حقوق الإنسان، والانتقادات الموجهة للسلطة في هذا المجال خاصة بعد النصف الثاني من التسعينات، ودورها في تأسيس فضاء لدعم النساء ضحايا العنف قانونيا ونفسيا⁴.

جمعية النساء التونسيات للبحث والتنمية:

*مثل إصدار المجلة الخاصة بالأحوال الشخصية سنة 1956، وإلغاء محاكم الشرع والإفتاء ومؤسسة الأوقاف عام 1963 مما أدى إلى فقد مؤسسات أهلية هامة.
**سمي النادي على إسم الكاتب الطاهر الحداد صاحب كتاب "امرأتنا في الشريعة والمجتمع" الذي اعتبر حدثا جوهريا في مسيرة الإصلاح الاجتماعي والاجتهاد في تأويل النص الديني، الذي مهد لصدور مجلة الأحوال الشخصية التونسية، هذا الأخير منح حقوق قانونية للمرأة التونسية لم تشهدا النساء العربيات إلى اليوم.

¹ مرفت علاوي، "الحركات النسائية في العالم العربي"، تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك: 2005، ص. 98

² محسن مرزوق، مرجع سابق، ص. 285

³ مرفت علاوي، مرجع سابق، ص. 101

⁴ محسن مرزوقي، مرجع سابق، ص. 286

تأسست في فيفري 198، وهي فرع من فروع جمعية النساء الإفريقيات حول التنمية مقرها دكار بالسينيغال، هدفها القيام بدورات تدريبية والقيام بتقديم خدمات حول إدماج المرأة في المجال التنمية ، وبالرغم من أن هذه الجمعية قامت بأبحاث لدعم النساء قانونيا وسياسيا، وأبحاث فيما يخص النوع الاجتماعي، إلا أنها بقيت حبيسة النخبة الحضرية المتعلمة، ما سهل عزلها وتهميشها¹.

بالإضافة إلى هذه النماذج الثلاث يتسم النشاط الأهلي أو المدني في تونس بوجود الأنشطة الدفاعية خاصة حقوق الإنسان، لكنه متواضع لمواجهته العديد من العقبات، ويبلغ عدد الجمعيات المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق المستهلك والدفاع عن البيئة 59 جمعية موزعة بين مختلف الأنشطة، بالمقارنة مع جمعيات أخرى كالثقافية والمهنية التي بلغ عددها عام 2001، 5194 جمعية، وبلغ عدد الجمعيات الرياضية 999 جمعية، والخيرية 303 جمعية، والإسعافية 255 جمعية².

تحدد العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والدولة بطبيعة التشاور انتهاء بتهميش دورها، أو انعدامه ، بحيث تتميز بعض منها بقربها من الحكومة، حتى أنها نشأت بموجب قرار وزاري، كما هو الشأن بالنسبة للاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي، والمجلس الأعلى لحقوق الإنسان، بوصفه بالمؤسسة الوسيطة³.

المطلب الثاني: مكونات المجتمع المدني في الجزائر (التركيبية والمميزات)

راج استعمال مفهوم المجتمع المدني في الأوساط الجزائرية، في النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين، في ظل نظام سياسي يتخبط في العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، التي زادت من حدة أزمة شرعية النظام السياسي؛ إلا أن الجزائر عرفت تجربة

¹ المرجع نفسه، ص. 286

² فايز فرحات، مرجع سابق، ص. 198

³ —، " المواطنون، المجتمع المدني وإصلاح القطاع العام في المنطقة العربية، " الاجتماع الثاني لورشة العمل الإقليمية، برنامج إدارة الحكم في العالم العربي بالتعاون مع وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية(لبنان)، بيروت، يومي 03/02 ماي 2006، ص ص. 13-14

فصل الثالث: بنى التحول المؤثرة في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

جموعية محدودة في ظل الاستعمار اقتصر على أبناء المدن، وكانت تنشط في المجال الثقافي والرياضي والفني قبل بروز الحركة الوطنية بمطالبها السياسية¹.

كما سبق القول روجت وسائل الإعلام، لمفهوم المجتمع المدني في ظروف سيئة بهدف جعل المفهوم رسميا أكثر منه شعبيا، بنية جعله وسيلة تنظيمية سياسية جديدة، لتوسيع قاعدة النظام السياسي².

وعن تأطير العمل الجمعي (كما يعرف في الجزائر)، عرف البلد خطوة محتشمة في 1987 لتسهيل عملية تكوين جمعيات³، لكنها بقت دون نتائج كبيرة نظرا للقمع الذي واجهته من قبل النظام. وقد استعمل دستور 23 فيفري 1989 مفهوم الجمعيات السياسية للدلالة على الأحزاب⁴، إلى غاية توضيحه في دستور 1996 الذي تكلم عن تكوين الجمعيات واعتبرها حق مضمون للمواطنين، على أن تشجع الدولة الحركة الجموعية⁵.

و تتعدد تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر وتتباين فيما بينها في نوعية نشاطاتها والقضايا التي تنشغل بها وتدافع عنها، غير أنها تتسم بالحيوية⁶.

ومن بين تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر، سيتم التركيز على بعض منها لا على سبيل الحصر وإنما على سبيل المثال.

أ- الاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA:

يعد هذا الأخير النقابة العمالية الرئيسية في البلاد، يعود تأسيسه إلى سنة 1956، كمنظمة مستقلة للعمال الجزائريين من النقابات الفرنسية، هيمنت جبهة التحرير الوطني على الاتحاد منذ نشأته، ثم أصبح تابعا لها منذ ديسمبر 1962، وبعد أحداث أكتوبر 1988 شهد انفصالا عنها. للاتحاد العديد من القطاعات التابعة له مثل (قطاع الغذاء والتجارة والعمل

عبد الناصر جابي، "العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر الواقع والآفاق"، الوسيط، ع.06، (السداسي الثاني 2008)، ص.35

المرجع نفسه، ص. 35

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 87-15 المؤرخ في 21 جويلية 1987

⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، المادة 40

⁵ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، المادتين 11 و 43

⁶ أيمن إبراهيم الدسوقي، "المجتمع المدني في الجزائر (الحقرة، الحصار، الفتنة)، في أسامة الخولي وآخرون، العرب إلى أين؟ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص.440

فصل الثالث: بنى التحول المؤثرة في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

والسياحة، قطاع عمال المباني والمعلمين، عمال الطاقة، وقطاع المعلومات والتدريب والثقافة، وغيرهم¹.

ومن بين التنظيمات التي كانت تنشط في نفس المجال، النقابة الإسلامية للعمل والتي تأسست عام 1990 كانت تابعة للجبهة الإسلامية للإنقاذ، وهناك أيضا اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر، جاءت في مواجهة النفوذ المتنامي للجبهة الإسلامية للإنقاذ، رغبة في التمسك بالطابع العلماني للدولة²، يوجد أيضا الاتحاد الوطني للمزارعين الجزائريين UNPA، بالرغم من تبعيته للدولة منذ تأسيسه في 1953، إلا أنه بعد الانفصال عنها في 1988 استطاع أن يمتد إلى العديد من المدن الجزائرية³.

ب- الحركة النسوية:

عرف الخطاب السياسي الرسمي بعد الاستقلال، تغليف نزعة المحافظة لدى النخب الرسمية التي تنحدر من أصول اجتماعية ريفية، فيما تعلق بالمرأة وحقوقها فقد اتسم الخطاب بنبرة عصرية، وجدت صداها خصوصا لدى القوى اليسارية. ولم تعرف هذه الفترة تكوين حركات نسائية فاعلة⁴. من بين الجمعيات التي تمكنت من الظهور بعد 1989، **الجمعيات الخيرية**، التي تعمل على المساهمة في حل بعض المشاكل خصوصا ما تعلق منها بالفقر، دون محاولة البحث في سبل الخروج من هذه المشاكل⁵. **الجمعيات النسائية التابعة للأحزاب السياسية**، من بينها ما هو تابع للسلطة ومنها ما هو تابع للمعارضة*، ومنها أيضا ما هو تابع لمنظمات مهنية أو حرة. لكن ما يميزها هو الانقسام التنظيمي والأيدولوجي (التنظيمي: لأنها مشتتة بين الأحزاب وباقي التنظيمات، أيديولوجي: بين الاتجاه الإسلامي والعلماني)⁶.

المرجع نفسه، ص. 440¹

² هدى ميتيكس، "توازنات القوى في الجزائر، إشكاليات الصراع على السلطة في إطار تعددي"، مرجع سابق، ص. 42

³ أيمن إبراهيم الدسوقي، مرجع سابق، ص. 441

⁴ عبد الناصر جابي، "الحركات الاجتماعية في الجزائر بين أزمة الدولة الوطنية وشروخ المجتمع"، في أكرم عبد القيوم

وآخرون، **الحركات الاجتماعية في العالم العربي**..، مرجع سابق، ص. 302

⁵ أيمن إبراهيم الدسوقي، مرجع سابق، ص. 442

*يعتبر الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات UNFA من بين الجمعيات التابعة لحزب جبهة التحرير الوطني، ويوجد

جمعيات تابعة لأحزاب أخرى مثل جبهة القوى الاشتراكية، حركة مجتمع السلم... وغيرها

⁶ أيمن إبراهيم الدسوقي، مرجع سابق، ص. 443

ج- الطرق الصوفية والأخويات الدينية:

تدرج العديد من الأبحاث المؤسسات الدينية ضمن تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر، خصوصا أن هذه الأخيرة ساهمت في الحفاظ على الهوية الثقافية منذ عهد الاستعمار الفرنسي، واستمر نشاطها إلى غاية اليوم، في تشكيل تصورات المواطنين الدينية، وتلعب دورا هاما في التجنيد السياسي¹. توجد في الجزائر العديد من الزوايا والمدارس الدينية التي تركز بالأكثر في الغرب والجنوب الجزائري. ومن بين الطرق الصوفية والأخويات الدينية المنتشرة في البلد: الطريقة القادرية، والطريقة الشاذلية (قريبة من الحدود التونسية)، الطريقة السنوية، الطريقة الدرقاوية، الطريقة العليوية، الطريقة التيجانية، والطريقة المرابطية وغيرها من الطرق، وتعد مؤسسات اجتماعية ذات طابع ديني².

بالإضافة إلى هذه التنظيمات، توجد العديد من الجمعيات الحقوقية مثل الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، والجمعيات الثقافية مثل الجمعية العربية للدفاع عن اللغة العربية، الحركة العربية الجزائرية، جمعية الجاحظية، الحركة الثقافية البربرية MCB³.

المطلب الثالث: خصائص المجتمع المدني في البلدين:

تتشترك الحركات الاجتماعية في كل من تونس والجزائر في طبيعة تجربتها مع النظام السياسي، ففي كلا البلدين تتعرض للقمع والتهميش، كما أن كلا البلدين لم يعرفا التطور التدريجي للمجتمع المدني كما عرفته الدول الغربية، من مجتمع مدني موازي للدولة، إلى مجتمع مدني نقيض للدولة، ثم كتمل لها، وصولا إلى اعتبار المجتمع المدني حق من حقوق الإنسان وشرط أساسي للحرية⁴.

¹ المرجع نفسه، ص. 446.

² المرجع نفسه، ص. 447، ولتفصيل أكثر حول دور الطرق الصوفية في المجتمع الجزائري أنظر: جورج الراسي، الإسلام الجزائري: من الأمير عبد القادر إلى أمراء الجماعات (بيروت: دار الجديد، 1997)، ص. 205-220.

³ Isabelle WERENFELS, Op. Cit., PP.112-118

⁴ Mamadou DIOUF, Mouvements Sociaux et Démocratie Perspective Africaines (Dakar: CODESERIA, Sans), P. 132

فصل الثالث: بنى التحول المؤثرة في النظامين السياسيين التونسي والجزائري

تسمية المجتمع المدني تعبير غير دقيق ، لحركات ترفع مطالب الانفتاح السياسي وقيم حقوق الإنسان دون أن تستند إلى قواعد مجتمعية متينة، ففي كلا البلدين لا تعبر عن مواقع فاعلة في الساحة السياسية ذاته، وذلك دون شك جانب رئيسي من جوانب مأزق التحول السياسي في البلاد العربية ككل¹.

في كلا البلدين توجد قيود قانونية وسياسية متعلقة بالعلاقة مع الحكومات بحيث تبدوا مواقف السلطة في البلدين متحفظة اتجاه أي نشاط في حقل الدفاع عن حقوق الإنسان، فإما تضطهد هذه التنظيمات أو تحاول احتواءها².

في كلا البلدين توجد إشكالية القيادة داخل تنظيمات المجتمع المدني، ففي تونس من خلال النماذج الثلاثة المختارة، على سبيل المثال فيما يخص القيادة النقابية التي في أهم لحظات الأزمة السياسية والاجتماعية كانت تبحث عن انتصارات شخصية ضيقة، وجود تصادمات بين القوميين واليساريين في الحركة الطلابية³؛ أما في الجزائر فانعكست الأزمة الثقافية على النقابات بين العلمانيين والإسلاميين، وبين جيل الشباب والجيل القديم⁴.

بالرغم من تنوع وتعدد جمعيات المجتمع المدني في البلدين إلا أنها لا تقوم بالدور الذي من المفروض أن تقوم به، كنشر الثقافة الديمقراطية في الأوساط الشعبية، باعتبارها إحدى قنوات التنشئة السياسية.

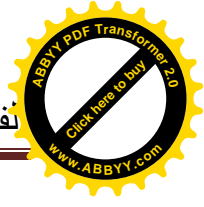
تختلف الجزائر عن تونس في طريقة التعامل نسبيا مع مؤسسات المجتمع المدني، ففي الوقت الذي نجد معظم الحركات الاجتماعية في تونس خاضعة للدولة أو تابعة لها، نجد الدولة لا تغفل أهمية بعض التنظيمات وتحاول التقرب منها على سبيل المثال الزوايا كمؤسسة تقليدية تحسب لها الدولة حساب لقرب المواطن الجزائري وولائه لهذه المؤسسة، ويبرز دورها خاصة في المواسم الانتخابية.

¹ السعيد بنسعيد العلوي، السيد ولد أباه، عوانق التحول الديمقراطي في الوطن العربي (دمشق: دار الفكر بدمشق، 2006)، ص. 130

² أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص. 108

³ محسن مرزوق، مرجع سابق، ص. 287

⁴ أيمن إبراهيم الدسوقي، مرجع سابق، ص. 452



من خلال تحليل مختلف المتغيرات التي تمّ حصرها لتفسير ظاهرة التحول الديمقراطي في كل من الجزائر وتونس، تخلص الدراسة إلى مجموعة من النتائج الأساسية حول طبيعة التحول الذي عرفته كل من تونس والجزائر تكون بمثابة الإجابة عن التساؤلات التي تمّ طرحها في مقدمة الدراسة:

عرفت كل من تونس والجزائر محاولة لدمقرطة أنظمتها السياسية بقيادة نفس النخبة السياسية التي حكمت هذه البلدان بعد الاستقلال، ما يوضح عدم وضع قطيعة مع النظم الاستبدادية السابقة على غرار مختلف تجارب التحول الديمقراطي الناجحة التي عرفتها دول أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، ولعل عدم اتفاق مختلف الأطراف السياسية الفاعلة في البلدين على وضع ميثاق سياسي يعبر عن الحد الأدنى لشروط الحكم هو ما يعبر عن نكوص التجربة في البلدين.

كل من تونس والجزائر تتبنى صورة الديمقراطية الإجرائية، بوضعها مؤسسات سياسية تبدوا ديمقراطية، كوجود برلمانات ومجالس محلية (منتخبة) لكن فعالية هذه الأخيرة تنتفي، بغياب الرضى الشعبي عن هذه المؤسسات التي لا تقوم بالدور الحقيقي لها، فالمجالس المحلية التي تعبّر عن تقريب مراكز صنع القرار من المواطنين في الديمقراطيات الراسخة، تعتبر في بلداننا مجال لاقتسام الامتيازات والمصالح، التي يطغى على تكوينها الصبغة العشائرية والقبلية. وتتميز البرلمانات بالخضوع لأغلبية الحزب الحاكم في البلدين ما يجعل من مسألة رقابة البرلمان على الحكومة ومساءلتها لتحسين أدائها، أمرا بعيد المنال.

يتميز كل من النظام السياسي التونسي والجزائري بالاندماج الهش والضعيف بين الدولة ومجتمعاتها، ما يبرز شساعة الهوة التي تفصل بينهما بسبب الإضعاف والتفكيك المتواصلين الذين تمارسهما الدولة على مجتمعاتها. مما زاد من هيمنة السلطة السياسية الحاكمة في الدولتين، فالنظام التونسي شيد دولة بوليسية من الطراز الأول تحت ذريعة استتباب الأمن والتراجع عن مشروع الديمقراطية الذي اتخذه زين العابدين بن علي كأحد أسس شرعية نظامه السياسي، وفي الجزائر أيضا استغل

النظام السياسي نفوذه للتراجع عن أولى خطواته الديمقراطية، لينهمك في إدارة الأزمة التي عصفت بالبلاد جراء هذا التراجع، بفرض حالات الطوارئ، ومحاربة الإرهاب والخروج من الأزمة كأولويات، وكان على رأس هذا النظام نخبة عسكرية تولت هذه المهمة، حتى أن بعض الدراسات تقول أن لكل الدول جيش، ولجيش الجزائر دولة. مما يقودنا إلى تسمية هذه التجارب بالأمموقراطية، وليس بتجارب الديمقراطية.

تتميز كل من تونس والجزائر بعدم نهوض طبقة المثقفين والطبقة الوسطى، والبرجوازية للمطالبة بالديمقراطية، على عكس المجتمعات التي عرفت نجاح عملية التحول الديمقراطي، كان لهذه الفئات دورا أساسيا في القيام بالثورات الديمقراطية.

أيضا تواجه كل من الجزائر وتونس صعوبة طرح آليات للتحول الديمقراطي وتفعيلها، ما يجعل إمكانية وجود ديمقراطية أو انتقال ديمقراطي أصلا موضع شك، فلا يمكن أن توصف التحركات التي تشهدها تونس والجزائر بالتحول الديمقراطي.

بالرغم من هذه الصعوبات إلا أن لكل من تونس والجزائر إمكانات لو استغلت بطريقة جدية وفعالة قد تفتح آفاق الانتقال إلى الديمقراطية في هذه البلدان، فكلتا الدولتين تتمتعان بانتعاش اقتصادي، وإمكانات لا بأس بها لتحسين الحالة الاجتماعية لمجتمعاتها، ومحاربة الظواهر الاجتماعية المعيقة للتحول الديمقراطي، كالفقر وهبوط مستويات المعيشة، والامية وانتشار اللاوعي بين مختلف الفئات الاجتماعية.

تملك أيضا هذه الدول مؤسسات سياسية وتقاليد ديمقراطية لو أنها تركز بفعالية لأمكن أن تخطوا خطوات ناجحة نحو الديمقراطية. كما أن وجود تشكيلة حزبية في البلدين تمثل مختلف التيارات الموجودة يعبر عن حيوية الساحة السياسية في البلدين، لكن معاناة هذه الأخيرة من مشاكل القيادة والانقسامات والخوف من السلطة الحاكمة جعلها تتميز بالضعف وعدم القدرة على تقديم البدائل. بالإضافة إلى وجود العديد من تنظيمات المجتمع المدني في البلدين بأرقام ضخمة يلقي على عاتقها مهمة نشر الثقافة الديمقراطية.



ومن بين التوصيات التي يمكن الخرج بها ما يلي:

- تعد أهمية وضع استراتيجية تساهم في تحديد و توضيح آليات وممكنات التحول الديمقراطي في البلدين ذات أهمية بالغة للسير بخطى ناجحة ودون تراجع عن مسار التحول الديمقراطي.
- ضرورة تفاوض مختلف القوى السياسية بما فيها الحكومة، والمعارضة وقوى المجتمع المدني على شروط الانتقال الديمقراطي ووضع عقد يكرس ذلك. في إطار إعادة بناء الوحدة الوطنية.
- ضرورة خلق مجتمع مدني فاعل ومؤثر وبناء يكون له دور في حشد مختلف فئات المجتمع.
- ينبغي أن يلعب الإعلام دور في نشر الثقافة الديمقراطية حتى لا تبقى مطالب الديمقراطية على فئة معينة دون باقي فئات المجتمع.

ملخص المذكرة الموسومة بالتحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي دراسة مقارنة لحالتى الجزائر وتونس

موضوع التحول الديمقراطي من المواضيع التي حظيت باهتمام الدارسين، خاصة أننا في حقبة تاريخية يجمع فيها العالم على رفع شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومواجهة كل أشكال التسلطية وأنماط نظام الحكم المطلق، والدول العربية ليست بمنأى عن هذه المطالب التي تعالت أصواتها داخليا وخارجيا. لذلك انصب هذا البحث على دراسة تجارب الديمقراطية في دول المغرب العربي مع التركيز على نموذجين هما الجزائر وتونس. وعلى اعتبار عملية التحول الديمقراطي مشروع متكامل للتحول الاجتماعي والسياسي والإداري والثقافي، وفق تغييرات تمس طبيعة الدولة والمجتمع معا كان الهدف من هذه الدراسة تحليل أساليب الخروج من التسلطية عبر آليات الانتقال الديمقراطي.

موضوع التحول الديمقراطي من المواضيع التي تثير العديد من الإشكالات التي تطلبت التحديد، سواء في شقه النظري أو التطبيقي، فدراسة تجارب الانتقال الديمقراطي، تطلبت بالنسبة لهذه الدراسة تحليل مختلف البنى المكونة للنظامين السياسيين الجزائري والتونسي، وتفسير الأثر الذي تمثله سواء في تعزيز وتدعيم هذه العملية، أو إعاققتها وتشويهها. إذ تمثل الدراسات المقارنة لمختلف أشكال التحول الديمقراطي، دروسا يمكن أن تستخلص لمعرفة السبل الكفيلة والمساعدة لترسيخ النمط الديمقراطي، والعراقيل التي تعتبر سببا لانتكاسة محاولات الانتقال الديمقراطي.

لذلك عالجت هذه الدراسة إشكالية الطريق الذي اتخذته كل من تونس والجزائر للخروج من بوتقة الاستبداد، ومعرفة الاحتمالات الممكنة للانتقال الديمقراطي فيهما، بمعنى هل التغييرات التي تشهدها كل من تونس والجزائر تعبر عن تحول ديمقراطي؟

وينضوي تحت هذه الإشكالية الكبرى تساؤلات عديدة من بينها:

- ما طبيعة البيئة الداخلية للنظامين السياسيين التونسي والجزائري؟

- ما طبيعة نظام الحكم في كل من تونس والجزائر؟
- هل ساهمت مختلف القوى السياسية الفاعلة في البلدين في تدعيم أو تراجع عملية الانتقال الديمقراطي؟ وكيف تعامل النظام السياسي مع هذه القوى؟
- كيف أثرت الآليات التي اتخذتها كل من تونس والجزائر في عملية الانتقال الديمقراطي؟ خاصة خيار التعددية الحزبية، ودور الانتخابات؟
- هل عبّر وجود هذه الآليات عن محاولة جادة للانتقال ولمحاولة الإجابة عن مختلف هذه التساؤلات اعتمدت الدراسة على مجموعة من **الفرضيات العلمية** باعتبارها دراسة تفسيرية :
- وضعت كل من تونس والجزائر بنى مؤسسية على غرار الديمقراطيات الغربية وفق قواعد وأسس دستورية وقانونية لكنها تتميز ببقائها الشكلي.
- كلما كان احتكار السلطة السياسية من قبل نخبة سياسية واحدة قل ذلك من إمكانية تحول ديمقراطي حقيقي.
- كلما شدد النظام قبضته على المعارضة وقوى المجتمع المدني كان ذلك عائقا أمام التحول الديمقراطي.
- كلما تميزت الأحزاب السياسية بالضعف والهشاشة كان ذلك تعبيراً عن انسداد أفق التحول الديمقراطي.
- كلما كرسّت الانتخابات لغير التعبير عن التداول السلمي عن السلطة أو التعبير عن الإرادة الشعبية فقدت مصداقيتها في اعتبارها آلية من آليات تفعيل التحول الديمقراطي.

وللتحقق من هذه الفرضيات أو تنفيذها، اعتمدت الدراسة على مجموعة من المناهج والاقترابات، سهلت مهمة البحث، بحيث اعتمدت على الاقتراب المؤسسي للتقرب من ظاهرة التحول الديمقراطي ومعرفة مؤسسات الدولة في مختلف مراحل النظامين السياسيين التونسي والجزائري، ومدى ما تميزت به هذه المؤسسات من توزيع للقوة و الأدوار بين مختلف السلطات السياسية في البلدين، وكذا تمّ استخدام

ملخص المذكرة الموسومة بالتحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي دراسة مقارنة لحالتى الجزائر وتونس

الاقتراب النسقي في توضيح الأثر الذي تمثله كل من البيئة الداخلية والخارجية على مسار التحول الديمقراطي في البلدين. ولم تهمل هذه الدراسة اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع لمعرفة طبيعة السلطة السياسية الحاكمة ومدى ما تحضى به من قبول لدى مجتمعاتها، وكذا ما توفره الدولة من آليات لتمكين المواطنين من الحصول على حقوقهم المدنية والسياسية أو العكس. واعتبرت هذه الدراسة منهج دراسة الحالة بمثابة اللبنة الأولى للمقارنة، لما يوفره من معلومات وبيانات دقيقة ومفصلة حول كل حالة محل الدراسة، ما سهل سبر أغوار الظاهرة وكشف كوامنها. وأما المنهج المقارن باعتباره بمثابة التجربة في العلوم الاجتماعية، تم الاعتماد عليه لتفسير التشابه والاختلاف في تجربة الانتقال الديمقراطي في البلدين وتفسير مختلف المتغيرات التي وظفت في هذه الدراسة لفهم طبيعة التحول في النظامين السياسيين التونسي والجزائري.

وللوصول إلى ذلك استندت هذه الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع والدوريات، يمكن القول أنها تميزت بالتنوع والتعدد، خاصة أنها اعتمدت على التنوع اللغوي، بالعربية والأجنبية (الفرنسية والانجليزية)، وأيضاً تم الاعتماد على مراجع عامة بغية الإلمام بجميع جوانب الموضوع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومراجع متخصصة يمكن أن نذكر منها كتاب حافظ عبد الرحيم، الزبونية السياسية في المجتمع العربي قراءة في تجربة البناء الوطني في تونس، اسماعيل قيرة: مستقبل الديمقراطية في الجزائر، عبد اللطيف الهرماسي، الدولة والتنمية في المغرب العربي تونس أنموذجاً، ومن الكتب المترجمة تم الاعتماد بصفة أساسية على: صموئيل هنتنغتون، الموجة الثالثة، وغسان سلامة (معد) لكتاب ديمقراطية من دون ديمقراطيين سياسات الانفتاح في العالم العربي والإسلامي. ومن الكتب باللغة الأجنبية تم الاعتماد على مجموعة نذكر منها: عبد الحق عزوزي، التسليطية واحتمالات التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي (بالفرنسية)، إيزابيل وورنفلوز، إدارة اللاستقرار في الجزائر، النخبة والتغيير السياسي منذ 1995 (بالانجليزية)، وغيرها من الكتابات خصوصاً المتعلقة بالجزائر ككتابات

ملخص المذكرة الموسومة بالتحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي دراسة مقارنة لحالتي الجزائر وتونس

الهوري عدي القيمة حول الجزائر في مرحلة الأزمة السياسية. بالإضافة إلى العديد من المقالات التي ساهمت في إثراء الموضوع من الناحية النظرية، و التطبيقية ، مثل مجلة المستقبل العربي والعديد من التقارير، باللغة العربية ، وفيما يخص اللغة الأجنبية مقالات من مثل **The Journal of Conflicts Resolution** ، **Annuaire de L'Afrique du Nord**. بالإضافة إلى مراجع أخرى دعمت البحث

نعت أهمية اختيار المقارنة بين تجربة الجزائر وتونس، كنموذجين من العالم العربي عموماً، ودول المغرب العربي خصوصاً، في أنهما كانتا من الدول العربية السبابة لاتخاذ خطوات نحو الديمقراطية. وكذا الكشف عن خصوصية تجربة الانتقال الديمقراطي في هذه المجتمعات.

ومن الأسباب الأساسية أيضاً لاختيار موضوع التحول الديمقراطي إضافة عمل يعنى بتسليط الضوء على هذه الظاهرة من مختلف جوانبها، لافتقاد المكتبات العربية لدراسات حول التحول الديمقراطي إلا ما قل منها.

وقد تم تقسيم هذه الدراسة وفق منهجية الفصول والمباحث بحيث اعتمدت هذه الدراسة على خطة متكونة من ثلاثة فصول مسبوقة بمقدمة ومنتهاية بخاتمة، مراعاة لتوازن الخطة واتساقها. فقد انصب الفصل الأول على الدراسة النظرية لموضوع التحول الديمقراطي ضمت ثلاث مباحث تحت كل مبحث ثلاث مطالب وكان من ضمنها مبحث خاص حول تجارب دول المغرب العربي للانتقال على الديمقراطية فقد تم توضيح العديد من المسائل في هذا الفصل من بينها تلك المرتبطة بتحديد المصطلح وما صاحبه من مفاهيم ، وتم كشف مختلف الرؤى التي حاولت تفسير ظاهرة التحول الديمقراطي، انطلاقاً من تراتب وتكرار الأسباب المؤدية لحدوث القطيعة مع النظم الاستبدادية والانتقال إلى الديمقراطية. فقد فسر أصحاب المدخل التحديثي (ليبست، لارنر، دويتش، هنتنغتون وغيرهم) ظاهرة التحول الديمقراطي انطلاقاً من اعتبار التحديث قاعدة أساسية للتحول، أما المدخل الانتقالي فقد ركز على التطور التاريخي للاتجاه إلى الديمقراطية وأهمية وجود نخبة ديمقراطية سواء كانت

ملخص المذكرة الموسومة بالتحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي دراسة مقارنة لحالتي الجزائر وتونس

النخبة الحاكمة أو المعارضة، وأهم رواد هذا الطرح (روستو، أودونيل، شميتز، وهوايتهيد)، ويركز هذا المدخل على تفسير عملية التحول بأنها تبدأ بالانتقال الذي يبدأ بالبرلة السياسية والسماح ببعض الحريات الديمقراطية التي إما تقضي إلى تحول حقيقي وترسيخ الديمقراطية وتدعيم أسسها أو العودة للنظام التسلطي. أما المدخل البنيوي فقد حلل عملية التحول بالتغيرات التاريخية الطويلة المدى بالتركيز على مفهوم القوة والسلطة المتغيرة، والدراسة الكلاسيكية لهذا المدخل ركزت على التفاعلات المتغيرة تدريجيا لبنى السلطة والقوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي تضع قيودا وتوفر فرصا تدفع النخب السياسية وغيرها من قوى المجتمع في مسار تاريخي يقود إلى الديمقراطية الليبرالية، وفي بعض الأحيان يكون هذا المسار طويلا، وهو ماذهب إليه الماركسيون الجدد الذين رأوا أن للبنى الاجتماعية دور في صياغة نظام جديد، فيرى رواد المدخل البنيوي أن تحرك المجتمع اتجاه الديمقراطية من عدمه يتشكل أساسا بتوازن القوة الطبقية وأن الصراع بين الطبقات المهيمنة والمطالبة بحقها في الحكم له تأثير على وضع الديمقراطية، أما الدراسة الحديثة لهذا المدخل فتركز على تأثير البنى الخارجية للانتقال إلى الديمقراطية

وجاء الفصل الثاني حول بيئة النظامين السياسيين التونسي والجزائري، وانضوى تحته ثلاث مباحث أيضا ضمت ثلاث مطالب وركز هذا الفصل على تطور النظامين السياسيين التونسي والجزائري وكذا التحولات التي مست الجوانب القانونية والمؤسسية للنظامين، وخصص الفصل الأخير للقوى الفاعلة في النظامين بهدف التعرف على طبيعة السلطة السياسية الحاكمة في كل من تونس والجزائر، وتركيبية الأحزاب السياسية ومكونات المجتمع المدني فيهما للكشف عن آليات عمل النظامين، ومدى ما توفره من شرعية لهذه الأنظمة.

نتائج الدراسة: من خلال تحليل مختلف المتغيرات التي تم حصرها لتفسير ظاهرة التحول الديمقراطي في كل من الجزائر وتونس، خلصت الدراسة إلى مجموعة من

ملخص المذكرة الموسومة بالتحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي دراسة مقارنة لحالتى الجزائر وتونس

النتائج الأساسية حول طبيعة التحول الذي عرفته كل من تونس والجزائر كانت بمثابة الإجابة عن التساؤلات التي تمّ طرحها في مقدمة الدراسة:

عرفت كل من تونس والجزائر محاولة لدمقرطة أنظمتها السياسية بقيادة نفس النخبة السياسية التي حكمت هذه البلدان بعد الاستقلال، ما يوضح عدم وضع قطيعة مع النظم الاستبدادية السابقة على غرار مختلف تجارب التحول الديمقراطي الناجحة التي عرفتها دول أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، ولعل عدم اتفاق مختلف الأطراف السياسية الفاعلة في البلدين على وضع ميثاق سياسي يعبر عن الحد الأدنى لشروط الحكم هو ما يعبر عن نكوص التجربة في البلدين.

تتبنى كل من تونس والجزائر صورة الديمقراطية الإجرائية، بوضعها مؤسسات سياسية تبدوا ديمقراطية، كوجود برلمانات ومجالس محلية (منتخبة) لكن فعالية هذه الأخيرة تنتفي، بغياب الرضى الشعبي عن هذه المؤسسات التي لا تقوم بالدور الحقيقي لها، فالمجالس المحلية التي تعبّر عن تقريب مراكز صنع القرار من المواطنين في الديمقراطيات الراسخة، تعتبر في بلداننا مجال لاقتسام الامتيازات والمصالح، التي تغطي على تكوينها الصبغة العشائرية والقبلية كما تتميز البرلمانات بالخضوع لأغلبية الحزب الحاكم في البلدين ما يجعل من مسألة رقابة البرلمان على الحكومة ومساءلتها لتحسين أدائها، أمرا بعيد المنال. وحتى أداء البرلمانات في مجال التشريع يبقى ضعيفا أمام قوة التشريع بالمراسيم الرئاسية.

يتميز كل من النظام السياسي التونسي والجزائري بالاندماج الهش والضعيف بين الدولة ومجتمعاتها، ما يبرز شساعة الهوة التي تفصل بينهما بسبب الإضعاف والتفكيك المتواصلين الذين تمارسهما الدولة على مجتمعاتها. فهي دول مبنية على شرعية العنف. مما زاد من هيمنة السلطة السياسية الحاكمة في الدولتين، فالنظام التونسي شيد دولة بوليسية من الطراز الأول تحت ذريعة استتباب الأمن والتراجع عن مشروع الديمقراطية الذي اتخذه زين العابدين بن علي كأحد أسس شرعية نظامه السياسي، وفي الجزائر أيضا استغل النظام السياسي نفوذه للتراجع عن أولى خطواته

ملخص المذكرة الموسومة بالتحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي دراسة مقارنة لحالتى الجزائر وتونس

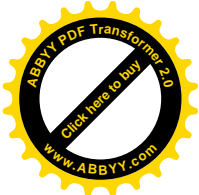
الديمقراطية، لينهمك في إدارة الأزمة التي عصفت بالبلاد جراء هذا التراجع، بفرض حالات الطوارئ، ومحاربة الإرهاب والخروج من الأزمة كأولويات، وكان على رأس هذا النظام نخبة عسكرية تولت هذه المهمة. مما يقودنا إلى تسمية هذه التجارب بالأمنوقراطية، وليس بتجارب الديمقراطية.

تتميز كل من تونس والجزائر بغياب دور طبقة المثقفين والطبقة الوسطى، والبرجوازية للمطالبة بالديمقراطية، على عكس المجتمعات التي عرفت نجاح عملية التحول الديمقراطي، كان لهذه الفئات دورا أساسيا في القيام بالثورات الديمقراطية.

أيضا تواجه كل من الجزائر وتونس صعوبة طرح آليات للتحول الديمقراطي وتفعيلها، ما يجعل إمكانية وجود ديمقراطية أو انتقال ديمقراطي أصلا موضع شك، فلا يمكن أن توصف التحركات التي تشهدها تونس والجزائر بالتحول الديمقراطي. لأن آلية التعددية الحزبية التي انتهجها البلدين غير فعالة لتميز الأحزاب السياسية بالضعف والهشاشة، وطغيان الانشقاقات التي تغلب على طبيعتها الصراعات المصلحية الضيقة والتي يغيب فيها أي مظهر للديمقراطية داخليا. بالإضافة إلى حضورها الشكلي في الانتخابات، فهي أحزاب موسمية غائبة البرامج.

بالرغم من هذه الصعوبات إلا أن لكل من تونس والجزائر إمكانات إن استغلّت بطريقة جدية وفعالة قد تفتح آفاق الانتقال إلى الديمقراطية. فكلا الدولتين تتمتعان بانتعاش اقتصادي، وإمكانات لا بأس بها لتحسين الحالة الاجتماعية لشعوبها، ومحاربة الظواهر الاجتماعية المعيقة للتحول الديمقراطي، كالفقر وهبوط مستويات المعيشة، والأمية وانتشار اللاوعي بين مختلف الفئات. إلا أن ما يحدث في هذين البلدين أنه كلما انتعشت اقتصادياتها قلت المطالب الديمقراطية، فالريع في الجزائر يوزع هرميا لاسكات القاعدة، وانتعاش السياحة في تونس له نفس الانعكاس.

تملك أيضا هذه الدول مؤسسات سياسية تحتاج إلى الفعالية لتخطوا خطوات ناجحة نحو الديمقراطية. كما أن وجود تشكيلة حزبية في البلدين تمثل مختلف التيارات الموجودة يعبر عن حيوية الساحة السياسية في البلدين، لكن معاناة هذه



ملخص المذكرة الموسومة بالتحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي دراسة مقارنة لحالتي الجزائر وتونس

الأخيرة من مشاكل القيادة والانقسامات والخوف من السلطة الحاكمة جعلها تتميز بالضعف وعدم القدرة على تقديم البدائل. بالإضافة إلى وجود العديد من تنظيمات المجتمع المدني في البلدين بأرقام ضخمة يلقي على عاتقها مهمة نشر الثقافة الديمقراطية.

ومن بين الآفاق المرجوة للخروج من بوتقة الاستبداد مايلي:

- تعد أهمية وضع استراتيجية تساهم في تحديد و توضيح آليات وممكنات التحول الديمقراطي في البلدين ذات أهمية بالغة للسير بخطى ناجحة ودون تراجع عن مسار التحول الديمقراطي.
- ضرورة تفاوض مختلف القوى السياسية بما فيها الحكومة، والمعارضة وقوى المجتمع المدني على شروط الانتقال الديمقراطي ووضع عقد يكرس ذلك. في إطار إعادة بناء الوحدة الوطنية.
- ضرورة خلق مجتمع مدني فاعل ومؤثر وبناء يكون له دور في حشد مختلف فئات المجتمع.
- ينبغي أن يلعب الإعلام دور في نشر الثقافة الديمقراطية حتى لا تبقى مطالب الديمقراطية على فئة معينة دون باقي فئات المجتمع.